تقرير الاتجاهات الرئيسية لعام 2025

نحو عدالة نسوية واقتصادية ومناخية:
تحليل نسوي لأهم الاتجاهات

جدول المحتويات

1 . مقدمة
2 . تحويل الأنظمة من أجل العدالة النسوية والاقتصادية والمناخية
3 . القروض
4 . التجارة
5 . مؤسسات بريتون وودز
6 . الضرائب
7 . تمويل المناخ
8 . الاستحواذ على الشركات
9 . خاتمة

المؤلفون

هذا التقرير من إعداد كل من أريمبي واهونو (شايرد بلانيت)، بتعاون وثيق مع كاتي توبين (منظمة البيئة والتنمية النسائية).

الشكر والتقدير

نود أن نعبر عن شكرنا للمراجعين التاليين على مساهماتهم القيمة ومراجعتهم الدقيقة لهذا التقرير: سنام أمين، بيرثا أرجويتا، تارا دانيال، غييرمينا فرينش، جوليا جيرلو، سينيد ماغنر، تارا بوفي، فريدريكه ستراب، ريبيكا ثيسن، بريشس تريشيا أبولي، إميليا رييس، وآمي مكشين.
في اعتقادنا هذا المشروع المستمر من شأنه المساهمة في حركات أوسع من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية التي نحن جزء منها، كما نشكر الزملاء الذين ضحوا بوقتهم لتعزيز لتقديم تحليلات إغناء لهذا التقرير.

هذا التقرير

يفحص تقرير الاتجاهات الرئيسية السنوي ل WEDO الانجازات والتحديات في سبيل تحقيق رؤية شاملة للعدالة الاقتصادية والمناخية النسوية، كما هو موضح في المطالب السبعة الرئيسية لشبكة العمل النسوي (2021-2023) وخارطة طريق الرباط (2025). ويستعرض هذا التقرير التطورات خلال عام 2025 ويقدم بيانات حديثة ويسلط الضوء على مواقع النضال المحلية ضد عواقب النيوليبرالية، كما يقدم مقترحات المرافعة العالمية لفائدة المجتمع المدني ودول الجنوب العالمي من أجل تحويل نظامنا الاقتصادي. ونعتزم أن يعطي هذا العمل دفعة قوية للحركات النسوية والشعبية من خلال تقديم مقترحات مبنية على البيانات ومنسجمة مع سياقات ترافعنا الجماعي.

صورة من يوم العمل للبنك الدولي، أبريل 2024 (كاتي توبين(

1- مقدمة

يعتبر عام 2025 سنةً مليئة بالإنجازات والذكريات المفصلية، حيث شهد ذكرى مرور ثلاثين عامًا على إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين شكّلا محطة محورية في تعزيز حقوق المرأة، كما شهد ذكرى مرور عشرة أعوام على كلٍّ من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) واتفاق باريس المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، إضافةً إلى مرور ثمانين عامًا على تأسيس منظمة الأمم المتحدة نفسها.

وبدلاً من أن يكون مناسبة للاحتفال، كشف هذا العام عن هشاشة هذه الالتزامات. فقد تجاوزنا الآن سبعة من الحدود الكوكبية التسعة التي تم تحديدها بوصفها ضرورية للحفاظ على الحياة على كوكب الأرض[1]. ومع تسارع التقدم الانتخابي للقوى اليمينية المتطرفة وغيرها من القوى الأصولية، شهد عام 2025 شروع الحكومات والشركات في واحدة من أكبر عمليات التراجع عن حقوق الإنسان والمساواة الجندرية والفضاء المدني خلال العقود الأخيرة[2]. فبعد خمس سنوات فقط من كشف جائحة كوفيد-19 بشكل مؤلم للتكاليف الفتاكة لسياسات التقشف والخصخصة، تعلمت الحكومات القليل فقط، إذ تواصل تقويض الحماية الاجتماعية وبنيات الرعاية، بينما تتراجع بشدة عن التزاماتها الخاصة بالمساعدات وتمويل المناخ. وبدلاً من ذلك، يتم توجيه المزيد من الموارد لصالح الإنفاق العسكري الذي ارتفع للعام العاشر على التوالي. فبينما توفر النزعة نحو عسكرة السياسات حماية للجهات الفاعلة في الشركات من المساءلة، فإنها كذلك تدر المليارات على الشركات الواقعة في دول الشمال العالمي ومديروها التنفيذيون من خلال تجريد المجتمعات والأنظمة البيئية من مواردها وإعاقة العدالة البيئية، خاصة في القطاعات الاستخراجية مثل الوقود الأحفوري والتعدين والزراعة الصناعية[3].

إن هذا التشابك من الأزمات ليس عرضيا، بل هو مصمم على نحوٍ ممنهج من قِبل الحكومات والشركات التي راكمت أرباحها من الفقر وعدم المساواة والانهيار البيئي. ويعتبر المنظور النسوي إلى أن هذا ليس بالأمر الجديد، بل هو تجسيد أكثر وضوحا لنظام إمبريالي رأسمالي طالما استند إلى العمل غير المقدرر وغير المجزي الذي تؤديه النساء والأشخاص ذوو الهويات الجندرية المتنوعة. ويأتي ذلك جنبا إلى جنب مع احتداد عمليات استخراج الموارد وتسليع الأرض والعمل والثروات، خاصةً في بلدان الجنوب العالمي، وكذلك بالنسبة للمجموعات الممشة عرقيا في الشمال العالمي، ولذلك تحت ذريعة تأمين استمرار النمو وتحقيق الأرباح.

أكد عام 2025 أيضا أنه لا يمكن تحقيق عدالة بيئية أو اقتصادية أو جندرية على أرض محتلة أو معسكرة. فقد واصلت حكومات دول الشمال العالمي دعمها لسياسات إسرائيل في فلسطين، وكذلك دعمها لمسارات العسكرة حول العالم، بما في ذلك في الكونغو، والسودان واليمن وكشمير وهايتي وميانمار وفنزويلا، وذلك حتى في الوقت الذي تحاول فيه الترويج لما يسمى بسياسات خارجية نسوية.

[1] علوم حدود الكوكب (2025): التقييم الصحي للكوكب لعام 2025

[2] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام :(2025) (SIPRI) ارتفاع غير مسبوق في الإنفاق العسكري العالمي مع تصاعد الإنفاق في أوروبا والشرق الأوسط.

[3] مجموعة النساء الكبرى (2025): ورقة موقف مجموعة النساء الكبرى لعام 2025.

في عام شهد تخفيضات كبيرة في المساعدات، ازداد الأغنياء ثراءً وزادت النفقات العسكرية، في حين تم التخلي تقريبًا على الالتزامات متعددة الأطراف.

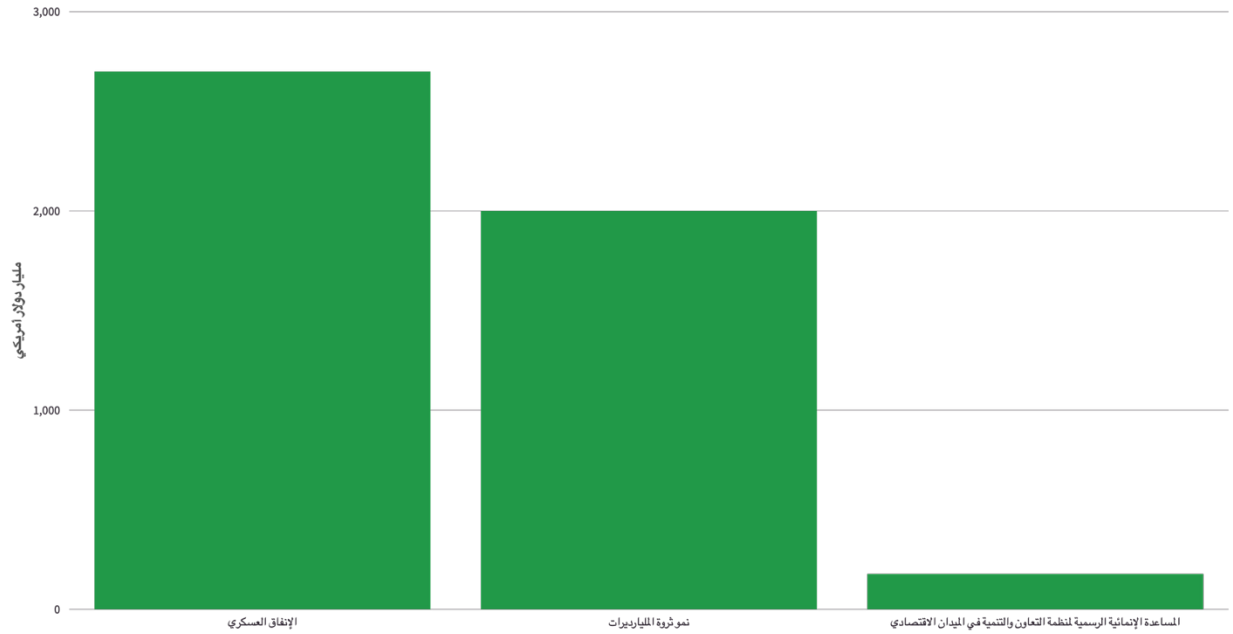

الأرقام مستمدة من مصادر متنوعة، رغم أنها غير قابلة للمقارنة المباشرة، فقد تم عرضها جنباً إلى جنب لإبراز الاختلافات في الحجم والأولويات وتركيز الموارد عبر الأنظمة العالمية .تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية)2025 (توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونظراً لعدم توفر الأرقام النهائية بعد، تم استخدام نقطة الوسط من النطاق المتوقع)170-186 مليار دولار أمريكي (كقيمة إرشادية واحدة.
المصادر:(OECD، 2025) المساعدة الإنمائية الرسمية (Oxfam، 2024) ؛ نمو ثروة المليارديرات(SIPRI، 2024) الإنفاق العسكري

نبذة عن التقرير

وعبر سبعة محاور مترابطة تستند إلى مطالب راسخة لحركات النسوية والحركات الشعبية، يقدّم تقرير الاتجاهات الرئيسية لعام 2025 تحليلا معمقا لاستمرار الإخفاق في تحقيق العدالة الاقتصادية والبيئية من منظور نسوي[4]، حيث تواصل مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فرض سياسات التقشف والبرامج النيوليبرالية في بلدان الجنوب العالمي، بينما يراكم الدائنون من القطاع الخاص أرباحا طائلة من أزمة الديون التي تستنزف المليارات المخصصة للمساواة الجندرية وحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، تستخدم الولايات المتحدة سياسات التجارة وتمويل التنمية للضغط على الدول كي تتماشى مع أجندتها المناهضة للمناخ وللحقوق، فيما تستحوذ شركات التكنولوجيا الكبرى على وظائف أساسية كانت تعد جزءا من مسؤوليات القطاع العام، وتطور أدوات عسكرية أكثر تقدما، وكل ذلك يشكل جانبا مما يتناوله هذا التقرير.

كما يسلط هذا التقرير الضوء أيضا على إمكانيات التغيير العاجل ومواقع النضال المحلية، التي تقودها حركات الشعوب والنسويات وحكومات الجنوب العالمي الساعية إلى دفع مسار العدالة البيئية والاقتصادية على المستوى العالمي.

فعلى سبيل المثال، وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها فانواتو والناشطون الشباب من منطقة المحيط الهادئ، أصدرت محكمة العدل الدولية في يوليو 2025 رأيا استشاريا تاريخيا أكد التزام الدول بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتوافق مع هدف 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس. كما شدد الرأي على أن استمرار إنتاج وتمويل الوقود الأحفوري قد يرقى إلى خرق للقانون الدولي[5]. ورغم أن هذا الرأي غير ملزِم، فإنه يعزز الأساس القانوني للتقاضي المتعلق بالمناخ، ولا سيما في ما يتعلق بالمساءلة عن الخسائر والأضرار وتمويل المناخ. وبالمثل، أصدرت محكمة الدول الأمريكية

[4] ديانا يحيى (2021): المخطط الأساسي لتحقيق العدالة الاقتصادية النسوية.
[5] محكمة العدل الدولية (2025): التزامات الدول فيما يتعلق بتغيّر المناخ

لحقوق الإنسان في عام 2025 رأيا استشاريا يرسخ مسؤولية الدول في منع الإضرار بالنظام المناخي بوصفه جزءا لا يتجزأ من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان[6].

2- تحويل الأنظمة من أجل العدالة النسوية والاقتصادية والمناخية

وطوال عام 2025، شهدنا تراجعا واضحا في العمل متعدد الأطراف، وهو تراجع تجلى في صعود الأجندات اليمينية في مختلف دول الشمال العالمي وفي تآكل المعايير الراسخة للتعاون الدولي، أو بالأحرى في التخلي عن أي مظهر للالتزام بهذه المعايير. وشمل ذلك انسحاب الولايات المتحدة من منظمات ومعاهدات دولية تراها مناقضة لمبادراتها (انظر فصل الضرائب)، إضافةً إلى تجاهلها لما يسمى بنظام التجارة الحرة القائم على القواعد عبر فرض تعريفات انتقائية لمعاقبة خصوم سياسيين وكذلك حلفاء تقليديين (انظر فصل التجارة). ولم تكن الولايات المتحدة وحدها في هذا المسار، إذ خفضت عدة دول أوروبية ميزانيات المساعدات وزادت تركيزها على "الأمن القومي" والإنفاق العسكري. ومع استمرار أغنى دول العالم في تحويل الثروة نحو الأوليغارشيين وتوسيع الإنفاق العسكري بالتوازي مع تراجعها عن التمويل العام الدولي، نؤكد الحاجة الملّحة لإعادة تشكيل النظم غير العادلة الخاصة بالمساعدات والتجارة والديون والضرائب، بحيث يتمكن الجنوب العالمي من استعادة مسار السيادة الاقتصادية وفك الارتباط مع متطلبات النهب الاستخراجي التي تغذي مظاهر الظلم الجندري في كل مكان.

نشطاء خلال المؤتمر العالمي للمناخ كوب 28 في دبي (كونراد سكوتنيكي)

[6] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (2025): الرأي الاستشاري AO-32/25 الصادر في 29 مايو 2025 بناءً على طلب جمهورية تشيلي وجمهورية كولومبيا بشأن حالة الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان.

أزمة العمل متعدد الأطراف: العسكرة وتقلص الفضاء المدني وعجز التمويل والعرقلة السياسية داخل منظومة الأمم المتحدة

على المستوى البنيوي، لايزال نظام الأمم المتحدة يعاني من نقص حاد في التمويل من قِبل الدول الأعضاء، مما يحد من قدرته على تنفيذ ولاياته في مجالات التنمية والمساواة الجندرية والعمل المناخي، أو الدفاع عن التعددية ومواجهة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وتشير أحدث التقديرات إلى أن موارد الأمم المتحدة ستتقلص بنسبة 30% بين عامي 2023 و2025 (من 69 مليار دولار أمريكي إلى 50 مليار دولار)، لتعود إلى مستويات إنفاق لم تُسجل[7] منذ عام 2016. وبدلا من عكس هذا الاتجاه، ركز برنامج الإصلاح الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان UN80 في مارس 2025 على خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة، بما في ذلك تقليص عدد الموظفين ودمج الوظائف بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. وقد قوبلت هذه الخطوات باعتراض داخل المنظمة، بما في ذلك من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي قارن بين خفض موارد الأمم المتحدة من جهة، والتمويل المتزايد والتوسع الملحوظ للحركات المناهضة للحقوق والمناهضة لقضايا النوع الاجتماعي من جهة أخرى[8].

في عام 2025، من المرجح أن تتقلص الموارد في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة بنسبة تصل إلى 30٪ مقارنة بعام 2023 - لتعود إلى المستويات قبل 10 سنوات.

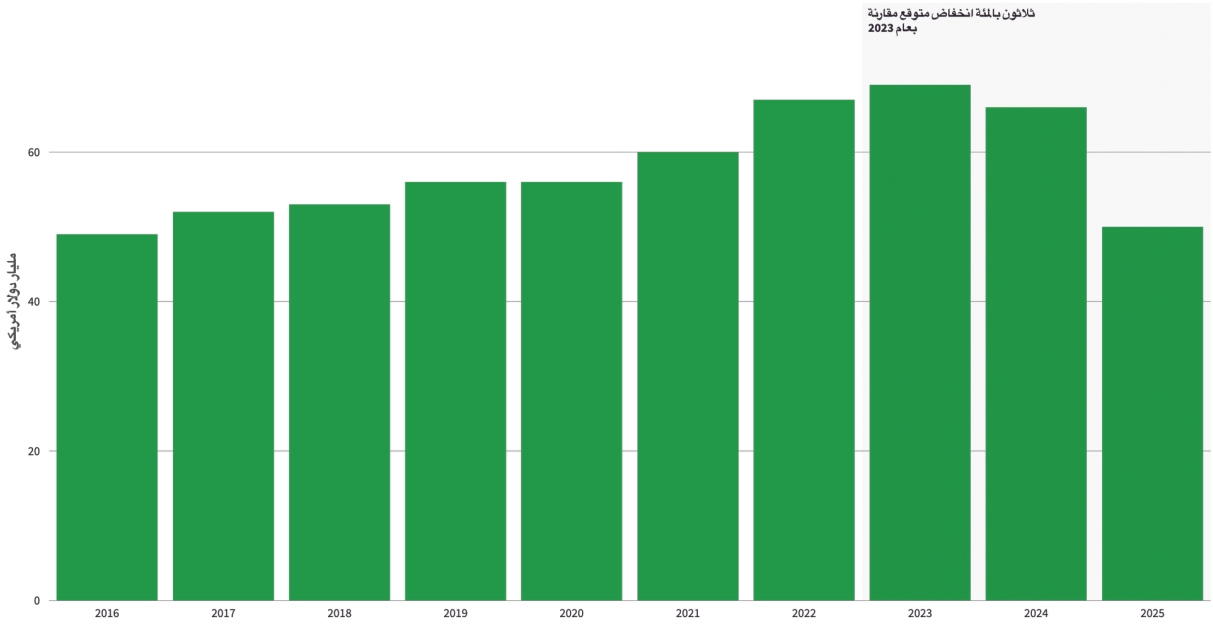

المصدر: UN80 (2025) إحاطة للدول الأعضاء بشأن

لكن إخفاقات الأمم المتحدة لا يمكن تفسيرها بنقص التمويل وحده، فهي أيضًا نتيجة لاختيارات سياسية، يتجلى ذلك بوضوح في البنية غير الديمقراطية لمجلس الأمن. ففي نوفمبر 2025، أقر المجلس ما يسمى بـ"خطة السلام" الأميركية لغزة، وذلك بعد سنوات من التقاعس عن مواجهة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين، وعقود من العنف البنيوي الممتد منذ قرار التقسيم الذي رعته الأمم المتحدة عام 1947. ويضع القرار فعليا قطاع غزة تحت سلطة هيكل حوكمة وقوة أمنية تقودهما الولايات المتحدة، على أن يتعاونا بشكل وثيق مع الحكومة الإسرائيلية[9]. وبعيدا عن تعزيز حق الفلسطينيين في تقرير المصير، يؤكد هذا القرار الحاجة الملحة للاستجابة لمطالب دول الجنوب العالمي المزمنة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك إلغاء حق النقض للدول الخمس الدائمة العضوية، وتوسيع تمثيل دول الجنوب داخل المجلس المؤلف من 15 عضوا[10].

---

[7] مؤسسة داغ همرشولد(2025) ، *تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: إدارة أزمة غير مسبوقة*؛
الأمم المتحدة(2025) ، *إحاطة للدول الأعضاء حول مبادرة UN80*

[8] الأمم المتحدة(2025) ، *مبادرة UN80: تحويل النماذج الذهنية – متحدون من أجل الإنجاز*،
ميشيل لانغراند(2025) ، *فرع حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "في وضع البقاء" مع جفاف مصادر التمويل*، جنيف سوليوشنز.

[9] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة(2025) ، *القرار 2803(2025)* ؛
كريغ مخيبر(2025) ، *الأمم المتحدة تحتضن الاستعمار: تفكيك تفويض مجلس الأمن للإدارة الاستعمارية الأميركية في غزة*، موقع مونديوايس.

[10] غلوبال بوليسي ووتش(2024) ، *وجهات نظر الجنوب العالمي بشأن إصلاح مجلس الأمن*.

ومع التقدم الانتخابي لليمين في دول الشمال العالمي، باتت المفاوضات متعددة الأطراف في تلك البلدان تعقد بشكل متزايد ضمن سياقات تقصى فيها حكومات ومؤسسات المجتمع المدني من الجنوب العالمي بسبب أنظمة التأشيرات والتمييز السياسي الصريح. ففي عام 2025، واجه المندوبون عراقيل حالت دون حضورهم اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ومفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في مدينة بون بألمانيا، ومؤتمر تمويل التنمية في إشبيلية بإسبانيا، على الرغم من كون هذه المنتديات يفترض فيها أن تكون ديمقراطية لمناقشة قضايا ذات أهمية عالمية مشتركة[11]. بل إن الولايات المتحدة رفضت منح التأشيرات لكامل الوفد الفلسطيني الذي سعى إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة[12] في سبتمبر 2025. ومنذ توليها رئاسة مجموعة العشرين في نوفمبر 2025، أعلنت الولايات المتحدة أن جنوب أفريقيا ستكون مستبعدة من المشاركة وسيجري استبدالها ببولندا، استنادا إلى نظرية مؤامرة يمينية لا أساس لها تدعي أن جنوب أفريقيا ترتكب "إبادة جماعية[13] ضد البيض". ولم يدن أي عضو آخر في مجموعة العشرين هذا القرار الأميركي علنا، رغم كونه انتهاكا صارخا للأعراف متعددة الأطراف.

وتمثل مفاوضات المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ساحة أخرى يجري فيها تقييد التعددية والمشاركة المدنية بفعل العسكرة وتصاعد النهج الأمني، مع تحمل المجموعات المهمشة في الصفوف الأمامية للنضال البيئي العبء الأكبر من هذه القيود. وكان من المرتقّب أن تشكل قمة المناخ الثلاثون في البرازيل (COP30) قطيعة مع السياقات السلطوية التي طبعت قمم المناخ بين عامي 2022 و2024 في مصر والإمارات وأذربيجان، حيث فرضت قوات الشرطة إجراءات قمعية واعتقلت نشطاء، مما خنق الحيز المدني[14] بشدة. ورغم أن آلاف المتظاهرين احتشدوا في شوارع بيليم للمطالبة بالعدالة البيئية خلال القمة، فإن هذه الانفراجات بقيت هشة للغاية. وفي 11 نوفمبر 2025، ومع تقدم احتجاجات تقودها الشعوب الأصلية نحو قاعات القمة، طلب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سايمون ستيل، تشديد الإجراءات الأمنية بهدف تفريق المحتجين. وقد سارع ممثلو وممثلات المجتمع المدني إلى إدانة رسالة ستيل، معتبرين أنها تكرس سابقة خطيرة مفادها أن "الاستجابات الأمنية الواسعة للاحتجاجات السلمية مقبولة داخل سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[15]"، لاسيما بالنسبة للشعوب الأصلية التي تواجه أصلا مستويات عالية من العنف والترهيب خارج قمم المناخ بسبب دورها المحوري في حماية البيئة. ومع تحديد تركيا لاستضافة قمة المناخ المقبلة في نوفمبر 2026، يبدو أن مسار **عسكرة قمم المناخ** مرشح للاستمرار.

وأخيرًا، تكشف نتائج مفاوضات مؤتمرات الأطراف نفسها عن حجم التحديات التي تواجه محاولات تعزيز العدالة البيئية داخل منتدى تعيقه العرقلة السياسية من قبل أغنى الدول وأكثرها تلويثا. وقد احتفى النسويون بإحراز مكاسب مهمة في مؤتمرCOP30 ، من بينها خطة بيلم للعمل بشأن النوع الاجتماعي (GAP) وآلية الانتقال العادل، اللتان ترسّخان ولايات مهمة للعمل المناخي القائم على حقوق الإنسان والمتمحور حول الناس والذي يُحدث تحولا جوهريا في مقاربات النوع الاجتماعي[16]. لكن في الوقت نفسه، لم يتضمن القرار الختامي للقمة أي التزامات مالية من الدول المتقدمة، ولا خطة لتوفير الهدف الجماعي الكمي الجديد للتمويل المناخي- وهو هدف غير طموح أصلًا- الأمر الذي يقوض تنفيذ كل من خطة بيلم للعمل بشأن النوع الاجتماعي وآلية الانتقال العادل (انظر الفصل المتعلق بالتمويل المناخي). ورغم دعوة أكثر من 80 دولة إلى وضع خطة للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، لم يشر الإعلان الختامي للقمة إلى الوقود الأحفوري إطلاقًا، مما يضعف بشدة إمكانية تحقيق انتقال قائم على شحقوق الإنسان[17].

المؤتمر الرابع لتمويل التنمية: إخفاق آخر في تحويل نظام العالمي للحكامة الاقتصادية

تم عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية(FfD4)، الذي طال انتظاره، في يوليو 2025، بعد عقد كامل من مؤتمر عام 2015 الذي أسفر عن خطة عمل أديس أبابا. وبالنسبة للنسويات والمدافعين عن العدالة الاقتصادية، شكل المؤتمر فرصة حاسمة لدفع عملية تحويل الهيكل المالي الدولي وتأمين التزامات أقوى بشأن المساواة الجندرية. ومن حيث المبدأ، كان انعقاد المؤتمر برعاية الأمم المتحدة كفيلًا بضمان مشاركة ديمقراطية وشاملة لجميع الدول

---

[11] لين تايلور(2025) ، *تشديد الحدود يحول دون مشاركة الدول الفقيرة في القمم – حول الدول الفقيرة*، كونتكست: مؤسسة طومسون رويترز؛
شبكة آسيا والمحيط الهادئ للنساء والقانون والتنمية(2025) (APWLD) ، *تمويل التنمية ... ولصالح من؟ مؤتمر تمويل التنمية الرابع يروّج للتنمية لكنه يفوح بالامتياز والقمع*.

[12] باتريك وينتور(2025) ، *رفض الولايات المتحدة منح تأشيرات للوفد الفلسطيني يثير دعوات لنقل اجتماع الأمم المتحدة الى جنيف*، ذا غارديان

[13] أليسون غرينر(2025) ، *ترامب يسحب دعوة مجموعة العشرين من جنوب أفريقيا استنادًا إلى مزاعم كاذبة حول إبادة جماعية*، قناة الجزيرة.

[14] منظمة العفو الدولية(2022) ، *مصر: الاعتقالات على خلفية الدعوات للاحتجاج خلال مؤتمر COP27 تكشف حقيقة أزمة حقوق الإنسان*؛
روث مايكلسون(2023) ، *مسؤولو مؤتمر COP28 يفشلون في توضيح ما إذا كان المتظاهرون آمنين للاحتجاج في دبي*، صحيفة الغارديان؛
جاكس آرتز(2024) ، *COP29: تصاعد القمع ضد الحيّز المدني يقيّد مفاوضات المناخ المستقبلية*، موقع غلوبال سيتيزن.

[15] مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان وتغيّر المناخ(2025) ، *نداء عاجل لعكس أثر تواصل ضارّ صادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ يعرّض الشعوب الأصلية وحقوق الاحتجاج للخطر*.

[16] WEDO (2025) ، *بيلم: قوة نسوية تحقّقت — لكن العملية فشلت في الارتقاء الى مستوى اللحظة*،

[17] فيونا هارفي وجوناثان واتس(2025) ، *أكثر من 80 دولة في مؤتمر COP30 تنضم إلى الدعوة لوضع خارطة طريق للتخلص من الوقود الأحفوري*، صحيفة الغارديان.

الأعضاء في صياغة القرارات المتعلقة بتمويل التنمية والحوكمة الاقتصادية العالمية، بخلاف المساحات الإقصائية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعتي العشرين والسبع. لكن في الممارسة العملية، أدت عمليات التفاوض غير الشفافة والوثيقة الختامية الهزيلة إلى وصف المؤتمر بالفرصة المهدورة لإحداث تغيير بنيوي حقيقي[18].

المؤتمر الرابع لتمويل التنمية :فشل آخر في تغيير إدارة الاقتصاد العالمي

2025 (حركة مينافيم) احتجاج النسويات والمجتمع المدني داخل المؤتمر الرابع لتمويل التنمية، إشبيلية، يونيو

ففي مفاوضات الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، طالبت حكومات الجنوب العالمي، بما فيها كتل تفاوضية مثل المجموعة الأفريقية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، بإجراء تغييرات بنيوية تعالج أوجه عدم المساواة الراسخة في حكامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والديون السيادية، ووكالات التصنيف الائتماني، وحقوق السحب الخاصة، وتمويل التنمية، وذلك انسجامًا مع الدعوات المستمرة التي رفعتها حركات العدالة ومنظمات المجتمع المدني على مدى سنوات طويلة[19]. غير أنّ دول الشمال العالمي تجنبت الاستجابة لمعظم هذه المطالب، ولم تجز سوى إصلاحات تدريجية محدودة، متذرّعة بالحيلولة دون تكرار الجهود القائمة[20].

جرت إزالة معظم المطالب الجوهرية والبنيوية، أو تم إضعافها إلى حد كبير، من النص النهائي، وذلك بدرجة أساسية بسبب ضغوط دول الشمال العالمي، بما في ذلك المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد تم التفاوض على الوثيقة الختامية خلف أبواب مغلقة، قبل صدورها في يونيو 2025 تحت اسم *"التزام إشبيلية"* وذلك قبل انعقاد المؤتمر أصلا. وجاءت الدعوات[21] الواردة في الوثيقة إلى اتخاذ إجراءات فعلية باهتة وغير طموحة، إذ اكتفت بحث الدول على "الإبلاغ عن التقدم المحرز" و"تعميق المناقشات الموضوعية"، من دون أي تعهدات ملزمة تذكر، إضافة إلى اعتماد مفرط على التمويل الخاص[22]. كما تم تهميش المجتمع المدني داخل المؤتمر، حيث شكل ممثلو القطاع الخاص 40% من المشاركين، متفوقين عددياً على منظمات المجتمع المدني بنسبة ستة إلى واحد[23].

---

[18] غريس أرينا(2025) ، *تأملات نسوية حول المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية*، منصة "مينا فِم."

[19] أفروداد(2025) ، *الدعوة إلى وثيقة ختامية طموحة للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية لمعالجة أزمة الديون في أفريقيا*؛
منتدى المجتمع المدني للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية(2025) ، *إعلان منتدى المجتمع المدني للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية*؛
ماريا خوسيه روميرو وجان سالدانيا(2025) ، *المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يكشف استمرار غياب الالتزام بمعالجة القضايا البنيوية*، مشروع بريتون وودز؛
أف٢ — ٥اد(2025) ، *الدعوة إلى وثيقة ختامية طموحة للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية لمعالجة أزمة الديون في أفريقيا*.

[20] ماريا خوسيه روميرو وجان سالدانيا(2025) ، *المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يكشف استمرار غياب الالتزام بمعالجة القضايا البنيوية*، مشروع بريتون وودز؛
أفروداد (2025) ، *الدعوة إلى وثيقة ختامية طموحة للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية لمعالجة أزمة الديون في أفريقيا*.

[21] ماريا خوسيه روميرو وجان سالدانيا (2025)، *المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يكشف استمرار غياب الالتزام بمعالجة القضايا البنيوية*، مشروع بريتون وودز؛
أفروداد (2025) ، *الدعوة إلى وثيقة ختامية طموحة للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية لمعالجة أزمة الديون في أفريقيا*.

[22] حركة مينا فم من أجل العدالة الاقتصادية والتنموية والبيئية(2025) ، *النسويات يواجهن ظلم التمويل في المؤتمر الرابع لتمويل التنمية*.*(FFD4)*

[23] يورو داد(2025) ، *حُكمنا على المؤتمر الرابع لتمويل التنمية: المهمة لم تُنجز بعد*.

لمزيد من المعلومات حول مخرجات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، بما في ذلك منصة المقترضين ومنتدى إشبيلية بشأن الديون، يرجى الرجوع إلى فصل القروض.

أوجه من مواقع النضال العالمية

المجموعة الرفيعة المستوى للخبراء التابعة للأمين العام للأمم المتحدة حول ما بعد الناتج المحلي الإجمالي

تستند الدعوات إلى الانتقال "إلى ما بعد الناتج المحلي الإجمالي" إلى تاريخ طويل من النضالات الفكرية والحركات المناهضة للرأسمالية. فقد أكد فاعون في المجالات البيئية والنسوية وأكاديميون من الجنوب العالمي المتأثرون بنظريات التبادل غير المتكافئ وفك الارتباط ونظرية التبعية وعلى مدى عقود على أن النموذج الاقتصادي القائم على الهوس بالنمو الاقتصادي هو نموذج جائر في جوهره وغير قابل للاستدامة بيئيا. وفي السنوات الأخيرة، أسهمت حركات خفض النمو وصعود باحثين في الاقتصاد البيئي وغير التقليدي في إضفاء شعور متجدد بالإلحاح، وركزت، مثل الفاعلين في البيئة والعمل النسوي ومفكري الجنوب العالمي، على دول الشمال العالمي بوصفها الموقع المركزي لتفكيك نموذج النمو اللامحدود. كما يدعو نهج خفض النمو إلى تقليص القطاعات الاقتصادية والأنشطة التي تلحق أضرارا بيئية واجتماعية كبيرة. رغم أن بعض الخبيرات الاقتصاديات النسويات انتقدن مقاربات خفض النمو لعدم معالجتها الجوانب البنيوية للرأسمالية، فإن اتساع حضور هذا الاتجاه يمثل خطوة مهمة نحو دمج المبادئ الإيكوفمنية في أدوات الاقتصاد الكلي لإعادة التفكير بما يتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي[24].

في هذا السياق، وبعد عقود من العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لبناء زخم نحو اعتماد أنظمة رسمية لقياس التقدم تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، عيَّن الأمين العام في مايو 2025 مجموعة رفيعة المستوى من الخبراء لتقديم توصيات بشأن بدائل لقياس التقدم. وقد أُنشئت هذه المجموعة استجابةً لدعوة الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل—الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة حول المستقبل لعام 2024—إلى وضع مؤشرات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي كمقياس محوري للتنمية. ويضمّ الخبراء جوزيف إي. ستيغليتز، أحد أبرز المنتقدين للعولمة وعدم المساواة ومؤسسات بريتون وودز، ونايلة كبير، وهي من أبرز الاقتصاديّات النسويات اللواتي سلطت أعمالهن الضوء على التقاطعات بين النوع الاجتماعي والفقر والعمل والإقصاء الاجتماعي[25].

في عامٍ شهد تخفيضات حادة في المساعدات، حظي الإنفاق العسكري بزيادة.

غالبا ما تتحدث الدول الغنية، والمؤسسات العالمية التي تهيمن عليها، على الخصاص في الميزانيات العامة لتغطية كافية لجهود القضاء على الفقر أو مواجهة أزمة المناخ أو تمويل تنمية عادلة جندريا. ومع ذلك، فإنها تواصل ضخ الثروات نحو الأكثر ثراءً وتوسيع ميزانياتها العسكرية، وقد فعلت ذلك في عام 2025 تحديدا بينما كانت تخفض المساعدات بصورة كبيرة، متجاهلة التزامات طال أمدها بتوفير تمويل عام دولي. ورغم أن حجم المساعدات لم يرق يوما إلى مستوى هذه الوعود، حيث إنه غالبا ما يأتي مقرونا بشروط تقوض سيادة الحكومات المتلقية، فإن تقديم المساعدات يظل التزاما تجاه دول الجنوب العالمي. ومن الضروري أن يعيد المانحون تأكيد التزامهم بالمساعدات، إذ إن غيابها يعرض ملايين الأشخاص أو أكثر لخطر فقدان الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

في 2024، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي للعام العاشر على التوالي، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 2.72 تريليون دولار، وهذا أعلى ارتفاع سنوي (9.4%) منذ نهاية الحرب الباردة. وسجلت إسرائيل واحدة من أعلى القفزات عالميا، إذ ارتفع إنفاقها العسكري بنسبة 65% بينما تواصل شن الإبادة الجماعية في غزة[26]. وتعد الشركات الربحية المتخصصة في الصناعات الحربية في دول الشمال العالمي من أبرز المستفيدين من هذا الارتفاع الهائل في الإنفاق العسكري، ففي عام 2023، سجلت 41 شركة أسلحة أميركية إيرادات تراكمية بلغت 317 مليار دولار[27]. وفي نفس الاتجاه، قام حلف شمال الأطلسي في يونيو 2025 بمضاعفة إرشاداته الخاصة بالإنفاق، داعيا الدول الأعضاء إلى تخصيص 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا لـ"متطلبات الدفاع الأساسية، إضافة إلى الإنفاق المرتبط بالدفاع والأمن[28]" بحلول عام 2035.

[24] إميليا ريبس(2025) ، *تغيير النظام قبل الانهيار الكوكبي: منظور نسوي حول العدالة البيئية والاقتصاد الكلي*، مبادرة "بدائل التنمية مع النساء من أجل عصر جديد.
[25] الأمم المتحدة (2025)، *الأمين العام للأمم المتحدة يعيّن فريقًا رفيع المستوى من الخبراء بشأن ما بعد الناتج المحلي الإجمالي.*
[26] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)(2025) ، *ارتفاع غير مسبوق في الإنفاق العسكري العالمي مع قفزات حادة في إنفاق أوروبا والشرق الأوسط*؛ سيبري(2024) ، *أفضل 100 شركة في العالم لإنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية لعام 2023*
[27] سيبري (2024) ، *أفضل 100 شركة في العالم لإنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية، 2023.*
[28] الناتو(2025) ، *الإنفاق الدفاعي والتزام حلف الناتو بنسبة 5%*

في عام 2024، ارتفعت النفقات العسكرية العالمية للعام العاشر على التوالي

بلغت النفقات رقماً قياسياً قدره 2.72 تريليون دولار، وهو أعلى معدل زيادة سنوية)9.4٪ (منذ نهاية الحرب الباردة.

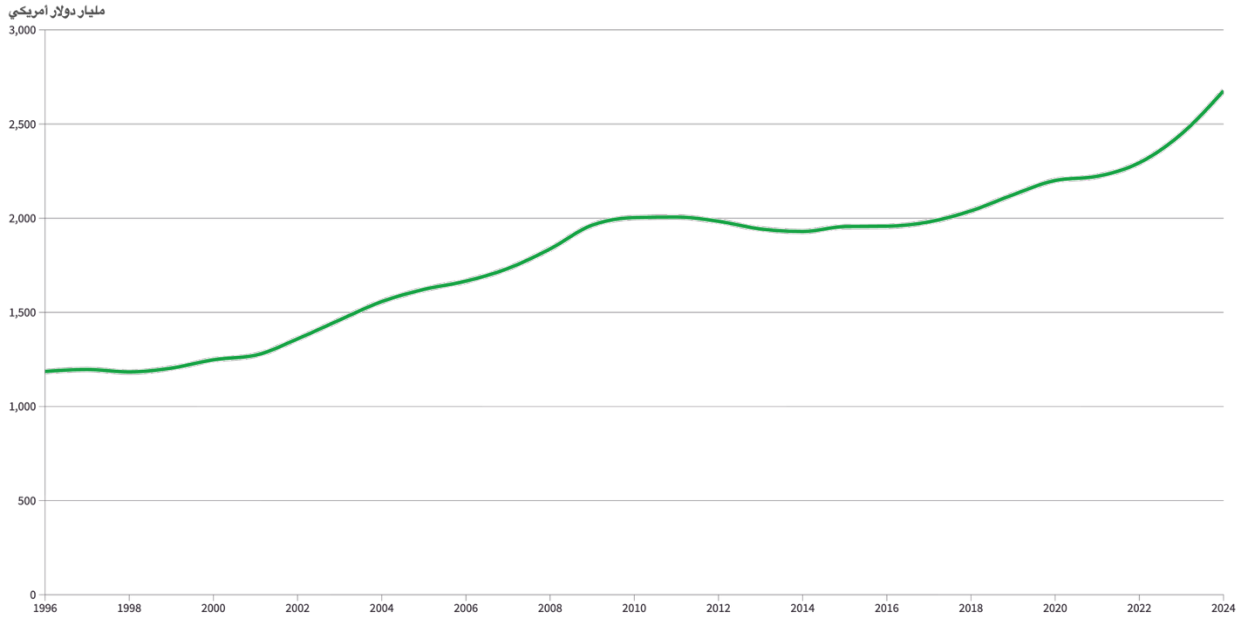

المصادر: النفقات العسكرية (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI 2014)

إن الارتفاع المتواصل في الإنفاق العسكري يترك آثارا مباشرة ومدمرة على البيئة وعلى أمن الإنسان معا. فإذا تمكنت دول الناتو من بلوغ أهدافها بشأن الإنفاق، فقد ترتفع الانبعاثات بما يقدر بـ132 مليون طن إضافي من مكافئ ثاني أكسيد الكربون(tCO_2e) [29] وهو ما يوازي تقريبًا إجمالي الانبعاثات السنوية لتشيلي. ولكل زيادة قدرها 100 مليار دولار تُضخ في العسكرة، يمكن أن ترتفع الانبعاثات الكربونية بما يقارب 32 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وحتى لو لم تؤدِ أهداف الناتو إلى مضاعفة فعلية للإنفاق، فإنها تُكرس رؤية للأمن ترتكز على القوة العسكرية والردع بدلا من التعددية، أو المعاملة بالمثل، أو ضبط التسلح. كما يرسخ هذا التحول الاتجاه نحو تحويل الموارد العامة إلى أيدي شركات صناعة الحروب التي تزداد ربحية، في حين تبقى مجالات السلام والتنمية والحماية الاجتماعية في حالة من نقص التمويل المزمن.

[29] ستيوارت باركنسون(2025) ، *ارتفاع الإنفاق العسكري وانبعاثات الغازات الدفيئة: ماذا تقول الأبحاث؟* ، علماء من أجل المسؤولية العالمية.

انخفض تمويل التنمية في عام 2024، ومن المرجح أن ينخفض أكثر في عام 2025

بعد انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية للمرة الأولى منذ ست سنوات في عام 2024)انخفاض بنسبة 7.1٪(، من المتوقع أنتتقلص بنسبة 9-أخرى في عام 2025 ٪17

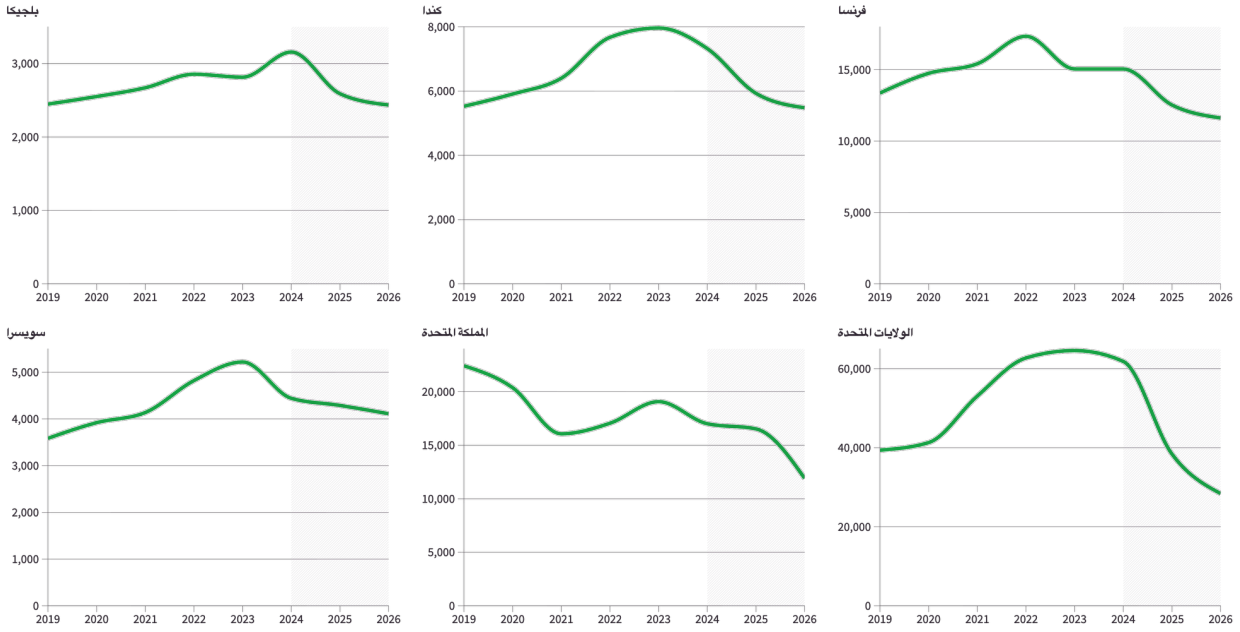

المصادر: درون تراكر، آخر سنة تتوفربشأنهابيانات هي 2024، بينما تستند بيانات 2025 و2026 إلى توقعات أعدها موقع درون تراكر The Drone Tracker tفي 2025 (سام هاكتسيب وآخرون 2025)

تقشف المساعدات العالمية: من هي الدول التي خفضت من المساعدات؟

في عام 2025، أعلن عدد من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD DAC) - وهي الجهات التي اعتادت تاريخيا توفير المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية- عن تخفيضات جديدة في المساعدات. وشملت هذه الدول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا وفرنسا وسويسرا والسويد وبلجيكا وأيرلندا[30]. وبعد أن تراجعت المساعدات الإنمائية الرسمية للمرة الأولى خلال ست سنوات في عام 2024 بنسبة 7.1%، تشير التوقعات إلى انخفاض إضافي يتراوح بين 9 و17% في عام 2025. وفي عام 2024، لم يلتزم بهدف لجنة DAC بتخصيص 0.7% من الدخل القومي للمساعدات سوى أربع دول فقط: النرويج ولوكسمبورغ والسويد والدنمارك[31]. أما مجموعة السبع، التي تضم أغنى دول العالم، فاتجهت بنحو أكبر لخفض المساعدات منذ تأسيسها عام 1975، مع تقليص متوقع[32] بنسبة 28% بين عامَي 2024 و2026.

لقد انطلقت موجة تخفيضات المساعدات إلى حد كبير بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتفكيك[33] الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في اليوم الأول من توليه منصبه عام 2025. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تنخفض المساعدات الإنمائية الرسمية الأميركية بنسبة 56% بين عامي 2023 و2026. كما تم تسريح أكثر من 10,000 موظف من الوكالة، إضافة إلى عشرات الآلاف الآخرين الذين فقدوا وظائفهم في منظمات كانت تعتمد على تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[34]. ويشير هذا التحول إلى لحظة تتزايد فيها توجهات الحكومات المانحة نحو البحث عن عوائد مالية أو سياسية للمساعادات، وتعزيز إشراك القطاع الخاص والابتعاد عن التزاماتها بتوفير التمويل العام الدولي، سواء لأغراض تنموية أو إنسانية أو مناخية.

---

[30] سام هكستب، لورا غرانيتو، سارا كاساديفال بَيبس، ولي كروفورد(2025) ، *رسم ملامح تداعيات خفض المساعدات: ما هي الدول التي ستتضرر أكثر مع تقليص عدة مانحين لميزانياتهم؟* ، مركز التنمية العالمية.

[31] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2025) (OECD) ، *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية: توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2025 وعلى المدى القريب*.

[32] أوكسفام(2025) ، *أكبر خفض للمساعدات في تاريخ دول مجموعة السبع يشكّل حكمًا بالإعدام على ملايين الأشخاص*.

[33] تشارلز كيني(2025) ، *إغلاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: إلى أين بعد ذلك؟* ، مركز التنمية العالمية.

[34] إليسا ميولين(2025) ، *ديفكس نيوز وايز: "المهمة الأخيرة" للوكالة الأميركية للتنمية الدولية انتهت للتو. فماذا بعد؟* ، ديفكس.

حتى الدول التي تعهدت بالحفاظ على المساعدات الإنسانية نكثت بوعودها. فالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، أكدت أن تخفيضاتها لن تطال فلسطين أو السودان[35]. ومع ذلك، تظهر ميزانية المساعدات لعام 2025/2024 انخفاضا بنسبة 21% لفلسطين و18% للسودان مقارنة بالعام السابق. ويزداد هذا الأمر فداحة باعتراف الحكومة البريطانية نفسها بأن جزءًا من الموارد التي كانت مخصصة أصلا كمساعدات سيعاد توجيهه نحو تمويل إضافي للإنفاق العسكري[36].

(غلاسكو أكشن وزوما بريس واياحتجاج المجتمع المدني في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي في مراكش، أكتوبر 2023

سياسات التقشف في المساعدات ترسخ أوجه اللامساواة لأولئك الذين يقفون في الصفوف الأمامية في مواجهة الظلم.

وستتحمل عبء التقشف في المساعدات البلدان المصنفة أصلا ضمن فئة الأقل نموا، أو الأشد هشاشة أمام تغير المناخ، أو المتضررة من الهشاشة والصراعات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع أن تتراوح تخفيضات[37] المساعدات بين 16% و28%، وهي نسب تفوق المتوسط العالمي. وبافتراض توزيع التخفيضات بشكل متناسب، ستتعرض إثيوبيا والأردن وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية لأكبر خسائر من حيث القيمة المطلقة بالدولار. وفي المقابل، ستواجه ميكرونيزيا والصومال وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى أكبر تراجع في المساعدات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي. ومن المتوقع أن تكون ليسوتو الأكثر تضررا من حيث النسبة المئوية، إذ يُرجح أن تخسر نحو 52% من إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية[38].

وقد تعرضت العديد من هذه البلدان لضربة إضافية بفعل التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة في عام 2025، حيث شهدت ليسوتو، التي استُهدفت بدايةً بتعريفة بلغت 50% قبل تعليق الإجراء، اضطرابات كبيرة في الطلب أدّت إلى عمليات تسريح جماعية وإغلاق مصانع في قطاع الملابس، مُفاقِمةً الصدمات التي كانت تعانيها بفعل تقلّص المساعدات. يحدث هذا في سياق تداخل موجات الإنفاق العسكري المتصاعد والإجراءات التجارية العقابية واستخراج الثروة من قبل طبقة الملياردريرات والتخفيضات الحادة في المساعدات[39]، وكلها عوامل ساهمت في تعميق أوجه عدم المساواة البنيوية وتعزيز حالة الهشاشة الاقتصادية حول العالم.

وتهدد التخفيضات في التمويل بنسف مكاسب صحية تراكمت على مدى عقود، إذ تعتمد 28 دولة على المساعدات الصحية الأميركية التي تشكل ما لا يقل عن ربع إنفاقها الصحي المحلي، في وقت تعاني فيه أكثر من 60% من هذه الدول من ضائقة[40] ديون أو تواجه خطرا كبيرا بالانزلاق إليها. وفي ظل

---

[35] ميدل إيست مونيتور(2025) ، *المملكة المتحدة تدافع عن خفض المساعدات وتتعهد بحماية المشاريع الأساسية في أوكرانيا وغزة والسودان*.

[36] فيليب لافت وفيليب براين(2025) ، *المملكة المتحدة ستخفض المساعدات إلى 0.3% من الدخل القومي الإجمالي اعتبارًا من عام 2027*، مكتبة مجلس العموم؛

[37] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2025) ، *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية: توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2025 وعلى المدى القريب*

[38] سام هَكسبِب، لورا غرانيتو، سارا كاساديفال بيّيس، ولي كروفورد(2025) ، *رسم ملامح تداعيات خفض المساعدات: ما هي الدول التي ستتضرر أكثر مع قيام عدة مانحين بتقليص ميزانياتهم؟*، مركز التنمية العالمية.

[39] جون إلبغون(2025) ، *كيف أطاح تهديد ترامب بفرض أعلى تعرفة جمركية بدولة أفريقية*، صحيفة نيويورك تايمز.

[40] وان دايتا (2025) تظهر أن العديد من البلدان التي تمرّ بضائقة ديون معرّضة بشدة لتخفيضات المساعدات الأميركية

تقلص الحيز المالي الناجم عن هذه الضائقة، سيؤدي الانحسار المفاجئ للمساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة إلى إرغام الحكومات على تقليص خدماتها الصحية الأساسية، بما ينعكس سلبا وبشكل خاص على النساء والفتيات والفئات المهمشة. وتشير تحليلات حديثة نشرت في مجلة *ذا لانست* إلى أن تراجع المساعدات
الأميركية وحده قد يؤدي[41] إلى 14 مليون وفاة كان من الممكن تفاديها بحلول عام 2030.

الديون بالعملات الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض في بلدان الجنوب

تتفاقم الديون بسبب أسعار صرف العملات الأجنبية وهيمنة الدولار الأمريكي

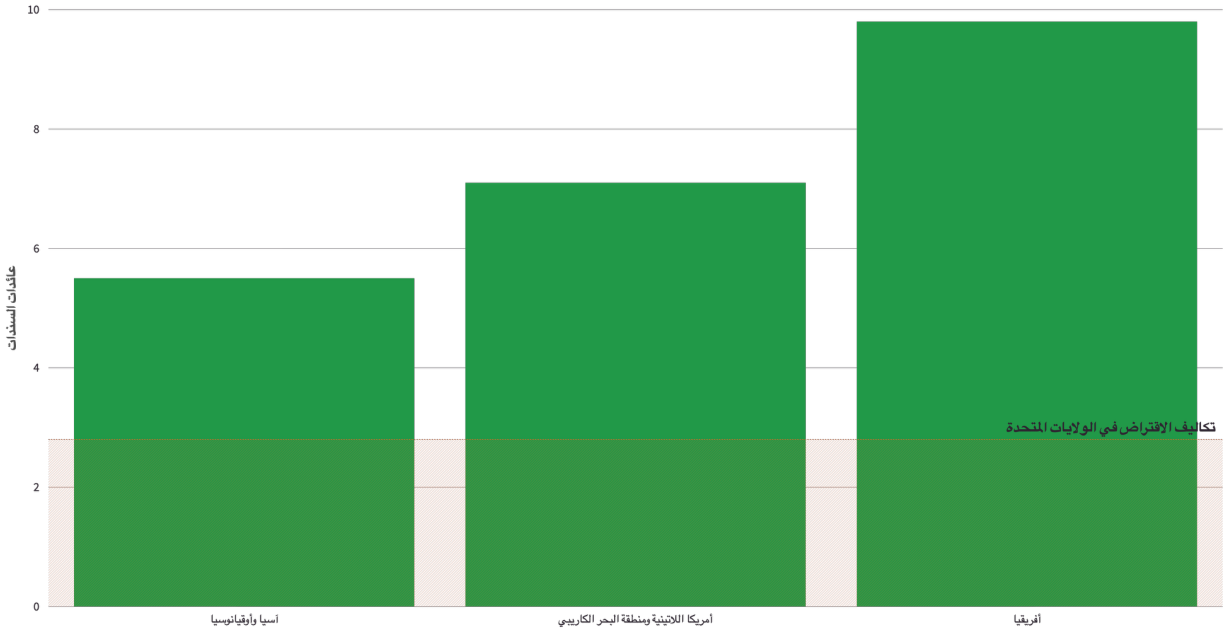

مقارنة (لكل منطقة JPM EMBI Global Diversified بناءً على متوسط عائدات سندات) ملاحظة :يتم توضيح تكاليف الاقتراض من خلال عائدات السندات لمناطق الجنوب العالمي بالولايات المتحدة)عائدات السندات لمدة 10 سنوات(.
المصدر :الأونكتاد)**2025**(

وقد تعرضت المنظمات المدافعة عن حقوق النساء (WROs) ومعها النساء والفتيات اللواتي يعتمدن على خدماتها الحيوية، لضرر بالغ نتيجة التعليق المفاجئ للمساعدات[42]. فقد أظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 89% من هذه المنظمات، وفق استبيان أُجري في يونيو/يوليو 2025، عن تراجع حاد في قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى خدمات الدعم الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب تقلص التمويل، في حين لم تتوقع سوى 5% منها القدرة على مواصلة نشاطها لما يزيد على عامين إذا استمرت الظروف التمويلية الحالية[43]. وفي مجموعة الدول العربية التابعة للأمم المتحدة، أدى وقف التمويل إلى اضطرار 82% من المنظمات إلى تسريح موظفين يعملون في مجالات جوهرية تشمل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له وسبل العيش والصحة الجنسية وغيرها[44]. وقد أسهمت التخفيضات الأميركية وحدها في إغلاق برامج أساسية. ففي غواتيمالا وهايتي وجنوب أفريقيا تقلصت الخدمات المخصصة للناجين من العنف الجنسي وللأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بينما تم إغلاق 12 مركزاً في أفغانستان من أصل 23 من المراكز المجتمعية التي توفر الدعم للمهاجرين والنازحين[45].

---

[41] بيلا ميديروس كافالكانتي وآخرون (2025)، ذا لانست *تقييم أثر عقدين من تدخلات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتنبؤ بآثار وقف التمويل على الوفيات حتى عام 2030: دراسة تقييم أثر استعادية وتحليل توقّعي*

[42] شبكة العمل الإنساني النسوي :(2025) *العمل الإنساني النسوي: ما زلنا نصمد على الخطوط الأمامية* .

[43] هيئة الأمم المتحدة للمرأة :(2025) *معرّضة للخطر وتعاني نقص التمويل: كيف تهدّد التخفيضات المالية الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات* .

[44] فريق العمل الإقليمي المعني بالنوع الاجتماعي في العمل الإنساني للدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :(2025) *مذكرة مناصرة – أربع طرق لدعم المنظمات النسائية في الدول العربية في ظل موجة تخفيضات التمويل الواسعة* .

[45] منظمة العفو الدولية :(2025) *العفو الدولية تحذّر من عواقب كارثية مع تهديد التخفيضات المفاجئة في المساعدات الخارجية الأميركية لحقوق الإنسان حول العالم.*

3- القروض

لا تزال أزمة الديون في جميع أنحاء الجنوب العالمي تتسم بالحدة، حيث إن تكلفة رأس المال أعلى بكثير مما هي عليه في دول الشمال العالمي، ومع ذلك تستمر الحلول المقترحة في إعطاء الأولوية لسداد الدائنين على حساب معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وهو ما يشكل عبئا غير متناسب تتحمله الفئات المهمشة، وخاصة النساء والأشخاص المتنوعين جندريا. وينمو الدين العام في الجنوب العالمي بوتيرة تعادل ضعف نموه في الشمال العالمي، وقد بلغت مدفوعات الفوائد مستوى قياسياً بلغ 921 مليار دولار في عام 2024، متجاوزةً الإنفاق على الصحة والتعليم[46]. وتنفق إفريقيا جنوب الصحراء 58٪ من إيرادات ميزانيتها على سداد الديون، تليها آسيا بنسبة 45٪، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي[47] بنسبة 40٪. وتتجاوز خدمة الديون المستحقة على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمؤسسات المالية الدولية المتوسط العالمي وتشكل حصة كبيرة من إجمالي خدمة الديون[48]، كما تنقل العديد من حكومات الجنوب العالمي مجتمعةً إلى الدائنين مبالغ تفوق ما تتلقاه من تمويل جديد، سواء في شكل مدفوعات خدمة الدين أو الرسوم الإضافية، مما يقلص الحيز المالي المتاح للإنفاق العام على المساواة بين الجنسين والخدمات العامة والعمل المناخي، ويجبر الدول على الاستمرار في الاعتماد على الصناعات الاستخراجية لكسب العملات اللازمة لسداد الديون. وانطلاقا من ضرورة قيام الشمال العالمي بجبر الضرر الهائل الذي لحق دول الجنوب العالمي نتيجة قرون من الدمار البيئي والاستعمار والإمبريالية، أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2025 "عام العدالة للأفارقة وللشعوب من أصل أفريقي من خلال التعويضات"، ولتحقيق هذا الوعد يحتاج الجنوب العالمي إلى إلغاء حقيقي للديون بدلا من الإصلاحات التدريجية أو الالتزامات الغامضة والوعود المتعلقة بـ"تعبئة رأس المال الخاص[49]".

يدين الجنوب العالمي بمعظم ديونه لمقرضينخواص ومتعددي الأطراف مقرهم في الشمال، وليس للصين

على عكس الروايات الشمالية *لا تمتلك* الصين سوى حوالي 13٪ من ديون الجنوب العالمي بين عامي 2020 و 2025، في حين أن المقرضين التجاريين *في الشمال* العالمي والخاضعين بشكل أساسي لقوانين الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة يمتلكون أكثر من ثلاثة أضعاف ديون الجنوب

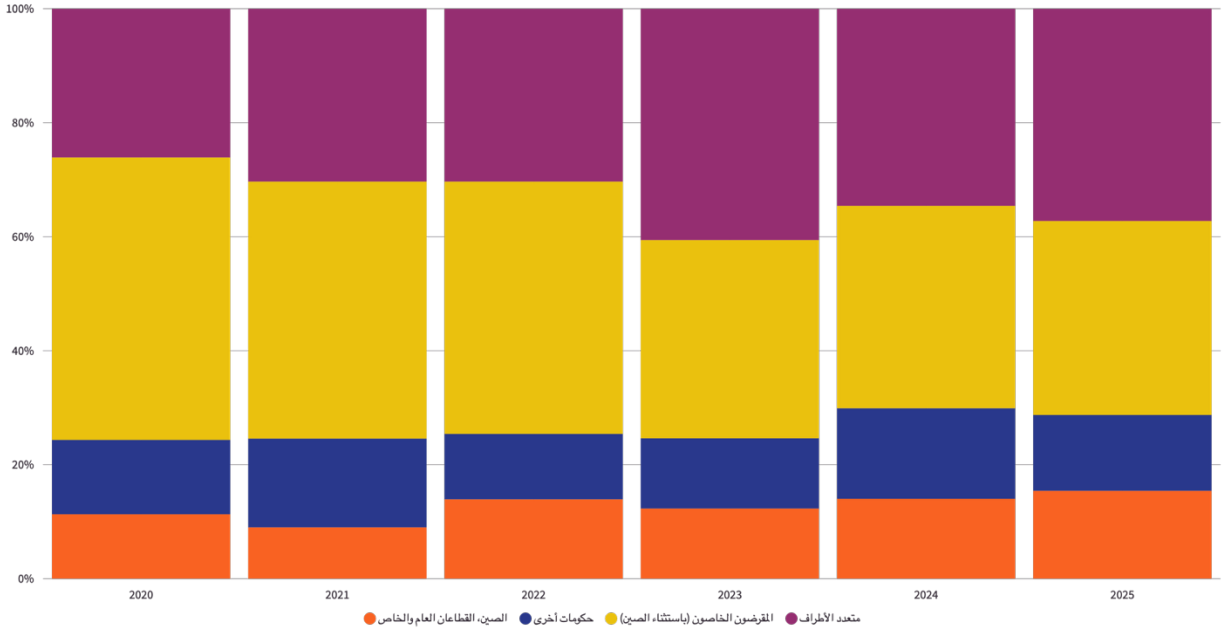

المصدر :عدالة الديون)أغسطس 2025(

---

[46] أونكتاد (2025) عالم من الديون 2025.

[47] وولفيندن (2025) فخ الدين والوقود الأحفوري: لماذا الدين هو عائق أمام التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وما يمكننا فعله حيال ذلك، عدالة الديون.

[48] شادي حسن (2025). "قبضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". حركة منافِم للتنمية الاقتصادية والعدالة البيئية.
للتنمية الاقتصادية والعدالة البيئية MENAFem شادي حسن)2025 (قبضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .حركة

[49] الأونكتاد .(2025) *عالم من الديون 2025*. تس وولفيندن .(2025) *فخ الديون والوقود الأحفوري:لماذا تُعدّ الديون عائقاً أمام التخلص من الوقود الأحفوري وما الذي يمكننا فعله حيال ذلك* .منظمة عدالة الديون.(Debt Justice)

حالة أزمة الدين: تفاقم أعباء الديون المستحقة على الجنوب العالمي لصالح الشمال العالمي

في عام 2024، تجاوز الدين العام العالمي رقما قياسيا قدره 102 تريليون دولار أمريكي. على الرغم من أن معظم هذا القدر يدين به الشمال العالمي، إلا أن الجنوب العالمي يواجه تكاليف اقتراض أعلى بكثير، مما يضيق مساحته المالية ويتركه عرضة للتقلبات والشروط الخارجية أكثر بكثير من المقترضين الشماليين. بينما تمتلك العديد من دول الشمال العالمي، بما في ذلك المملكة المتحدة واليابان وكندا والولايات المتحدة، مستويات ديون خارجية تتجاوز حدود حرجة، إلا أنها تدفع بالكامل أو بشكل أساسي بعملتها الخاصة، مما يعني أنها لا تتعرض لضغوط لتوليد عائدات تصدير لتغطية الدين، وأقل عرضة لتقلبات سعر الصرف، ولديها مجال واسع للسياسة النقدية السيادية لإدارة إعادة التمويل. على النقيض من ذلك، ما يقرب من 90٪ من الدين الخارجي لدول الجنوب العالمي محتفظ به بعملة أجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي. يوضح الشكل أدناه كيف يواجه الجنوب العالمي تكاليف اقتراض مرتفعة، حيث أن تكاليف الإقراض في أفريقيا تتجاوز ثلاثة أضعاف تكاليف الولايات المتحدة.

tفي عام 2024، تجاوز الدين العام العالمي مستوى قياسيًا بلغ 102 تريليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن معظم هذا الدين يقع على عاتق الشمال العالمي، فإن الجنوب العالمي يواجه تكاليف اقتراض أعلى بكثير، مما يضيق حيزه المالي ويتركه أكثر عرضة للتقلبات والشروط الخارجية مقارنة بالمقترضين في الشمال[50]. وبينما تمتلك العديد من دول الشمال العالمي، بما في ذلك المملكة المتحدة واليابان وكندا والولايات المتحدة، مستويات ديون خارجية تتجاوز الحدود الحرجة، فإنها تسدد بالكامل أو بشكل أساسي بعملتها الخاصة، مما يعني أنها لا تخضع لضغوط لتوليد عائدات تصدير لتغطية الدين، وأقل عرضة لتقلبات أسعار الصرف، ولديها مجال واسع للسياسة النقدية السيادية لإدارة إعادة التمويل. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما يقرب من 90٪ من الدين الخارجي لدول الجنوب العالمي مقوم بعملة أجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي[51]. وكنتيجة لذلك يواجه الجنوب العالمي تكاليف اقتراض مرتفعة جد مرتفعة مقارنة بدول الشمال، حيث تتجاوز تكاليف الإقراض في أفريقيا ثلاثة أضعاف تكاليف الإقراض في الولايات المتحدة[52].

ومن المهم القيام بدراسة دقيقة لمن يحمل ديون دول الجنوب، بالنظر إلى التداعيات المباشرة على خيارات إعادة التمويل. فغالبًا ما تصف الجهات الفاعلة في الشمال العالمي (مثل مراكز الأبحاث والحكومات ومسؤولي المؤسسات المالية الدولية) قروض الصين المتزايدة لأفريقيا بأنها "دبلوماسية فخ القروض" المفترسة[53]. وبينما تعد الصين بالفعل أكبر مقرض ثنائي، فإن سردية الإقراض الصيني المفرط مبالغ فيها وتعكس كراهية الصين المتأصلة في الإمبريالية الغربية، حيث إن معظم الإقراض الشمالي يوجَّه (وبالتالي يُخفى) عبر المؤسسات الخاصة ومتعددة الأطراف[54].

وتشير منظمة عدالة الديون (Debt Justice)، إلى أنه بين عامي 2020 و2025، كان المقرضون الصينيون في القطاعين العام والخاص يحتفظون بنسبة 13٪ فقط من الدين الخارجي للدول ذات الدخل المنخفض. وكان المقرضون التجاريون يمتلكون ثلاثة أضعاف هذا المبلغ (39٪)[55]، حيث كانت الغالبية العظمى من هذه العقود تخضع للقانون الإنجليزي أو الأمريكي. لقد ثبت أن هيمنة الدائنين الخاصين ترفع تكاليف الديون (بما في ذلك من خلال زيادة المدفوعات) وتعقد إعادة الهيكلة[56]. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسات متعددة الأطراف تملك 34٪ من ديون الدول ذات الدخل المنخفض، وهو سبب آخر للقلق، حيث تدفع الحكومات الشمالية غالبًا لإستثناء المطالب متعددة الأطراف من إعادة هيكلة الديون[57].

ويقدم لبنان ولاوس إحدى أسوأ حالات أعباء الديون بين دول الجنوب العالمي، فكلاهما يتحمل التزامات خارجية لخدمة الديون تزيد عن 70٪ من إيرادات الحكومة في المتوسط من 2025 إلى 2027، حيث إن لبنان مدين بشكل أساسي لحاملي السندات الخاصين، الذين يمتلكون أكثر من 90٪ من ديونه[58]. وتأتي أزمة الديون في ظل احتياجات كبيرة لإعادة الإعمار نتيجة حرب إسرائيل على لبنان في 2024، والتي تركت البلاد بخسائر وأضرار تُقدَّر بـ14

---

[50] أونكتاد (2025) عالم من الديون 2025.

[51] كريستينا ريهبين، الدكتور كلاوس شيلدر & مالينا ستوتز (2025) مراقب الديون السيادية العالمي 2025، erlassjahr.de - Entwicklung braucht Entschuldung e. V و Bischöfliches Hilfswerk Misereor e. V.

[52] أونكتاد (2025) عالم من الديون 2025.

[53] هايدي كريبو-ريديكر (2024) التنقل بين المقايضات: صندوق النقد الدولي، الصين، ومأزق التمويل في الأسواق منخفضة الدخل والناشئة، مجلس العلاقات الخارجية؛ دانيال ف. روند، رافائيل روميو، وأوستن هاردمان (2024) إعادة إدخال القروض التساهلية إلى صندوق أدوات التنمية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية؛ رويترز (2024) يدعو شولز الألماني الصين إلى لعب دور أكبر في ديون الدول الفقيرة؛ لاري إليوت (2024) مسؤول في البنك الدولي يدعو إلى تعديل في برنامج تخفيف ديون مجموعة العشرين، صحيفة الغارديان.

[54] أندرو إم. فيشر وسيرفاس ستورم (2023) عودة أزمة الديون في الدول النامية: هل تغير أو يحافظ على نماذج التنمية السائدة؟، التنمية والتغيير.

[55] عدالة الدين (2025) مدفوعات الديون الخارجية للدول ذات الدخل المنخفض للمقرضين الخاصين أعلى بثلاث مرات من المقرضين الصينيين.

[56] أونكتاد (2025) عالم من الديون 2025.

[57] كريستينا رهبين، الدكتور كلاوس شيلدر ومالينا ستوتز (2025) مراقب الديون السيادية العالمي 2025، erlassjahr.de - Entwicklung braucht Entschuldung e. V. و Bischöfliches Hilfswerk Misereor e. V; عدالة الدين (2025) مدفوعات الديون الخارجية للدول ذات الدخل المنخفض للمقرضين الخاصين هي ثلاث مرات أعلى من المقرضين الصينيين.

[58] كريستينا رهبان، الدكتور كلاوس شيلدر ومالينا ستوتز (2025) مراقب الديون السيادية العالمي 2025، erlassjahr.de - Entwicklung braucht Entschuldung e. V. and Bischöfliches Hilfswerk Misereor e. V.

مليار دولار[59]. وفاقمت الحرب من هشاشة الاقتصاد من 2019 إلى 2024، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بأكثر من 38٪ وفقدت عملته أكثر من 98٪ من قيمتها، مع تضخم مفرط بعد انهيار النظام المالي في 2019 وتخلف سداد الدين السيادي في2020[60].

مواقع النضال المحلية

مشروع سيمنز الضخم في مصر (Adobe Stock)

تطوير المشاريع الضخمة الممولة بالديون في مصر وسط الاستبداد والتقشف وتقلص الفضاء المدني

لقد تصاعد عبء الدين على مصر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، رغم أن عقودا من الديون المتراكمة تحت قيادة القادة الاستبداديين دفعت المطالب الشعبية والمستمرة لإلغاء ما اعتبره المواطنون دينا بغيضا وغير شرعية. ارتفعت خدمة الديون من 5٪ فقط من إيرادات الحكومة في 2015 إلى أكثر من 30٪ بين 2023 و2025، مدفوعا بالاقتراض غير المستدام وممارسات الإقراض المتساهلة من قبل صندوق النقد الدولي ودائنين آخرين. بحلول عام 2025، من المتوقع أن يتم امتصاص أكثر من ثلث الإيرادات العامة المصرية من خلال سداد الديون، مما يقيد بشدة الموارد المتاحة للإنفاق الاجتماعي.[61] تعد مصر حاليا ثاني أكبر مدينة لصندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين، مع ديون قائمة تزيد عن 7 مليارات دولار[62]. وإلى جانب مدفوعات الفوائد، أدت مصر في عام 2024 رسوما إضافية لصندوق النقد الدولي، وهي بمثابة عقوبة يفرضها الصندوق على أكبر المقترضين منه، حيث بلغت نحو 1.6 مليار دولار، وهو ما يعادل 23% من إجمالي الدعم، و55% من دعم الغذاء، وما يقرب من 60% من دعم الطاقة[63] في ميزانية عام 2024.

وتم ضخ مليارات الدولارات من الديون الخارجية في موجة من المشاريع الضخمة التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، بما في ذلك تأسيس عاصمة إدارية جديدة بقيمة 59 مليار دولار وتشييد أطول برج في أفريقيا وأكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط وقطار أحادي بقيمة 1.3 مليار دولار وسكة حديد عالية السرعة بقيمة 23 مليار دولار، وعدة مشاريع حضرية فاخرة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه المشاريع الضخمة تثير تساؤلات تشكك في قيمتخا الاجتماعية والاقتصادية[64]. وتصور الحكومة هذه المشاريع كمحركات للنمو الاقتصادي، لكن الخبراء وصفوها بأنها أدوات لترسيخ قبضة النظام. فمنذ تولي السيسي السلطة في انقلاب عام 2013، هيمن الجيش على مشاريع الدولة، حيث أغنى الشركات المرتبطة به بينما نزح الفقراء الحضريين إلى هوامش المدن وأضعف قدرتهم على التعبئة[65].

ومع تحمل القادة المصريين ديونًا خارجية متزايدة لمشاريعهم الاستعراضية، يعاني المصريون البسطاء من وطأة انخفاض الإنفاق الاجتماعي. فقد لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للاستفادة من قروض إنقاذ في أعوام 2016 و2020 و2022 و2024. وفي المقابل، فرض الصندوق إجراءات

[59] مجموعة البنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية (2025) تقييم الأضرار والاحتياجات السريعة في لبنان (RDNA).

[60] مجموعة البنك الدولي (2024) يتعمق الانكماش الاقتصادي اللبناني، مما يبرز الحاجة الملحة للإصلاحات والاستثمارات الرئيسية؛ مجموعة البنك الدولي (2023) مراقبة لبنان الاقتصادية: تطبيع الأزمة ليس طريقا للاستقرار؛ حسين شيعيتو (2025) خارج نطاق التعافي: لبنان بين الحرب وإعادة الإعمار، معهد تحرير لسياسة الشرق الأوسط.

[61] وولفيندن (2025) كيف يقوض نظام الديون العالمي الديمقراطية ويغذي السلطوية عبر دول الجنوب العالمي، عدالة الدين ومعهد الاقتصاد السياسي.

[62] إجمالي حركة الائتمان المستحقة من صندوق النقد الدولي (2025) من 1 سبتمبر 2025 إلى 24 سبتمبر 2025. (تم الوصول إليه في 25 سبتمبر 2025)

[63] شادي حسن .(2025) *قبضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* .حركة "منافم" للتنمية الاقتصادية والعدالة البيئية .

[64] وولفيندن (2025) كيف يقوض نظام الدين العالمي الديمقراطية ويغذي السلطوية عبر دول الجنوب العالمي، عدالة الدين ومعهد الاقتصاد السياسي؛ نسموت غباداموسي (2025) مصر تكشف عن مشروع فاخر ضخم جديد، السياسة الخارجية.

[65] نسموت غباداموسي (2025) مصر تكشف عن مشروع فاخر ضخم جديد، السياسة الخارجية.

تقشفية صارمة، بما في ذلك تخفيضات الدعم الاجتماعي وزيادة الرسوم على الخدمات العامة وخف الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية[66]. ولم يكن لدى المصريين سوى قنوات محدودة للتعبير عن مظالمهم الاقتصادية، إذ واجهوا قمعًا متجذرًا تحت حكم السيسي، حيث جرّمت السلطات المعارضة واعتقلت نشطاء سلميين وحاكمت المتظاهرين[67].

الشمال العالمي يواصل عرقلة التحولات في هيكل الدين العالمي

وخلال عام 2025، شهدت المفاوضات حول وثيقة نتائج مؤتمر التمويل من أجل التنمية الرابع (FfD4) دفع المجتمع المدني وحكومات الجنوب العالمي نحو عملية حكامة دولية لاعتماد اتفاقية ديون تابعة للأمم المتحدة (انظر تقرير الاتجاهات لعام 2023 لمزيد من المعلومات حول هذا الاقتراح)، لكن هذه المطالب تم عرقلتها أو تحجيمها من قبل حكومات الشمال، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة[68]. و من شأن آلية الأمم المتحدة أن تمنح صوتًا متساويًا لمصالح الدول المدينة، بدلًا من الوضع الراهن لبنية الدين التي يهيمن عليها الدائنون. وقد سبق للنسويات أن أشرن إلى أن الحل الأكثر قابلية لتحقيق تحول فعلي يكمن في إلغاء ديون الجنوب العالمي بالكامل. ومع ذلك، قدمت النتيجة النهائية لمؤتمر FfD4 التزامات غامضة فقط للتعامل مع الدائنين وتعزيز مبادئ طوعية بحتة بشأن الدين السيادي[69]. وتتجلى النتائج الواعدة في تطوير "منصة للدول المقترضة" لتعزيز أصوات المقترضين والتنسيق بينهم، مع وجود هيئة تابعة للأمم المتحدة تعمل كأمانة عامة، رغم أنه لم يتم تحديث مثل هذه المنصة حتى الآن[70].

وكمتابعة مباشرة لوثيقة نتائج مؤتمر التمويل من أجل التنمية الرابع (FfD4)، تم إطلاق منتدى إشبيلية حول الدين في أكتوبر 2025 خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باعتباره "مركزًا جديدًا للحوار حول القروض، يجمع جميع أصحاب المصلحة والدائنين والمقترضين والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية حول استدامة الدين وتدبيره والحلول المبتكرة[71]". ويُعد المنتدى مبادرة تقودها إسبانيا بدعم من الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA)، بهدف توحيد وتعزيز مبادئ الاقتراض والإقراض المسؤول، وتوليد أفكار جديدة لإصلاح هيكل الدين العالمي، وخلق مساحة للحوار بين المقترضين والدائنين. وبينما قد يساعد المنتدى في تعزيز وجهات نظر الدول المقترضة، فإن تركيزه على "الحوار الشامل" و"الحلول المبتكرة" يثير القلق في ظل أزمة ديون عاجلة ومتصاعدة[72]. إن الجنوب العالمي لا يحتاج إلى "ابتكارات" جديدة، بقدر مايحتاج إلى إلغاء الديون.

وبنفس السياق، كانت حلول الديون المقترحة داخل المساحات متعددة الأطراف الأخرى غير ملهمة أيضًا، مما يشير إلى ضعف السعي للإصلاح النظامي ضمن هيكل يهيمن عليه الدائنون (انظر تقرير الاتجاهات لعام 2024 لتحليل نقدي لإطار مجموعة العشرين المشترك ومبادلات الديون). وقد وضع تحالف بند توقف الديون، والمركز العالمي لمبادلات الديون، ورئاسة مجموعة العشرين في جنوب أفريقيا أزمة الدين على جدول أعمالها. لكن في أفضل حالاتها، تركز على وقف الديون أو إعادة هيكلة أجزاء صغيرة منها. وفي أسوأ حالاتها، تؤخر اتخاذ الإجراءات من خلال الإصرار على الحوار داخل المنتديات التي يهيمن عليها الدائنون، بما في ذلك مجموعة العشرين نفسها. وفي جميع الحالات، لا يتم حتى طرح قضية إلغاء الديون.

الجنوب العالمي يقدم حلولا حقيقية لأزمة الديون

قد يكون تقدم الاتحاد الأفريقي نحو إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية (AfCRA) حلًا أكثر قابلية لتحويل أزمة ديون القارة، فاليوم، تسيطر وكالات التصنيف "الثلاث الكبرى" (فيتش، إس آند بي غلوبال، وموديز وكلها وكالات أمريكية) على أكثر من 95٪ من السوق العالمية، مما يؤثر على وصول الدول إلى التمويل وكلفة الاقتراض. ففي أفريقيا، تقوم التقييمات الدورية- والتي غالبًا ما تكون منحازة من قبل هذه الوكالات- بمعاقبة الدول بشكل روتيني على عوامل ذاتية مثل "ضعف المؤسسات" أو "عدم اليقين في السياسات". ومن خلال خفض التصنيفات في سياق تحتاج فيه الدول إلى خفض كلفة الاقتراض، تعمّق هذه الوكالات أزمات الديون بدلًا من حلها، مما يرفع تكاليف الاقتراض ويزيد الضغط المالي على الدول التي لا تزال تعتمد على أسواق الائتمان الدولية[73].

---

[66] معهد تحرير لسياسة الشرق الأوسط، الجبهة من أجل حقوق الإنسان، حركة النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل العدالة الاقتصادية والتنمية والعدالة البيئية، اللجنة المصرية للحقوق والحريات، مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية، ومنتدى حقوق الإنسان المصري (2025) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر: تقرير بديل مشترك لجمهورية أوبريا الديمقراطية الشعبية.

[67] هيومن رايتس ووتش (2025) مصر. (تم الوصول إليه في 25 سبتمبر 2025)

[68] جوليا رافينسكروفت (2025) نتيجة تمويل الأمم المتحدة الطموحة للتنمية التي خرجت عن مسارها بسبب الشمال العالمي، يورواد؛ هيلا رسول أيوب (2025) لماذا يحتاج الجنوب العالمي إلى "نادي المقترضين"، الجزيرة.

[69] جوليا رافينسكروفت (2025) نتيجة تمويل الأمم المتحدة الطموحة للتنمية خرجت عن مسارها بسبب الشمال العالمي، يورواد.

[70] الأمم المتحدة (2025) التزام إشبيلية؛ المائدة المستديرة الوزارية للأمم المتحدة (2025): تنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين.

[71] أطلق منتدى إشبيلية للديون في عام (2025) UNCTAD16 لمواجهة أزمة الديون المتجذرة في الدول النامية.

[72] المرجع نفسه

[73] ميشيك موتيز (2025) وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية في طريقها، أفريشن بيزنس إنسايدر.

نشأ اقتراح إنشاء وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية (AfCRA) في عام 2019، عندما اتفق وزراء مالية الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى هيئة تصنيف ائتماني على مستوى القارة وبدأوا في وضع تصميمها. وفي عام 2023، وبعد مزيد من التحليل والنقاش، أيد وزراء الاتحاد الأفريقي رسميًا إنشاء وكالة خاصة مكتفية ذاتيًا لتوفير تقييمات أكثر استقلالية ودقة للحكومات والشركات الأفريقية[74]. وسيكون مقرالوكالة في موريشيوس وستبدأ العمل في الربع الثاني من عام 2026، مع خطط لإصدار أول تصنيف بحلول يونيو 2026.[75]

تهدف وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية إلى تقديم صورة أوضح وأكثر استنادًا إلى السياق لمخاطر الديون في الدول الأفريقية، بما يساعد على مواجهة "علاوة أفريقيا" المبالغ فيها التي طالما رفعت تكاليف الاقتراض، حتى مع كونها مكملة للوكالات العالمية الكبرى لا بديلًا عنها. ومع ذلك، فهي ليست حلًا سحريًا، إذ ستظل القضايا الهيكلية في معالجة أزمة الديون الأفريقية قائمة ما لم تُنفَّذ إصلاحات تكميلية في الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك إلغاء الديون[76].

4- التجارة

على مدى عقود، أدركت الاقتصاديات والناشطات النسويات أن تحرير التجارة، الذي يروج له الشمال العالمي ويُفرض عبر المؤسسات التي يهيمن عليها، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، يعرض النساء والأشخاص المتنوعين جندريا لمزيد من الأذى ويقيد استفادتهم من مزاياه. ومع دفع أنماط النمو القائمة على التصدير والأنظمة المالية المنضبطة بالديون والقواعد التجارية غير المتكافئة الدول نحو إلغاء تنظيم أسواق العمل، تُبقي سلاسل القيمة العالمية على استمرارها عبر الاعتماد على العمل المأجور "الرخيص" و"المرن" الذي تؤديه النساء إلى جانب عملهن غير المأجور في الرعاية[77]. كما تقيد قواعد التجارة النيوليبرالية قدرة الجنوب العالمي على الاستثمار في المساواة بين الجنسين وفي الخدمات العامة، إذ تدفع هذه القواعد الدول نحو نمو موجه للتصدير على حساب مساراتها التنموية الخاصة. ورغم أن هذه العلاقات التجارية غير المتكافئة ممتدة منذ زمن طويل، فإن حروب الرسوم الجمركية التي شنها ترامب تمثل تحولا "يكشف القناع" يوطيح بأي ادعاء بشأن التعددية أو التجارة القائمة على القواعد. وكما يشير وزير التجارة الجنوب أفريقي السابق روب ديفيز قائلا"نحن الآن نواجه ممارسة للقوة الخام غير المصفّاة وللتنمّر الصريح[78]".

حروب الرسوم الجمركية تكشف عن نموذج تجاري لم ينجح أبدا مع الجنوب العالمي

وضعت حروب الرسوم الجمركية التي شنّها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التجارة في قلب الخطاب الاقتصادي طوال عام 2025. ورغم أن هذه الإجراءات غير مسبوقة في التاريخ الحديث من حيث نطاقها، فإنها تواصل تقليدًا طويل الأمد من الحماية الانتقائية، وهو تقليد تستخدم فيه الاقتصادات القوية الأدوات الحمائية لبناء ثرواتها ثم تعود لـ"ركل سلم التنمية" عبر تقييد قدرة بلدان الجنوب العالمي على اعتماد الإجراءات نفسها. وقد بدأت حملة ترامب الجمركية رسميا في أبريل 2025 من خلال الأمر التنفيذي رقم 14257، الذي فرض رسوما جمركية على الواردات من 190 دولة وإقليم، بما في ذلك رسم شامل بنسبة 10٪ ورسوم إضافية تستهدف الدول ذات الفوائض التجارية مع الولايات المتحدة[79]. ومنذ ذلك الحين، تم تعديل معظم هذه الرسوم أو تعليقها أو إلغاؤها (باستثناء نسبة الـ10٪ الأساسية)، أو واجهت تحديات قانونية، حيث قضت محكمة استئناف أمريكية في أغسطس 2025 بأنّ معظم هذه الإجراءات غير قانونية وتشكل تجاوزًا للسلطة التنفيذية[80].

وحتى بعد خفض معدلات الرسوم الجمركية الفعلية، لا يزال مجرد التهديد بفرض الرسوم يُستخدم من قبل الولايات المتحدة كسلاح سياسي لإبرام صفقات تجارية واستثمارية تصب في مصلحة واشنطن ولو تعلق الأمر بحلفائها التقليديين. ففي يوليو 2025، وافق الاتحاد الأوروبي على استثمار 600 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي وشراء طاقة أمريكية بقيمة 750 مليار دولار بحلول عام 2028. ومع ذلك، تظل صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق[81]. وفي الشهر نفسه، أبرمت اليابان صفقة مماثلة لاستثمار 550 مليار دولار في الولايات المتحدة بحلول نهاية ولاية ترامب في يناير 2029، بحيث تجني الولايات المتحدة في النهاية 90٪ من الأرباح بعد أن تستعيد اليابان استثمارها الأولي[82].

---

[74] آلية مراجعة الأقران الأفريقية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2025) وكالة تصنيف ائتمان أفريقيا (AfCRA): العنصر الأساسي في تشكيل الهيكل المالي العالمي الجديد.

[75] أليستر بول (2025) وكالة تصنيف أفريقية جديدة ستتخذ مقرها الرئيسي في موريشيوس، بلومبرغ.

[76] ميشيك موتيز (2025) وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية في طريقها، أفريشن بيزنس إنسايدر.

[77] ائتلاف الجندر والتجارة .(2024) *مبسّط التجارة النسوية 1 – الجندر*.

[78] روب ديفيز .(2025) *إعادة بناء نظام تجاري دولي للقرن الحادي والعشرين* .شبكة العالم الثالث.

[79] الأرشيف الوطني الأمريكي وإدارة السجلات (2025) الأمر التنفيذي رقم 14256: تنظيم الواردات برسوم جمركية متبادلة لتصحيح الممارسات التجارية التي تساهم في عجز تجارة السلع الأمريكي السنوي الكبير والمستمر.

[80] جينيفر كلارك (2025) ما هي الرسوم الجمركية التي أعلنها ترامب ولماذا؟، بي بي سي. (تم الوصول إليه في 15 أكتوبر 2025)

[81] بوداباتي سروجانا (2025) مواجهة الهند مع تعريفات ترامب، معهد القارات؛ ورقة حقائق البيت الأبيض (2025): الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتوصلان إلى اتفاق تجاري ضخم.

[82] أغاث ديمارايس (2025) لماذا أعطت الدول الآسيوية ترامب كل هذا في التجارة؟، السياسة الخارجية.

ولم يكن هذا الإكراه الاقتصادي الصارخ مجرد وسيلة لعقد ترتيبات استثمارية لصالح الولايات المتحدة، كما ورد أعلاه، بل إن إدارة ترامب تخلّت عن أي ادعاء بالشراكة أو التجارة القائمة على القواعد، واستخدمت الرسوم الجمركية لتعزيز أجندتها الجيوسياسية اليمينية المعادية للصين في الجنوب العالمي ولتقويض العمل المناخي. ففي غشت 2025، فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية بنسبة 50٪ على الواردات البرازيلية، للضغط على الحكومة كي تلغي ما وصفه ترامب بـ"مطاردة السحرة" ضد الزعيم البرازيلي اليميني المتطرف السابق جايير بولسونارو، المتهم بمحاولة قلب نتائج انتخابات 2022.[83] وفي أكتوبر 2025، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات تجارية مع ماليزيا وكمبوديا، ضغطت فيهما على البلدين لتقليص علاقاتهما مع الصين، حيث طُلب من ماليزيا الالتزام بضوابط التصدير الأمريكية الأحادية، ومن كمبوديا محاكاة الرسوم الجمركية الأمريكية، مع تهديد بفرض عقوبة بنسبة 49٪ إذا سعت كمبوديا لعقد اتفاقيات اقتصادية مع منافسي الولايات المتحدة. أما اتفاق ماليزيا فذهب أبعد من ذلك، إذ يحظر على البلاد فرض ضريبة على الخدمات الرقمية، وهو شرط يصب في مصلحة شركات التكنولوجيا الأمريكية[84]. وأخيرًا، استخدم ترامب تهديد الرسوم الجمركية للطعن في التدابير المناخية العالمية، بما في ذلك عقوبة ضد الدول التي تدعم الاتفاقية التي أقرّتها المنظمة البحرية الدولية لتطبيق ضريبة كربون على انبعاثات الشحن[85].

اجتماع مجموعة النساء والجندر في برازيليا، أكتوبر 2025)أندرسون كويلو(

فبينما تستخدم الولايات المتحدة وقوى الشمال العالمي الأخرى الرسوم الجمركية للضغط على المنافسين (وحتى على الحلفاء القدامى)، فإنها تواصل تجارة الأسلحة مع إسرائيل، رغم دعوة لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى وقف مبيعات الأسلحة بالنظر إلى وجود مؤشرات تفيد بأن هذه الأسلحة قد تُستخدم في الإبادة الجماعية[86]. وعلى الرغم من أن بعض الحكومات الأوروبية أدانت إسرائيل علنًا، فإن استمرار التجارة يكشف عن تواطؤها في تمويل الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. حيث إنه في عام 2025، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن صادرات دفاعية قياسية تجاوزت 14.7 مليار دولار في عام 2024، أي ضعف الرقم المسجل قبل خمس سنوات، مع توجيه نحو نصف هذه المبيعات إلى الدول الأوروبية[87]. وتبقى الولايات المتحدة أكبر مورد للأسلحة إلى إسرائيل، إذ شكلت الاسلحة الأمريكية 69٪ من وارداتها من السلاح بين عامي 2019 و2023، بما في ذلك الطائرات والمركبات المدرعة والصواريخ والأنظمة البحرية، وقد تم تصميم العديد منها للاستخدام الإسرائيلي[88]. حتى الحكومات التي تدّعي عدم تزويد إسرائيل بتقنيات دفاعية متورطة هي الأخرى، إذ تُظهر بيانات الجمارك الصادرة عن هيئة الضرائب الإسرائيلية أن صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل بلغت رقمًا قياسيًا وصل إلى مليون جنيه إسترليني في عام 2025، أي أكثر من ضعف الكمية في السنوات السابقة[89,90].

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ليست وحدها التي ترفض ما يسمى بالتجارة متعددة الأطراف القائمة على القواعد. فاعتبارًا من يناير 2026، دخلت آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التابعة للاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. وقد صيغت هذه الآلية باعتبارها إجراءً يهدف إلى "تشجيع الإنتاج الصناعي النظيف في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"، حيث تفرض رسومًا على الواردات إلى الاتحاد الأوروبي عندما يتجاوز محتوى

[83] توم فيليبس (2025) رئيس البرازيل يطلب من الولايات المتحدة إلغاء الرسوم الجمركية في مكالمة 'ودية' مع ترامب، صحيفة الغارديان.
[84] أغاث ديمارايس (2025) لماذا أعطت الدول الآسيوية ترامب كل هذا في التجارة؟، السياسة الخارجية.
[85] سارة شونهارت (2025) ترامب يهدد باستخدام الرسوم الجمركية لتعطيل الإجراء المناخي العالمي، بوليتيكو.
[86] مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2024) يجب على الدول والشركات إنهاء نقل الأسلحة إلى إسرائيل فورا وإلا خطر المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان: خبراء الأمم المتحدة.
[87] سفارة إسرائيل كاتماندو (2025) المتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية: إسرائيل تسجل رقما قياسيا جديدا في صادرات الدفاع: أكثر من 14.7 مليار دولار في عام 2024.
[88] زين حسين (2024) كيف استجاب كبار مصوري الأسلحة للحرب في غزة، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.
[89] براين أوفلين (2025) الأسلحة البريطانية التي استلمتها إسرائيل وصلت إلى قيمة قياسية في 2025، Channel 4 FactCheck.
[90] على الرغم من أن المملكة المتحدة قد لا تزود إسرائيل بأسلحة رئيسية، إلا أنها تبيع مكونات للطائرات والرادار وأنظمة الاستهداف مثل طائرة F-35 المقاتلة. المصدر: زين حسين (2024) كيف استجاب كبار مصدري الأسلحة للحرب في غزة، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

الكربون فيها الحدود المحددة بموجب نظام تجارة الانبعاثات الأوروبي. لكن من خلال استخدام تدابير تجارية أحادية لمعاقبة دول أخرى، تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات واسعة في جميع أنحاء الجنوب العالمي، ولا سيما لأن الأدلة تشير إلى أن هذه الآلية ستقلل من صادرات إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي مع تحقيق تخفيضات طفيفة فقط في الانبعاثات[91].

التجارة بين دول الجنوب والتكامل الإقليمي: طريق للمضي قدما؟

ومع تراجع آفاق التعاون الحقيقي مع الشمال العالمي، أصبح التنسيق التجاري بين دول الجنوب أكثر انتشارًا في مناطق مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة بهدف تقليل الاعتماد على الأسواق الدولية التي افتقرت فيها بعض الدول تاريخيًا إلى قدر كبير من الاستقلالية في مفاوضات التجارة[92]. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين في السياسات، واصلت التجارة العالمية نموها في عام 2025، وكان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بالجنوب العالمي وتعزيز التدفقات التجارية بين دول الجنوب[93]. وفي عام 2025، شكّلت التجارة بين دول الجنوب ثلث التجارة العالمية وتوسعت بوتيرة أسرع من المبادلات بين الشمال والجنوب أو بين دول الشمال نفسها[94]. وفي حالة البرازيل والهند، جاء التعاون التجاري الثنائي في شكل شراكة تجارية بقيمة 12 مليار دولار كاستجابة مباشرة لضغوط الرسوم الجمركية الأمريكية[95].

وتُعد اتفاقيات التجارة الإقليمية في الجنوب العالمي مسارًا آخر لتقليل اعتماد دول الجنوب على الأسواق العالمية وتعزيز قدرتها على الصمود. وقد سلط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الضوء على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تأسست عام 2018 وبدأت العمل منذ عام 2024، باعتبارها أحد هذه المسارات[96]. ومن المتوقع أن تقوم الدول الأفريقية التي تصادق على اتفاقية AfCFTA بإلغاء الرسوم الجمركية على 97٪ من المنتجات خلال فترة تتراوح بين خمس وثلاث عشرة سنة، بهدف إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات[97].

السياسة الصناعية هي أداة مخصصة لعدد قليل من الدول :تنفذ الدول الأكثر ثراءً سياسات صناعية تصل إلى 15 ضعفاً من تلك التي تنفذها الدول الأقل دخلاً)2010-2022(

تكشف دراسة أجريت عام 2025 أن عدد السياسات الصناعية تضاعف ثلاثين مرة بين عامي 2010 و2022، حيث طبقت الدول الأكثر ثراءً سياسات صناعية تزيد بخمس إلى خمس عشرة مرة عن تلك التي طبقتها الدول الأقل دخلاً.

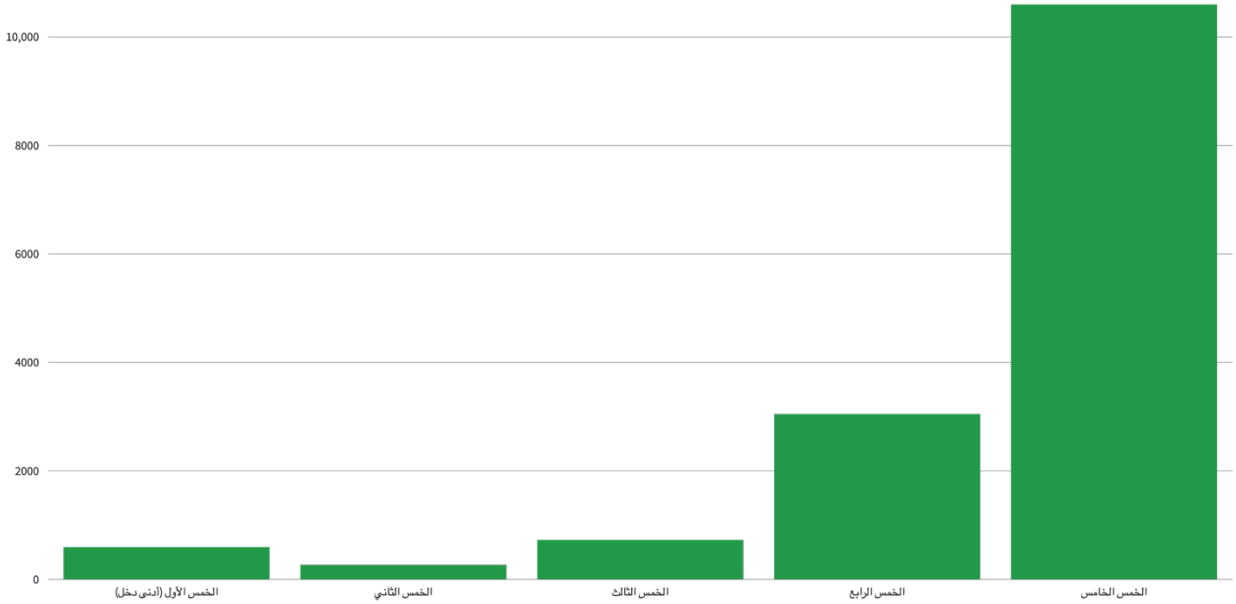

المصدر :ريكا جوهاز، ناثان ج .لين، إميلي أوهلسن وفيرونيكا سي .بيريز)2025(

[91] روب ديفيز (2025) إعادة بناء نظام التجارة الدولي للقرن الحادي والعشرين، شبكة العالم الثالث؛ مؤسسة المناخ الأفريقية ومعهد فيروز لالجي لأفريقيا (2024) تداعيات آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي على الدول الأفريقية.

[92] إيزابيل إستيفيز وثيا ريوفرانكوس (2025) السياسة الصناعية الخضراء العالمية، معهد المناخ والمجتمع.

[93] تحديث التجارة العالمية (أونكتاد 2025) (أكتوبر 2025): لا تزال التجارة العالمية قوية رغم التغيرات السياسية وعدم اليقين.

[94] أونكتاد (2025) التيؤات التجارية والتنمية 2025: تحت الضغط – عدم اليقين يعيد تشكيل آفاق الاقتصاد العالمي.

[95] المهد (2025) تقترب الهند والبرازيل من التقارب في محاولة لتجاوز الرسوم الجمركية الأمريكية.

[96]تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا (2024) للأمم المتحدة (2024).

[97] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومركز سياسات التجارة الأفريقية (2024) AfCFTA: ما تحتاج إلى معرفته.

ومع ذلك، قد لا يكون التعاون التجاري وحده كافيًا لدعم السيادة الاقتصادية في الجنوب العالمي، خاصة بالنظر إلى التاريخ المثير للجدل لتحرير التجارة الذي فرضه الشمال العالمي على إفريقيا. في هذا الصدد، طرحت النسويات الأفريقيات سؤالًا مفادخ: "هل يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تقدم أجندة شاملة تتجاوز كونها مجرد محرك للتكامل الاقتصادي والتصنيع والنمو، لتصبح أيضًا أداة لتحقيق التضامن السياسي القاري واتخاذ القرارات السيادية[98]؟". وتخلص مجموعة ناوي (Nawi Collective) إلى أن هذه الآفاق تبدو محدودة، لا سيما وأن اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حظيت بتأييد قوي من القوى ذاتها في الشمال العالمي (المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، والولايات المتحدة) التي روّجت تاريخيًا لاتفاقيات تجارية غير متكافئة تعزز اعتماد إفريقيا على صادرات السلع الأولية[99].

انحصار الانتعاش الصناعي في دول الشمال العالمي

تُعد السياسة الصناعية- وهي تدابير تستهدفها الحكومات لبناء القدرات الإنتاجية وتنسيق الاستثمار وتسريع التحول الهيكلي-عنصرا مركزيا في مسار التصنيع في الشمال العالمي تاريخيا، ولا تزال مستخدمة حتى اليوم مع تكثيف دول الشمال لجهودها في هذا المجال جزئيا بفعل المنافسة الجيوسياسية مع الصين. وتكشف دراسة صادرة عام 2025 أن عدد السياسات الصناعية تضاعف ثلاثين مرة بين عامي 2010 و2022، حيث نشرت الدول الأكثر ثراءً سياسات صناعية تزيد بما بين خمسة إلى خمسة عشر ضعفًا (غالبا في شكل إعانات ودعم للتصدير) مقارنة بالدول الأدنى دخلًا[100].

وتبرز هذه اللامساواة في تبنّي السياسات الصناعية الكيفية التي تعمل بها "التجارة القائمة على القواعد" كآلية حراسة تُبقي المزايا الصناعية محفوظة لصالح الشمال العالمي. ولطالما دعا مثقفو الجنوب العالمي حكوماتهم إلى تطوير سياسات صناعية تعزّز السيادة الاقتصادية وتساعد على تجاوز اعتماد اقتصاداتهم على إنتاج السلع غير المتنوعة والتصنيع ذي القيمة المضافة المنخفضة[101]، وهي تدابير كانت يوما مشجعا عليها ومتبناة من قِبل حكومات الدول حديثة الاستقلال في الجنوب العالمي. غير أن المضي في هذا المسار يتطلب إعادة تشكيل قواعد التجارة والاستثمار بما يُعالج الأنماط التاريخية ويُتيح تكافؤ الفرص، إذ إن قواعد التجارة والاستثمار العالمية الحالية، التي غالبا ما يفرضها الشمال العالمي، تعاقب دول الجنوب حين تعتمد إجراءات تهدف إلى حماية اقتصاداتها والاستثمار في قدراتها الإنتاجية[102].

أمثلة للمناصرة العالمية

الطريق السريع الجديد بين عنتيبي وكمبالا، الذي تم الانتهاء من إنشائه في عام 2021 بتمويل من *البنك* الصيني Exim (Adobe Stock)

إعلان عنتيبي: استعادة أطر الاستثمار بما يخدم الإنسان والكوكب

لسنوات، حذّرت الحكومات والخبراء التقنيون من وجود "فجوة تمويلية" واسعة تعيق التقدم في العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، مؤكدين أن رأس المال الخاص يجب أن يتدخل لسد هذه الفجوة. لكن هذه السردية القائمة على فكرة أن الموارد العامة غير كافية بطبيعتها، تخفي القضية الحقيقية

[98] فاطمة كيليهر (2024) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) - اعتبارات نسوية حول السيادة الشاملة الأفريقية والنظام الجيوسياسي العالمي، مجموعة ناوي.
[99] فاطمة كيليهر (2024) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) - اعتبارات نسوية حول السيادة الشاملة الأفريقية والنظام الجيوسياسي العالمي، مجموعة ناوي.
[100] ريكا يوهاتس، ناثان ج. لاين، إميلي أوهلسن وفيرونيكا سي. بيريز .(2025) *قياس السياسة الصناعية: منهجية معتمدة على تحليل النصوص* .المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.
[101] ريكا يوهاتس، ناثان ج. لاين، إميلي أوهلسن وفيرونيكا سي. بيريز .(2025) *قياس السياسة الصناعية: منهجية معتمدة على تحليل النصوص* .المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية
[102] ها-جون تشانغ .(2011) *السياسة الصناعية: هل يمكننا تجاوز المواجهة غير المثمرة؟* البنك الدولي.
ستيفن غلوبرمان .(2024) *السياسة الصناعية كاقتصاد زومبي* .معهد فريزر.

المتمثلة في غياب الإرادة السياسية لإعادة توجيه التمويل نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي بدلًا من الأنشطة الاستخراجية[103]. والنتيجة هي نموذج يعمّق الاعتماد على رأس المال القادم من الشمال ويعزز الديناميكيات الربحية والاستخراجية، بدلًا من تعزيز القدرة الإنتاجية والسيادة الاقتصادية للجنوب العالمي لتحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية.

وفي تحدٍ مباشر لهذا، يدعو إعلان عنتيبي، الذي اعتمدته الحركات الشعبية في نوفمبر 2024، إلى تحويل اتفاقيات الاستثمار الدولية (IIAs) بحيث تُعطى الأولوية للتنمية المستدامة والعادلة عوض الاستخراج القائم على تحقيق الأرباح.

يدعو الإعلان اتفاقيات الاستثمار الدولية، واتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات الشراكة الاستراتيجية إلى ما يلي:

- وضع إطار للاستثمار المستدام يفرض التزامات العدالة المناخية والبيئية والتمويل المناخي، ويحافظ على حقوق الإنسان والعمال والمساواة الجندرية من خلال العناية الواجبة واتخاذ قرارات شاملة، وإعطاء الأولوية لإضافة القيمة المحلية والطاقة المتجددة والزراعة الإيكولوجية بدلًا من الاستخراج الاستغلالي والزراعة الصناعية، مع ضمان العمل اللائق والخدمات العامة العادلة واستخدام بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لمعالجة أوجه التفاوت المتقاطعة.
- تفكيك آليات تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول (ISDS) من خلال تعزيز دور المحاكم المحلية لتنظيم سلوك الشركات وضمان حل النزاعات بشكل شفاف وعادل، وإرساء آليات إقليمية تحقق توازنا بين حقوق المستثمرين والمحاسبة العامة مع إعطاء الأولوية للحلول المحلية، ودعم الجهود العالمية مثل المعاهدة الملزمة للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان التي تضع الإنسان والكوكب في مقدمة الأولويات بدلًا من حماية المستثمرين.
- إنهاء الممارسات الاستغلالية في اقتصادات الجنوب العالمي من خلال فرض نقل التكنولوجيا والمهارات لبناء صناعات محلية وتوفير وظائف لائقة، وضمان قدرة الدول الجنوبية على إضافة قيمة للموارد واستخدام المعادن الانتقالية لتحقيق التحول الهيكلي، مع تطبيق الدعم المناسب وقواعد المحتوى المحلي، وضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتوجيه الاستثمارات نحو الاقتصاد الحقيقي لتعزيز التحول الهيكلي.

مؤسسات بريتون وودز

يمثل عام 2025 مفترق طرق رئيسيًا لمؤسسات بريتون وودز، في ظل أجندة الولايات المتحدة المناهضة للقضايا الجندرية والمناخ[104] وفي سياق تزايد الرفض للمقاربة المتعددة الأطراف. وقد انتقد وزير الخزانة الأمريكي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي متهمًا إياهما بـ"تجاوز نطاق مهامه الأصلية" من خلال عملهما في مجالي المساواة الجندرية والمناخ. ويبدو أن المؤسستين تعيدان ضبط رسائلهما وهيكلهما الوظيفي استجابة لهذه الانتقادات، إذ تم دمج فريقي العدالة الجندرية والمناخ في صندوق النقد الدولي في فريق واحد، بينما ذكر رئيس البنك الدولي أجاي بانغا المناخ بمعدل 0.33 مرة فقط في كل خطاب عام 2025، مقارنة بـ3.33 مرات في عام 2024، بينما ركزت اجتماعات الربيع السنوية على قضايا التوظيف والنمو[105].

لطالما حذّرت الناشطات النسويات من أن ترويج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسياسات التقشف والاستخراجية يقوّض جهودهما في مجالي العدالة الجندرية والمناخ. لكن هذه الحقيقة لا تبرر تراجع المؤسستين بالكامل عن الاعتراف بأن قضايا الجندر والمناخ تشكّل أساسًا غير قابل للتفاوض لتحقيق الرفاه الاقتصادي، خصوصًا بالنظر إلى التفويض الرسمي للبنك في دعم التنمية المستدامة، وحقيقة أن تدخلاتهما تؤثر جوهريًا في قضايا الجندر والمناخ، وهناك ما يكفي من الأدلة التي تظهر أن الصندوق لا يعالج تغيّر المناخ بشكل كافٍ في مراقبته وسياساته، رغم أن آثار المناخ جزء لا يتجزأ من الاستقرار الاقتصادي الكلي[106]. ومع مراجعة البنك والصندوق هذا العام لعمليات الشروط والمراقبة وتحليل استدامة الديون (DSA)، يجب عليهما على الأقل الاعتراف بهذه التأثيرات، ومراقبتها، وتقييمها بشكل منهجي، والالتزام بعدم الإضرار.

الدور المتزايد للبنك الدولي في التحول الطاقي في الجنوب العالمي

في عام 2019، تجاوز البنك الدولي الصين ليصبح المقرض الرئيسي للتنمية في قطاع الطاقة، بعد أن بلغ تمويل الطاقة الصيني ذروته في عام 2016

[103] بورداد (2023)، تفنيد فجوة التمويل (فيديو).
[104] ماري سفينستروب (2025) أجندة إدارة ترامب لصندوق النقد الدولي للسياسات — مفاجئة في التيار الرئيسي لكنها ليست خالية من الأسئلة المفتوحة، مركز التنمية العالمية.
[105] تشارلز كيني، فيجايا راماشاندران وجويدو نونيز-موجيكا (2025) البنك الدولي ومشاريع المناخ: مسألة تعريف، مركز التنمية العالمية؛ موريا كوستا (2025) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يخططان على خط رفيع بشأن المناخ خلال اجتماعات الربيع، البنوك المركزية الخضراء؛ بلومبرغ (2025) صندوق النقد الدولي سيعيد هيكلة الوحدة الرئيسية كاعتراض أمريكي على المناخ والموقف الجندري.
[106] الرجوع (2025) الخطاب الأخضر، الواقع الرمادي: مراقبة صندوق النقد الدولي والعمل المناخي 2022–2025.

وتحول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الخاصة، وهو ما يصب في مصلحة الدول ذات الدخل المرتفع[107]. وقد جعل هذا التحول البنك الدولي مصدرًا رئيسيًا للتمويل بالنسبة للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل. وفي الوقت نفسه، بدأ البنك يلعب دورًا أكثر مباشرة في توجيه عملية التحول الطاقي في الجنوب العالمي، بما في ذلك من خلال مبادرة "المهمة 300"، التي أطلقها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي في أبريل 2024 بهدف توسيع الوصول إلى الكهرباء ليشمل 300 مليون شخص في إفريقيا[108].

ومع ذلك، فإن أجندة البنك التي تعطي الأولوية للتمويل الخاص تدفع نحو نموذج للطاقة يستهدف الربح في المقام الأول على حساب الولوج، ويقوّض سبل العيش من خلال مشاريع بنى تحتية واسعة النطاق، ويؤخر نشر الطاقة المتجددة لصالح الوقود الأحفوري والحلول التقنية[109]. وقد كشف تحليل حديث أجراه مشروع بريتون وودز أن 70٪ من إصلاحات قطاع الطاقة التي فُرضت عبر قروض تمويل سياسات التنمية (DPF) للبنك الدولي بين عامي 2018 و2023 صُنّفت على أنها توفر "فوائد مناخية مشتركة"، رغم أنها في الأساس إصلاحات قائمة على السوق تهدف إلى فتح قطاعات الطاقة في الجنوب العالمي أمام المستثمرين الأجانب، بدلًا من تقديم فوائد مناخية واضحة[110].

وفي الوقت نفسه، بين ديسمبر 2024 ويناير 2025، انسحبت أكبر ستة بنوك أمريكية (جولدمان ساكس، ويلز فارجو، سيتي، بنك أوف أمريكا، مورغان ستانلي، وجي بي مورغان) من تحالف "صافي الصفر المصرفي" (الذي تم حله لاحقًا) بسبب تصاعد العداء المناهض للعمل المناخي من طرف إدارة ترامب[111]. ورغم أن هذه البنوك استثمرت القليل في التحولات العادلة (وهو ما يبرر تشكيك المجتمع المدني في التعهد)، فإن خروجها خلق فراغًا، حيث تظل بنوك التنمية متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، من بين القلائل الذين يواصلون توسيع تمويل الطاقة المتجددة. فيما تشير مجموعة الخبراء المستقلة رفيعة المستوى لتمويل المناخ، إلى أنه في ظل النقص الحاد في التمويل المناخي، تبقى البنوك متعددة الأطراف للتنمية هي الجهات الرئيسية الوحيدة التي لا يزال تمويلها في ارتفاع[112].

شهدت استراتيجية البنك الدولي في مجال الطاقة تحولا كبيرا في أبريل 2025، عندما أعلن الرئيس أجاي بانغا عن اعتماد نهج "كل الخيارات مطروحة" في الإقراض لمشاريع الطاقة في الجنوب العالمي، متراجعا بذلك عن القيود السابقة التي فرضها البنك على تمويل مشاريع الغاز الطبيعي والطاقة النووية. ويعكس هذا القرار حجج المسؤولين الأفارقة الذين يجادلون بأن تقييد تمويل الوقود الأحفوري يقوض النمو الاقتصادي ويحد من الوصول إلى الطاقة، كما يعد نهجا منافقا في ظل اعتماد دول الشمال تاريخيا على التصنيع القائم على الوقود الأحفوري[113]. وللالتفاف على بعض أهدافه المناخية، كان البنك الدولي يمول بشكل غير مباشر مشاريع الوقود الأحفوري من خلال تقديم ضمانات للقطاع المالي لمثل هذه المشاريع عبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، على الرغم من ادعاء الوكالة بأنها "متوافقة بنسبة 100٪ مع اتفاق باريس[114]". ويثير السجل الطويل للبنك في إعطاء الأولوية للمصالح التجارية تساؤلات حول ما إذا كان هذا التحول مدفوعا حقا بمخاوف تتعلق بإتاحة الطاقة، أم أنه نتيجة فرص استثمارية جديدة في قارة طالما استُغلت مواردها الطبيعية.

ويعكس السجل السيئ للبنك الدولي في مجال الطاقة المشاريع الأخيرة التي تسببت في أضرار اجتماعية وبيئية جسيمة. ففي يونيو 2025، وافق البنك على قرض بقيمة 250 مليون دولار أمريكي في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنشاء سد ضخم للطاقة الكهرومائية، رغم تحذيرات المجتمع المدني من أن المشروع سيزيد عبء الديون على البلاد، وسيؤدي إلى تهجير أكثر من 30 ألف شخص، ويفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويزيد من المخاطر المناخية، دون تحقيق تحسن في الولوج إلى الطاقة لفائدة الفئات الأكثر تهميشًا[115]. وعلى نحو مماثل، كشف تحقيق أجرته منظمتا SOMO وActionAid في غانا أن استثمارات البنك البالغة ملياري دولار أمريكي في الغاز الطبيعي رسّخت اعتماد غانا على الوقود الأحفوري، وزادت من حجم الديون، وسهّلت تحقيق أرباح للشركات عبر عقود الغاز واتفاقيات شراء الطاقة التي تضمن مدفوعات للمستثمرين الأجانب، حتى عندما تكون الطاقة المنتجة عالية الكلفة أو غير قابلة للاستخدام بالنسبة للمواطنين العاديين[116].

---

[107] مركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن (بدون تاريخ): قاعدة بيانات تمويل الطاقة العالمية في الصين. (تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2025)؛ ريبيكا راي (2025) هل سيكون البنك الدولي شريكا في التحول العادل في الطاقة في الدول النامية؟، مشروع بريتون وودز.

[108] مجموعة البنك الدولي (بدون تاريخ) المهمة 300 هي تزويد أفريقيا بالطاقة.

[109] ريبيكا راي (2025) هل سيكون البنك الدولي شريكا في التحول العادل في الطاقة في الدول النامية؟، مشروع بريتون وودز.

[110] مشروع بريتون وودز (2025) تأجيل انتقال عادل للطاقة: كيف يعتبر البنك الدولي إصلاحات قطاع الطاقة المؤيدة للخصخصة ك "تمويل مناخي".

[111] سايمون جيسوب (2025) جي بي مورغان تصبح أحدث مقرض أمريكي يترك تحالف صافي الصفر المصرفي، رويترز.

[112] جيسي هوفمان وآخرون (2024) حالة التنفيذ: تقرير التقدم بعد COP29 لأجندة تمويل المناخ العالمية، مجموعة الخبراء المستقلة رفيعة المستوى في تمويل المناخ.

[113] بيمي أوسينباجو (2021) وهم سحب الاستثمارات: لماذا حظر استثمارات الوقود الأحفوري سيؤدي إلى سحق أفريقيا، فورين أفيرز.

[114] مارجوري بامينتوآن .(2025) *ضمانات خضراء؟ فحص «تخضير» الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) للوسطاء الماليين من أجل تمويل المناخ* .صادر عن: ريكورس (Recourse)، التحوّل الكبير عالميًا(The Big Shift Global) ، دعاة مناخ البنك(Bank Climate Advocates) ، بورواد.(Eurodad)

[115] بيان صحفي عن الأنهار الدولية (2025) | وافق البنك الدولي على سد إنغا 3 المثير للجدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية رغم التكاليف البشرية والبيئية الباهظة.

[116] سومو وأكشن إيد غانا (2025) التلاعب النفسي في غانا: الاستثمارات المفترسة ودور مجموعة البنك الدولي في دفع ديون الوقود الأحفوري.

نشطاء يتظاهرون من أجل العدالة في مجال الديون والمناخ خارج الاجتماعات السنوية للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي في مراكش، أكتوبر *2023*، (ZUMA Press Wire لفريق Glasgow Actions)

مواقع النضال المحلية

حديقة روها الوطنية، تنزانيا (Adobe Stock)

إلغاء البنك الدولي مشروع الحفاظ على البيئة بعد تحدي المجتمعات لانتهاكات الحقوق

في تنزانيا، قاومت المجتمعات الرعوية مشروعًا ممولًا من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار أمريكي بعنوان "الإدارة المرنة للموارد الطبيعية من أجل السياحة والنمو" (REGROW)، والذي كان يهدف إلى توسيع منتزه روها الوطني. وبعد الموافقة الرسمية على المشروع في عام 2017، تم تسليح حراس المنتزه ومنحهم صلاحيات تنفيذية موسعة، ليقوموا لاحقًا بعمليات إخلاء عنيفة، واعتداءات جنسية، وعمليات قتل خارج نطاق القانون، وحالات اختفاء قسري، ومصادرة جماعية للماشية. وكانت هذه الانتهاكات، التي تمثل خرقًا واضحًا لضمانات البنك نفسه، تهدد بإخلاء ما لا يقل عن 84 ألف شخص في 28 قرية. ورغم إبلاغ البنك بهذه الخروقات من قبل معهد أوكلاند الأمريكي في أبريل 2023، قام البنك بتحويل 33 مليون دولار أمريكي إضافية للمشروع خلال العام الموالي[117].

وأدت الجهود المنظمة والمستمرة من قبل القرويين في تنزانيا، بدعم من معهد أوكلاند، إلى إجبار البنك الدولي على إلغاء المشروع في نوفمبر 2024. وفي أبريل 2025، كشفت مراجعة داخلية من 70 صفحة عن "إخفاقات جسيمة في التخطيط والإشراف على المشروع"، وأقرت بانتهاك سياسات البنك الدولي وحدوث "أضرار خطيرة". وأشارت المراجعة إلى تخصيص 2.8 مليون دولار أمريكي فقط لتمويل "سبل العيش البديلة" و"الخدمات

[117] معهد أوكلاند (2025) البنك الدولي يفشل في معالجة الأضرار التي تسبب بها في تنزانيا، رغم تحقيق لاذع من قبل لجنة التفتيش الخاصة به.

الاجتماعية"، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بالأضرار المقدرة بنحو 70 مليون دولار أمريكي التي لحقت بالمجتمعات المتضررة[118]. ورغم أن هذه الأضرار لا يمكن تعويضها فعليًا، خاصة في ظل التعويض غير الكافي، فإن إلغاء المشروع يمثل دليلًا قويًا على دور المقاومة المحلية والتضامن الدولي في محاسبة البنك الدولي على انتهاكات الحقوق.

إعطاء الأولوية للتمويل الخاص في البنك الدولي وتوسيع إقراض مؤسسة التمويل الدولية IFC

منذ التحول الحاسم للبنك الدولي نحو أجندة تضع التمويل الخاص في المقام الأول، بدأ يوجه استثماراته في الجنوب العالمي بشكل متزايد عبر مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي الذراع التمويلية للبنك المخصصة لتوسيع دور القطاع الخاص. وكما يظهر الشكل 2 أدناه، ارتفع تمويل المؤسسة بنسبة 70٪ بين عامي 2022 و2024. وعلى مستوى القطاعات، نمت الاستثمارات في الأسواق المالية - التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة المؤسسة - بنسبة 50٪ خلال الفترة نفسها، مما أثار مخاوف بشأن تعمق ظاهرة التمويل المالي في اقتصادات الجنوب العالمي. كما تضاعف تمويل قطاع الأعمال الزراعية في تلك الفترة[119]. وأشار تقرير صادر عن منظمة "أصدقاء الأرض" عام 2022 إلى أن استثمارات المؤسسة في الأعمال الزراعية غالبًا ما توجه رأس المال إلى شركات متعددة الجنسيات لتحقيق الأرباح، بدلًا من دعم التنمية العادلة، ففي إحدى الحالات، خصصت المؤسسة 275 مليون دولار أمريكي لشركة لويس دريفوس الهولندية العملاقة في مجال الأعمال الزراعية في البرازيل، دون أي دليل على تحقيق الفوائد الاجتماعية أو البيئية المعلنة[120].

فمن خلال إعطاء الأولوية لتوسيع القطاع الخاص الذي يستهدف الربح، دعمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مرارًا مشاريع مدمرة للبيئة. ففي سبتمبر 2025، وافقت المؤسسة على حزمة تمويلية بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي للقطاع الخاص في العراق، تضمنت 500 مليون دولار لشركة غاز طبيعي[121]، وفي غشت 2025 منحت قرضًا بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لمشروع منجم ريكو ديك للنحاس والذهب في باكستان[122]. وقد أدانت منظمات المجتمع المدني مشروع ريكو ديك، مشيرة إلى فشله في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، ومخاطره على جودة الهواء والمياه، وتأثيراته المحتملة على العمال وسبل العيش، وتداعياته المناخية، إضافة إلى سجل مالك المشروع في إدارة عمليات تعدين ضارة[123]. وفي الوقت نفسه، قدّم ممثلو السكان الأصليين من أمة ليمبو في نيبال شكوى ضد المؤسسة بسبب انتهاكها لمعاييرها الخاصة، وأبرزها الفشل في إجراء تقييم للأثر البيئي، وذلك في مشروع تلفريك أقيم على أراضٍ مقدسة، تسبب بالفعل في قطع 10,000 شجرة والتعدي على مواطن الأنواع المهددة. ولم تؤكد المؤسسة مشاركتها للمجتمعات المتضررة إلا في يوليو 2025، أي بعد تسعة أشهر من انسحابها من المشروع[124].

دفعت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا نحو خصخصة الخدمات العامة، على حساب القدرة على تحمل التكاليف والوصول إليها بالنسبة للفئات الأكثر اعتمادًا عليها. ويظهر هذا النمط بشكل خاص في قطاع الصحة، حيث استثمرت المؤسسة أكثر من 9 مليارات دولار أمريكي في مقدمي الخدمات الصحية الربحية في الجنوب العالمي خلال العقدين الماضيين. وفي يناير 2025، كشفت وكالة بلومبرغ أن المستشفيات المدعومة من المؤسسة في أوغندا والفلبين ربطت الحصول على الرعاية الطارئة والأساسية بقدرة المرضى على الدفع، وهو ما تجلّى في فرض ودائع مسبقة وتأخير العلاج وسحب الأدوية وإطالة فترات البقاء في المستشفى (أي التعامل مع المرضى كرهائن) بغرض استرداد الديون[125].

ويتزامن توسيع نطاق تدخل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مع عملية إعادة هيكلة كبيرة لمجموعة البنك الدولي. فاعتبارًا من يناير 2026، سيقوم البنك بدمج فرق المعرفة التابعة لفروعه في القطاع العام (البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية IBRD والجمعية الدولية للتنمية IDA) مع مؤسسة التمويل الدولية. وستشمل إعادة الهيكلة أيضًا توحيد وظائف الخزانة، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والميزانية، والشؤون القانونية عبر أذرع البنك في القطاعين العام والخاص. ورغم أن رئيس البنك الدولي أجاي بانغا وصف هذه الخطوة بأنها تحول نحو مزيد من الكفاءة و"التأثير"، فإن هذا الاندماج[126] يعزز نموذج التمويل الخاص في المقام الأول، ويقوي نفوذ مؤسسة التمويل الدولية في وقت تخصص فيه موارد كبيرة نحو الأسواق المالية والصناعات الاستخراجية والمشاريع العملاقة المثيرة للجدل في الجنوب العالمي.

---

[118] تقرير وتوصيات البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) والجمعية الدولية للتنمية (2025) (IDA) استجابة لتقرير لجنة التفتيش: مشروع إدارة الموارد الطبيعية المرنة للسياحة والنمو في تنزانيا (REGROW)؛ معهد أوكلاند (2025) البنك الدولي يفشل في معالجة الأضرار التي تسبب بها في تنزانيا، رغم تحقيق لاذع من قبل لجنة التفتيش الخاصة به.

[119] بوابة معلومات وبيانات مشروع IFC (2025). (تم الوصول إليه في 18 سبتمبر 2025)

[120] أصدقاء الأرض (2025) الاستثمار غير المستدام: دعم مؤسسة التمويل الدولية للأعمال الزراعية الصناعية في البرازيل.

[121] سادا نيوز (2025) العراق يوقع عقودا بقيمة 1.3 مليار دولار مع مؤسسة التمويل الدولية.

[122] أريبا شاهيد (2025) IFC ستقدم قرضا بقيمة 400 مليون دولار لمنجم ريكو ديك الباكستاني ريكو ديك.

[123] رسالة مشتركة للمجتمع المدني (2025) منجم ريكو ديك: يجب أن يحترم استخراج المعادن حقوق الإنسان والبيئة، اللجوء.

[124] اللجوء (2025) قدمت الشعوب الأصلية في نيبال شكوى إلى مكتب المحاسبة القانونية بشأن نصيحة المؤسسة الدولية لمشروع تلفريك باثيفارا المدمر.

[125] غافين فينش، كيندال تاغارت، وديفيد كوتشينيفسكي .(2025) احتجاز مرضى وحرمانهم من الرعاية في مستشفيات ممولة من البنك الدولي .بلومبرغ.(Bloomberg)

[126] هيلين ميرفي (2025) ديفيكس نيوزواير : الخبر الداخلي حول خطة إعادة الهيكلة الداخلية للبنك الدولي، ديفيكس.

صندوق النقد الدولي يواصل فرض التقشف على الجنوب العالمي

في هذا العام، يراجع صندوق النقد الدولي عملية المراقبة التي دفعت تاريخيًا الدول النامية نحو سياسات التقشف المالي والإصلاحات النيوليبرالية. وتُعد مراقبة الدول الأعضاء واحدة من الأنشطة الثلاثة الأساسية للصندوق إلى جانب الإقراض وبناء القدرات، وتُنفَّذ ضمن دورة مدتها 12 شهرًا. وقد تمخّضت هذه العملية عن ما يُعرف بتقارير المادة الرابعة، التي تُقيّم الأوضاع الاقتصادية للدولة وتقدّم توصيات سياسية. ورغم أن هذه التقارير غير ملزمة قانونيًا، فإن لها تأثير كبير على إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وتحديد تكاليف الاقتراض، وصياغة شروط القروض[127]. ووفقًا لأداة "ماسح تقارير المادة الرابعة" التي أطلقها مشروع بريتون وودز باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتي حلّلت 998 تقريرًا بين عامي 2011 و2025، أوصت 99٪ من هذه التقارير بإجراءات تقشفية (96٪ منها تتمثل في خفض الإنفاق العام أو أجور القطاع العام)، فيما روّجت 78٪ لإصلاحات صديقة للأعمال مثل تحرير القيود لجذب الاستثمار الخاص[128].

مواقع النضال المحلية

تقديم صندوق النقد الدولي حزمة تمويل مثيرة للجدل بقيمة 20 مليار دولار للحكومة الأرجنتينية اليمينية، بناء على طلب من واشنطن
منذ عام 2018، أصبحت الأرجنتين أكبر مقترض لدى صندوق النقد الدولي. وحافظت على نفس الوضع بعد موافقة الصندوق في أبريل 2025 على حزمة تمويل بقيمة 20 مليار دولار أمريكي تهدف إلى "إنشاء اقتصاد أكثر انفتاحًا وتركيزًا على السوق[129]". وفي الأشهر الستة الأولى لعام 2024 وحده، دفعت الأرجنتين 1.57 مليار دولار أمريكي كفوائد لصندوق النقد الدولي، أي ما يعادل 29 ضعف إجمالي الميزانية البيئية و148 ضعف ميزانية الطاقة المتجددة، وذلك في الوقت الذي أغلق فيه الرئيس اليميني خافيير ميلي وزارة المرأة والجندر والتنوع ضمن حملة تقشفية صارمة[130].

"استنادًا إلى الجهود المستمرة المميزة التي تبذلها الأرجنتين في تحرير الاقتصاد، يسعى البرنامج إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية لتعزيز نمو البلاد، بما في ذلك من خلال الاستفادة من إمكاناتها الهائلة في قطاعي الطاقة والتعدين"
- تقرير موظفي صندوق النقد الدولي بشأن الترتيب الممتد لعام 2025 للأرجنتين

إن موافقة صندوق النقد الدولي على قرض يعادل 479٪ من حصة الأرجنتين في الصندوق تُعد أمرًا مثيرًا للجدل، نظرًا لكون ديون الأرجنتين غير مستدامة[131]. وحتى وفقًا لمعايير الصندوق، فإن هذه الحزمة استثنائية، إذ تشمل صرفًا فوريًا بقيمة 12 مليار دولار أمريكي، وهو حجم غير مسبوق في إطار قرض تسهيلات الصندوق الممتد(EFF) ، حيث يبلغ متوسط الصرف المسبق عادةً 20٪ فقط مقارنة بـ60٪ في حالة الأرجنتين. وقد أقر الصندوق نفسه[132] بأن حجم القرض وقدرة الأرجنتين على السداد يشكلان مخاطر على الوضع المالي للصندوق. داخليًا، تمت الموافقة على القرض رغم تجاوز ميلي للكونغرس وحصوله عليه بمرسوم رئاسي، في انتهاك مباشر للقانون الأرجنتيني وفي سياق أوسع يتسم بتقويضه العلني للعمليات الديمقراطية[133].

ويعد القرض خطوة سياسية فاضحة من جانب واشنطن لدعم الرئيس اليميني ميلي بشكل غير مباشر، ولا يمكن تجاهل الأبعاد السياسية لهذا القرض. فعلى الرغم من المخاوف الجدية لدى ما يقرب من نصف أعضاء مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بشأن قدرة الأرجنتين على السداد، مضت الحزمة قدمًا بدعم قوي من واشنطن. ولم يكتف وزير الخزانة في عهد ترامب، سكوت بيسينت[134]، بالدفاع عن برنامج الصندوق، بل تدخل مباشرة في سوق العملات الأرجنتينية، حيث اشترى البيزو الأرجنتيني وأنشأ خط مبادلة بقيمة 20 مليار دولار لوقف تراجع العملة قبل الانتخابات وتعزيز فرص ميلي في انتخابات منتصف المدة[135]في أكتوبر 2024. وقد سمح هذا الاستقرار المؤقت لبعض المستثمرين بالخروج بسعر أكثر ملاءمة وتحقيق مكاسب في الوقت الذي ارتفعت فيه السندات الأرجنتينية بنسبة 15-20٪. وليس من قبيل المصادفة أن زملاء بيسينت السابقين في وول ستريت كانوا من بين

[127] مشروع بريتون وودز (2025) مراجعة المراقبة القادمة لصندوق النقد الدولي: في سياق عالمي متزايد الإلحاحا، يجب على الصندوق أن يتعلم دروسا من إخفاقاته السابقة في الإصلاح؛ مشروع بريتون وودز (2018) مراقبة صندوق النقد الدولي.

[128] مشروع بريتون وودز (2025) تطلق BWP جهاز مسح مراقبة صندوق النقد الدولي؛ مشروع بريتون وودز (بدون تاريخ) الذكاء الاصطناعي IMF المدعوم بالذكاء الاصطناعي، مقال IV Explorer. (تم الوصول إليه في 25 سبتمبر 2025)

[129] صندوق النقد الدولي (2025) الأرجنتين: طلب ترتيب ممتد بموجب تسهيل الصندوق الممتد - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ ملحق الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للأرجنتين.

[130] الميزانية ال29 وغيرها من شرائح جوجل التي أرسلتها جوليا – هل تحتاج إلى إيجاد مصدر خارجي، ربما يمكننا أن نسألها؟ فارن، ريكورس و(2025) ELFE صندوق النقد الدولي والأرجنتين: اتفاق جديد، نفس المشاكل.

[131] فارن، ريكورس و(2025) ELFE صندوق النقد الدولي والأرجنتين: اتفاق جديد، نفس المشاكل.

[132] صندوق النقد الدولي (2025) الأرجنتين: طلب ترتيب ممتد بموجب تسهيل الصندوق الممتد - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ ملحق الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للأرجنتين.

[133] FARN، Espacio de Trabajo Fiscal para la Equidad (ETFE) و(2025) Recourse حالة الأرجنتين: التراجع المؤسسي ومفاوضات صندوق النقد الدولي.

[134] مارك فايسبروت (2025) لماذا يعتبر قرض صندوق النقد الدولي للأرجنتين فضيحة، السياسة الخارجية.

[135] مايكل ستراتفورد (2025) مخاطرة ترامب على الأرجنتين تلوح في الأفق فوق قمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، POLITICO; ناتالي شيرمان (2025) الولايات المتحدة تراهن بشكل كبير على إنقاذ الأرجنتين - هل يؤتي ثماره؟، بي بي سي.

من يمتلكون مراكز كبيرة في السندات السيادية الأرجنتينية وبالتالي استفادوا من التدخل[136]. وبالمثل، أظهرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، توافقًا سياسيًا واضحًا، إذ حثت علنًا الأرجنتين على "الاستمرار في المسار" وفق أجندة ميلي قبل انتخابات أكتوبر 2025، بل وظهرت وهي ترتدي دبوسًا على شكل منشار كهربائي،رمز برنامج ميلي للتقشف، إلى جانب وزير في حكومة ميلي، مما أثار غضبًا شعبيًا واسعًا في الأرجنتين[137].

وقد امتد دعم واشنطن إلى ما هو أبعد من صندوق النقد الدولي، مع الإعلان عن إقراض إضافي عبر البنك الدولي والبنك الأمريكي للتنمية، وهما مؤسستان تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ حاسم فيهما. كما شجّع البيت الأبيض على حزمة موازية بقيمة 20 مليار دولار من البنوك الأمريكية الكبرى، رغم أن هذا المخطط تغيّر لاحقًا، إذ يفكّر المقرضون الآن في توفير تسهيل مؤقت بقيمة 5 مليارات دولار فقط عبر اتفاقية إعادة شراء لمساعدة الأرجنتين على سداد دفعة ديون وشيكة[138] في يناير 2026. وتسلّط هذه التدخلات مجتمعة الضوء ليس فقط على المصالح الجيوسياسية الأمريكية الضخمة مقارنة بالإقراض متعدد الأطراف، بل أيضًا على البعد الهيكلي الذي يكشف كيف تعمّق النيوليبرالية نفوذها من خلال استغلال الديون والأزمات بدلًا من التخلي عن نموذج التنمية الفاشل.

للاطلاع على تحليلنا السابق بخصوص تأثير صندوق النقد الدولي في الأرجنتين، المرجو الإطلاع على إصدار 2024 من تقرير أهم الاتجاهات

5- الضرائب

لطالما أكّدت الاقتصاديات النسويات والحركات النسوية أن الأنظمة الضريبية الرجعية، إلى جانب النظام الضريبي الدولي الجائر، تقوض الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين. فالضرائب التقدمية وآليات إعادة التوزيع تشكل شرطا أساسيا لبناء اقتصادات نسوية قائمة على الحقوق، تعيد توجيه الموارد نحو السلع والخدمات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي والعمل المناخي وضمان حقوق الإنسان بدلا من تركيزها على تعظيم الأرباح. إن ضعف الإيرادات العامة المقرون بالسياسات الضريبية الرجعية والتدفقات المالية غير المشروعة، إلى جانب أزمة الديون التي تستنزف بشكل كبير ميزانيات دول الجنوب العالمي، كلها عوامل تُنتج واقعا تتعمق فيه سياسات التقشف ويتفاقم فيه نقص الاستثمار في الرعاية. ويؤدي هذا الوضع إلى الاعتماد بشكل مباشر على أعمال الرعاية غير المأجورة التي تتحملها أساسا النساء والأشخاص المتنوعون جندريا. وفي هذا السياق، تمثل المفاوضات التي انطلقت عام 2025 لإنشاء اتفاقية إطارية مُلزِمة للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي فرصة محورية أمام دول الجنوب العالمي والمجتمع المدني لتعزيز مطالبهم التاريخية بإرساء عدالة ضريبية حقيقية[139].

الولايات المتحدة تواصل رفض الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق العدالة الضريبية

في فبراير 2025، انسحبت الولايات المتحدة انسحابا كاملا من عملية اتفاقية الضرائب التابعة للأمم المتحدة، رافضة الدخول في المفاوضات أو الالتزام بأي مخرجات مستقبلية لها[140]. ورغم أن هذه الخطوة تُجسد رفضا صريحا للتعددية واستمرارا لنمط طويل الأمد من الانسحاب الاستراتيجي من العمليات التي قد تهدد أرباح الشركات الأميركية، فإن هذا الانسحاب المبكر يحمل جانبا إيجابيا محتملا. فبمغادرتها الساحة منذ البداية، لن تتمكن الولايات المتحدة من استغلال فترة التفاوض للضغط من أجل إضعاف النص، ثم رفض الاتفاق النهائي لاحقا بعد تشكيله بما يخدم مصالحها—وهي ممارسة سبق أن انتهجتها مع اتفاقيات متعددة الأطراف، مثل بروتوكول كيوتو ومقترح "الركيزتين" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح[141] (BEPS).

---

[136] آلان رابيورت وماريا أبي-حبيب (2025) مستثمرون كبار ينتظرون أرباحا من إنقاذ ترامب للأرجنتين، صحيفة نيويورك تايمز؛ تشارلي غارسيا (2025) كيف اشترت الحكومة الأمريكية انتخابات، وأنقذت بعض الشخصيات الكبيرة في وول ستريت — وتركت لك الفاتورة.

[137] مارك فايسبروت (2025) لماذا يعتبر قرض صندوق النقد الدولي للأرجنتين فضيحة، السياسة الخارجية.

[138] رويترز (2025) بنوك أمريكية أوقفت خطة إنقاذ الأرجنتين بقيمة 20 مليار دولار، بحسب تقرير وول ستريت جورنال.

[139] أريمبي واهونو .(2024) *العدالة الضريبية القائمة على الحقوق: إطار لنهج تقدمي ونسوي وعادل بيئيًا ولا استعمارياً في السياسة الضريبية* .صادر عن: منظمةWEDO ، ائتلاف الشفافية المالية (Financial Transparency Coalition) ، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(Center for Economic and Social Rights) ، و«شَيرد بلانِت (Shared Planet).

أندريا لاريوس كامبوس .(2025) *حوكمة الضرائب العالمية من منظور نسوي* .منظمة «داون فِمينِست(DAWN Feminist)

[140] بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة .(2025) *بيان في جلسة اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التعاون الضريبي الدولي*.

[141] تامرا غيلبرتسون .(2017) *تسعير الكربون: منظور نقدي لدعم مقاومة المجتمعات* .شبكة الشعوب الأصلية البيئية (Indigenous Environmental Network) و«تحالف العدالة المناخية.(Climate Justice Alliance) »

يورو داد .(2025) (Eurodad) *انطلاق مفاوضات اتفاقية الضرائب التابعة للأمم المتحدة في نيويورك*.

وتُعد الشركات والأفراد في الولايات المتحدة من أبرز مرتكبي الانتهاكات الضريبية على المستوى الدولي، وهو ما يجعل انسحابها من اتفاقية الضرائب التابعة للأمم المتحدة خطوة لا يمكن تبريرها، خصوصًا لما قد ينجم عنها من إضعاف لجهود الإنفاذ الدولية. وتتحمّل الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها نصيبًا كبيرًا من خسائر الإيرادات العالمية الناتجة عن الانتهاكات الضريبية العابرة للحدود، إذ تسببت بخسائر تقدر بـ495 مليار دولار من أصل 1.7 تريليون دولار عالميا (أي نحو 29%) خلال الفترة بين 2016 و2021. ويكشف تقرير "حالة العدالة الضريبية لعام 2025" الصادر عن شبكة العدالة الضريبية أن ممارسات تحويل الأرباح التي تلجأ إليها الشركات الأميركية متعددة الجنسيات لتجنب الضرائب ازدادت شدة منذ إقرار "قانون التخفيضات الضريبية وفرص العمل" في إدارة ترامب الأولى، حيث تضاعفت[142] تقريبا بين عامي 2016 و2021. وتُظهر هذه الأرقام بوضوح أن الانتهاك الضريبي العابر للحدود يعمل كآلية منهجية لاستخراج القيمة من دول الجنوب العالمي، وليس مجرد حالات فردية من سوء السلوك المؤسسي.

تقدم جوهري ومتسارع في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة للضرائب

شهد عام 2025 انعقاد الجلسات التفاوضية الثلاث الأولى الجوهرية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة للضرائب، فيما ستواصل اللجنة الحكومية الدولية (INC)اجتماعاتها ثلاث مرات سنويا حتى عام 2027، وهو الموعد المقرر لتقديم النص النهائي للاتفاقية وبروتوكولاتها. وخلال الجلسة الثالثة التي احتضنتها نيروبي في نوفمبر 2025، أكد المندوبون أهمية القرارات الصادرة عن مؤتمر التمويل من أجل التنمية الرابع في إشبيلية، ولا سيما الالتزام بتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وكما يشير مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن النقاشات التي تبدو تقنية للوهلة الأولى تخفي وراءها صراعا جوهريا حول سلطة فرض الضرائب وتوزيع فوائدها، فاختيار المصطلحات ليس أمرا ثانويا، بل عامل مؤثر يرسم حدود من يتحمل العبء الضريبي ومن يستثنى منه[143].

و من بين أبرز مجالات الخلاف المطروحة طيلة المفاوضات نذكر ما يلي:

- شمل أحد أبرز محاور الخلاف خلال المفاوضات مسألة التوزيع العادل لحقوق فرض الضرائب، فعلى الرغم من اتفاق جميع الدول على مبدأ العدالة، فإن مواقفها تباينت حول كيفية تجسيده عمليا، ولا سيّما بشأن ما إذا كان ينبغي أن تُحدَّد حقوق فرض الضرائب استنادًا إلى النشاط الاقتصادي أو إلى الوجود المادي للشركات. ففي جلسات غشت أغسطس، أيدت دول الشمال العالمي، ومنها دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والنرويج وجمهورية كوريا، قواعد ترتكز على الوجود المادي وامتنعت عن مساندة فرض الضرائب على أساس الإيرادات، وهو توجه يصب في مصلحة دول الإقامة التي تتركز فيها المقرات الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات[144]. وفي المقابل، دافعت دول المجموعة الإفريقية بقيادة كينيا، خلال جلسات نيروبي في ديسمبر، على ضرورة ربط الحقوق الضريبية بالنشاط الاقتصادي الفعلي بدلا من الوجود المادي، إذ إن اشتراط الحضور المادي يحد من قدرة دول المصدر على فرض الضرائب حيث يتم الحصول على الدخل فعليا. وقد دعمت هذا الموقف دول مثل البرازيل والهند والصين ورواندا وزامبيا، مطالبة بترسيخ نظام ضريبي قائم على المصدر لتصحيح اختلالات تاريخية في النظام الضريبي الدولي ولضمان أن تعكس العدالة مواقع خلق القيمة الحقيقية، لا مجرد مواقع المقرات الرئيسية للشركات. وتشير شبكة العدالة الضريبية إلى أن النظام القائم على الإقامة يضع دول الجنوب العالمي في موقع غير متكافئ مقارنة بالدول المتقدمة[145].(انظر إيجاز شبكة العدالة الضريبية حول كيفية إضرار نظام الضرائب القائم على الإقامة بدول الجنوب العالمي[146]).
- تركزت المناقشات حول المادة 5، المخصصة لفرض الضرائب على الأفراد ذوي الثروات المرتفعة، على سبل الحد من التهرب والتجنب الضريبي وتعزيز الشفافية وآليات تبادل المعلومات بين الدول. وقد اختلفت المواقف الوطنية بشأن ما إذا كان ينبغي الإبقاء على تنظيم ضرائب هذه الفئة ضمن نطاق التشريعات المحلية حصراً[147]، إذ شددت كل من البهاماس وجامايكا وسنغافورة والمجر على مبدأ السيادة الوطنية وتحفظت إزاء تبني قواعد تفصيلية ملزمة. في المقابل، دعت البرازيل وفرنسا إلى تعزيز متطلبات الشفافية واعتماد تدابير أكثر فعالية لضمان فرض الضرائب على الأفراد ذوي الثروات الكبيرة بصورة منصفة وفاعلة[148].

- تركزت النقاشات في نيروبي حول مسألة الشفافية ومدى انسجام الاتفاقية مع الأطر الضريبية القائمة، حيث سعت عدة دول من الشمال العالمي إلى تضييق نطاق الاتفاقية عبر التحذير من "الازدواجية" والتشديد على ضرورة اتساقها مع المعاهدات الضريبية السارية[149]. فقد عبّرت كل من سويسرا وبولندا، على سبيل المثال، عن مخاوف من احتمال تعارض الاتفاقية الجديدة مع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، في إشارة

[142] شبكة العدالة الضريبية .(2025) *حالة العدالة الضريبية 2025*.

[143]" مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2025)، منشور غير معنون على منصة لينكدإن يتناول مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية خلال اليوم الثالث من جلسات أغسطس.

[144] نفس المصدر.

[145]" مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2025)، منشور غير معنون على منصة لينكدإن يتناول مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية بتاريخ 10 نوفمبر 2025.

[146] شبكة العدالة الضريبية (2025)، الضرائب على أساس المصدر والإقامة.

[147]المعهد الدولي للتنمية المستدامة (2025)، الجلسة الثالثة للجنة الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطار للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي :(INC3) أبرز المحطات والصور ليوم 10 نوفمبر 2025.

[148] مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2025)، منشور غير معنون على منصة لينكدإن يتناول مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية بتاريخ 10 نوفمبر 2025.

[149] نفس المصدر

واضحة إلى تفضيلهما الإبقاء على الوضع القائم[150]. أما في مناقشات المادة 6 المتعلقة بالشفافية والمساعدة الإدارية، فقد ركزت دول مثل سويسرا والنمسا واليابان والمملكة المتحدة على الضمانات والسرية بطريقة من شأنها الحد من التزامات الشفافية. وفي المقابل، دعت زامبيا وعدد من دول المجموعة الإفريقية إلى تعزيز آليات التعاون، بما في ذلك التبادل التلقائي للمعلومات، اتساقا مع نطاق وأهداف الاتفاقية. وكانت كينيا قد أشارت خلال جلسات غشت أغسطس إلى أن "الدعوة إلى التكامل مع الأطر القائمة ليست سوى دعوة للإبقاء على الوضع القائم[151]".

وعلى الرغم من هذه التحديات، شهدت مفاوضات نيروبي زخما متزايدا تجاه بعض مقترحات المجموعة الإفريقية وعدد من المجالات الأخرى ذات الأثر التحويلي المحتمل. فقد كانت المناقشات حول المادة 11 الخاصة ببناء القدرات والمساعدة التقنية جد بناءة، إذ أكدت العديد من الدول الحاجة إلى مادة مستقلة تعنى ببناء القدرات، بينما دعت بعض الدول إلى إيلاء دعم خاص للدول الجزر الصغيرة النامية[152]. كما بدت المناقشات حول المادة 9 المتعلقة بالتنمية المستدامة واعدة في بداياتها، حيث أجمعت دول من مختلف المناطق على ضرورة تعزيز الروابط بين العدالة الضريبية والمساواة الجندرية والعدالة المناخية وأهداف التنمية المستدامة[153].

مواقع النضال العالمية

فريق عمل الرسوم التضامنية العالمية: التزامات طوعية لدعم الضرائب من أجل تمويل المناخ

يبدو أن الجهات الاقتصادية التقليدية والمؤسسات النيوليبرالية، مثل وزارات المالية وصندوق النقد الدولي، باتت هي الأخرى تُقر بشكل متزايد بالدور الحاسم الذي تؤديه الضرائب في تعبئة التمويل المناخي على المستويين الوطني والدولي. ويعود جانب مهم من هذا الزخم إلى إطلاق فريق عمل الرسوم التضامنية العالمية خلال مؤتمر الأطراف COP28 عام 2023، وهو فريق تشترك في رئاسته كل من فرنسا وكينيا وبربادوس[154]. ومع ذلك، يظل هذا المسار مبادرة طوعية لا يتجاوز عدد الداعمين لها 14 دولة، كما يرتبط رسميا بمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي مؤسسات لطالما قوّضت نصائحها وسياساتها النظم الضريبية التصاعدية وروجت لإجراءات ضريبية رجعية في دول الجنوب العالمي.

وعلى الرغم من أن فريق العمل أسهم في دفع النقاش حول التمويل المناخي العام القائم على الضرائب والخالي من الديون إلى دائرة الاهتمام العالمي، فإنه يتعين على الحكومات والمجتمع المدني مواصلة التركيز على ضمان وضع تعهدات ملزمة وواجبة النفاذ بفرض الضرائب على الجهات الملوِّثة، ولا سيما من خلال اتفاقية الأمم المتحدة للضرائب. فلا يمكن للتحالفات الطوعية الصغيرة أن تكون بديلاً عن إطار متعدد الأطراف قائم على الحقوق، يحدد بوضوح التزام الجهات الأكثر ثراءً والأشد تلويثًا بسداد ديونها البيئية تجاه دول الجنوب العالمي والمجتمعات الواقعة في الصفوف الأمامية لأزمة المناخ.

6- تمويل المناخ

تنبع أزمة تمويل المناخ من سلسلة مترابطة من الإخفاقات. أولها النقص المزمن في التمويل المناخي العام الدولي المخصّص للتخفيف والتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار في "البلدان النامية"[155] وذلك على الرغم من الالتزام القانوني الواقع على عاتق "البلدان المتقدمة" بتوفير هذا التمويل. ومن بين الأموال التي تصل فعليًا إلى دول الجنوب العالمي، لا يذهب سوى جزء يسير منها إلى دعم جهود مناخية تقودها المجتمعات المحلية وتراعي العدالة الجندرية[156]. وفي الوقت نفسه، تواصل التدفقات المالية العالمية ترجيح كفة الأنشطة الاستخراجية ذات الانبعاثات العالية، بينما تُمنع بلدان الجنوب العالمي من تبني سياسات صناعية خضراء موجهة من الدولة ومتمحورة حول الناس بسبب القيود البنيوية المفروضة على حيزها المالي والسياسي. ويتفاقم الوضع بسبب أن الجزء الأكبر من التمويل المناخي يُقدم على شكل قروض، مما يرفع أعباء خدمة الدين على تلك الدول. (انظر التقارير السابقة حول اتجاهات

[150] نفس المصدر

[151] نفس المصدر.

[152] المعهد الدولي للتنمية المستدامة (2025)، الجلسة الثالثة للجنة الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطار للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي (INC3): أبرز المحطات والصور ليوم 14 نوفمبر 2025.

[153] مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2025)، منشور غير معنون على منصة لينكدإن يتناول مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية بتاريخ 10 نوفمبر 2025".

[154] فريق عمل الرسوم التضامنية العالمية(2024) ، *تعزيز التضامن: التقدم المحرز في الرسوم التضامنية العالمية*.

[155] وعلى الرغم من رفضنا لتصنيف الدول إلى "متقدمة" و"نامية"، فإننا نستخدم هذا المصطلح هنا اتساقًا مع الصياغات المعتمدة في العمليات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ".(UNFCCC)

[156] أوكسفام وكير(2025) ، *تقرير التمويل المناخي الموازي 2025: تحليل التقدم المحرز في التمويل المناخي في إطار اتفاق باريس*.

التمويل المناخي وكيف أنه يميل إلى تفضيل القروض على المنح، والتركيز على التخفيف على حساب التكيف، وتسليم التمويل عبر بنوك التنمية متعددة الأطراف[157]).

إن تحقيق انتقال عادل جندريا يتطلب قيادة قوية من القطاع العام، تستند إلى التخطيط الديموقراطي والملكية العامة واستخدام مزيج من أدوات التحفيز والمنع، أي الحوافز الإيجابية والسلبية، لكبح تغول رأس المال، وذلك عبر بناء ما وصفه دانييلا غابور وبنجامين براون بـ"الدولة الخضراء الكبرى"[158]. ومع ذلك، لا تزال الاتجاهات الراهنة في تمويل المناخ خاضعة لهيمنة آليات طوعية قائمة على السوق، أثبتت عجزها في الحد من التدفقات المالية الضارة، مثل التركيز على إدارة "المخاطر المناخية" بدلا من فرض سحب الاستثمارات من الصناعات المدمرة، وكذلك إعطاء الأولوية لخفض المخاطر الذي يستخدم الأموال العامة لضمان أرباح القطاع الخاص وجذب رأس المال، بدلا من تعزيز القدرات العامة[159].

التمويل المناخي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: التزام لا يزال غير مُنجز

بعد عام واحد على انعقاد مؤتمر الأطراف المعني بالتمويل في باكو عام 2024، والذي اتفقت فيه الحكومات على هدف محدث للتمويل المناخي يبلغ 300 مليار دولار سنويا يتعين على الدول المتقدمة توفيره وتعبئته[160] بحلول عام 2035، عاد مؤتمر الأطراف الثلاثون (COP30) ليخفق مرة أخرى في الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية التي يواجهها الجنوب العالمي.

ففي بيلم، أكدت الدول النامية أنها غير قادرة على تنفيذ إجراءات التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري أو تدابير الانتقال العادل من دون تفعيل المادة 9.1 من اتفاق باريس، التي تُلزم الدول المتقدمة بزيادة التمويل المناخي. ومع ذلك، فإن مبادرة "الموتيراو العالمي" التي صدرت عن مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) اكتفت إلى حد كبير بتكرار الالتزامات السابقة، دون تقديم قرارات واضحة بشأن تعزيز الطموح في التخفيف، أو التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، أو التمويل العام المخصص للدول النامية[161]. ورغم أن مخرج التسوية المتمثل في برنامج عمل لمدة عامين يشمل جميع بنود المادة 9 يُعد أضعف من خطة تنفيذ أو خارطة طريق خاصة بتوفير التمويل المناخي بموجب المادة 9.1 تحديدا، فإنه مع ذلك من شأنه فتح مسار لتوسيع نطاق التمويل المناخي العام القائم على المنح.

ويشكّل برنامج العمل هذا أيضا مدخلا مهما للمناصرة في المراحل اللاحقة، نظرا لأن التمويل المناخي الذي يُوجه عبر الصناديق متعددة الأطراف التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعد من أكثر أشكال الدعم إنصافا للدول النامية. فهذه الصناديق تقدم شروطا ميسّرة بدرجة تفوق بكثير غيرها من مصادر التمويل المناخي، كما تتمتع بهياكل حكامة أكثر ديمقراطية، وتعمل وفق سياسات وآليات حماية تعزّز مراعاة الاعتبارات الجندرية، وتصون الحماية البيئية والاجتماعية، وتحترم حقوق الشعوب الأصلية[162].

ومع ذلك، فإن غياب زيادة كبيرة في إجمالي المساهمات الموجهة إلى هذه الصناديق المناخية متعددة الأطراف يعني أن الشروط الأفضل لا تنطبق إلا على موارد محدودة للغاية. فرغم التفويض القاضي بمضاعفة التدفقات المالية من هذه الصناديق ثلاث مرات بحلول عام 2030، فإن هذا الارتفاع الكبير لا يزال غير ملموس. وحتى ديسمبر 2025، لم يتلق الصندوق المنشأ حديثا للاستجابة للخسائر والأضرار (FRLD) سوى 821.5 مليون دولار أمريكي من التعهدات، في حين تُقدَّر الكلفة الاقتصادية للخسائر والأضرار في الدول النامية بما يتراوح بين 290 و580 مليار دولار سنويا بحلول[163] عام 2030. وفي الوقت نفسه، ورغم أن لدى صندوق التكيف مشروعات قيد الإعداد تتجاوز قيمتها مليار دولار، فقد التزمت الأطراف بتقديم 135 مليون دولار

---

[157] المصدر ذاته.

[158] دانييلا غابور وبنجامين براون(2024) ، *النظم الماكرو حمائية الخضراء*، مجلة الاقتصاد السياسي الدولي.

[159] دانييلا غابور(2023) ، *الدولة الأوروبية الخافضة للمخاطر*، مركز العلوم المفتوحة.

[160] راجع تقرير اتجاهات 2024 للاطلاع على تحليلنا بشأن هدف التمويل الجماعي الكمي الجديد(NCQG) .

[161] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC) (2025) ، *الموتيراو العالمي: توحيد الإنسانية في تعبئة عالمية ضد تغيّر المناخ*.

[162] يانه شالاتِك، تارا دانيال، لاين نيدغِن، ونادى البهي(2025) ، *مذكرة مقدّمة من تكتل المرأة والنوع الاجتماعي (WGC) بشأن "خارطة الطريق من باكو الى بيلم نحو 1.3 تريليون*، تكتل المرأة والنوع الاجتماعي.

[163] " راينهارد ميخلر، لورنس م. باور، توماس شينكو، سفينيا سورمينسكي، وجوان لينيروث-باير(2019) ، *الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ: المفاهيم والأساليب وخيارات السياسات*، سبرينغر أوبن".

فقط[164] لعام 2026، وهو مبلغ يقارب ما تم التعهّد به في العام السابق. كما لا توجد مؤشرات على زيادة الطموح في عملية إعادة تعبئة مرفق البيئة العالمية (GEF) للفترة 2026 – 2029، ولا في إعادة تعبئة صندوق المناخ الأخضر (GCF) للفترة 2028 – 2031.

إحالة المسؤولية إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف

في الوقت الذي يفترض فيه أن تبذل الصناديق المناخية متعددة الأطراف مزيدًا من الجهد لتوجيه الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها لدعم عمل مناخي يقوده الناس محليا ويراعي العدالة الجندرية، تتعرض هذه الجهود للتقويض بسبب محاولات هذه الصناديق محاكاة بنوك التنمية متعددة الأطراف أو زيادة إشراكها من خلال التركيز على مقاربات واسعة النطاق، مركزية من أعلى إلى أسفل أو معتمدة على القطاع الخاص. ففي اجتماع مجلس صندوق التكيف في سبتمبر 2025، نوقش مقترح يدعو إلى توسيع دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في الصندوق من خلال التمويل المختلط (حيث تستخدم الموارد العامة لـ"تعبئة" رأس المال الخاص) أو عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي آليات لها تاريخ طويل في تحويل الاستثمارات العامة إلى أرباح خاصة[165]. وفي أكتوبر، خُصص أكثر من نصف التمويل المعتمد في الاجتماع الختامي لعام 2025 لمجلس صندوق المناخ الأخضر لثلاثة مقترحات رئيسية تقودها بنوك التنمية متعددة الأطراف. كما أبرز اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية في ديسمبر 2025 نسبة التمويل المشترك المرتفعة المتوقعة لمشروعات التمويل المختلط ضمن دورة[166] GEF-8، مما يعمق دور الصناديق المناخية متعددة الأطراف المرتبطة بالاتفاقية الإطارية بوصفها أدوات لجذب الاستثمار الخاص، بدلاً من أن تكون آليات فاعلة تتماشى مع احتياجات وأولويات الدول والمجتمعات المتضررة[167].

كثيرا ما تدعي بنوك التنمية متعددة الأطراف أنها تعمل بما يتماشى مع الأهداف المناخية، لكنها في الواقع توجه التمويل العام نحو حلول تقنية زائفة أو مشاريع ضخمة ومركزية تفتقر إلى الضمانات الاجتماعية والبيئية (انظر فصل مؤسسات بريتون وودز بشأن حالة البنك الدولي). وتشمل هذه المشاريع: الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق، والوقود الحيوي الصناعي، والطاقة النووية، وتقنيات احتجاز الكربون وتخزينه (CCUS)، والهيدروجين "الأزرق" و"الأخضر" المعد للتصدير، وتحويل النفايات إلى طاقة والغاز الأحفوري. وعلى الرغم من آثارها البيئية المدمرة، وتقويضها سيادة الطاقة وديمقراطيتها عبر إعطاء الأولوية للطاقة المعدّة للتصدير وتأجيلها للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، فقد حصلت هذه المشاريع على أكثر من 25٪ من استثمارات بنوك التنمية متعددة الأطراف في الطاقة خلال الفترة 2022- 2024. كما تستخدم هذه البنوك خطاب "التنمية الخضراء" لتمرير تمويلات لمشاريع تنتهك حقوق الفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية[168].

نشطاء يتظاهرون خارج مؤتمر المناخ العالمي كوب 30 في بيليم بالبرازيل رافعين لافتة تقول "نحن المقاومة المناخية" (ويكان، كاثرين كويد)

[164]" صندوق التكيّف(2025) ، *صندوق التكيّف يعتبرُ 135 مليون دولار أمريكي لصالح الفئات الأكثر هشاشة خلال مؤتمر الأطراف 30 في البرازيل*، مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية(2025) ، *متابعة التعهّدات في الصناديق المناخية*.

[165]مجلس صندوق التكيّف(2025) ، *مذكرة مفاهيمية: تقييم آثار الهدف الجماعي الكمي الجديد على عمليات صندوق التكيّف*.

[166] جي سي إف ووتش(2025) ، *شبكة مراقبي صندوق المناخ الأخضر من منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية: مداخلة بشأن النظر في مقترحات التمويل*

[167]" مرفق البيئة العالمية(2025) (GEF) ، *مرفق البيئة العالمية يوافق على 372 مليون دولار لتمويل التصدي للتحديات البيئية عالميًا ويستعد لدورة جديدة من الاستثمارات*.

[168] ريكورس(2025) ، *موجز: تحويل تمويل الطاقة لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف من الحلول الزائفة إلى انتقالات عادلة حقيقية*.

نظرة مستقبلية

الشمال العالمي تخلى عن عقودٍ من الالتزامات التنموية... فهل سيعيد نفس الشيئ في مجال التمويل المناخي؟

نظرا لعمليات الخفض الكبيرة في تمويل التنمية الرسمي (ODA) خلال العام الماضي، يُرجح أن يتأثر التمويل المناخي بدوره بتراجعات مماثلة، خاصة وأن التمويل المرتبط بالمناخ يشكّل نحو ربع ميزانيات الـODA على الرغم من المعايير التي تشترط أن يكون التمويل المناخي "جديدًا وإضافيًا" إلى التمويل الإنمائي الرسمي. ويبين تحليل أجراه كل من أوكسفام وكير أنه إذا أدت تخفيضات الـ ODA إلى خفض نسبي في التمويل المناخي، فقد ينخفض التمويل المناخي العام من 95.3 مليار دولار في عام 2022 إلى ما بين 72.5 و79.2 مليار دولار[169] في عام 2025. أما السيناريو البديل، فهو بقاء التمويل المناخي مستقرا رغم تقلّص ميزانيات الـ ODA وهو ما يعني، في الواقع، أن التمويل المناخي قد يأتي على حساب تحقيق أهداف التنمية أو الوفاء بالحقوق الإنسانية الأساسية للناس، مثل الحق في الصحة والتعليم.

وستتناول الإصدارات اللاحقة من تقرير الاتجاهات مدى تحقق هذا السيناريو المتوقع.

قد يكون تمويل الوقود الأحفوري في تراجع، لكن ليس في دول مجموعة السبع

تنص المادة 2.1(ج) من اتفاق باريس على ضرورة جعل "التدفقات المالية متّسقة مع مسار يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المناخ"، ما يعني أن التمويل المناخي يجب ألا يقوّض القدرة على الصمود المناخي أو جهود التخفيف[170]. غير أنّ التمويل العام لا يزال يوجَّه، وبشكل طاغ، لدعم إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، بمبالغ تتجاوز بكثير التمويل العام الدولي المخصّص للعمل المناخي[171].

وعلى الرغم من أن إعانات الوقود الأحفوري انخفضت بنحو 35% بين عامي 2022 و2023 (عقب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا)، فإنها لا تزال قد بلغت أكثر من 1.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2023. ويخفي هذا الانخفاض العام حقيقة أن دول مجموعة السبع، وهي من أغنى دول العالم، قد واصلت زيادة مساعداتها المالية تدريجيا، إذ ارتفعت سنويا بين 2020 و2023 لتصل إلى 282.16 مليار دولار في عام 2023. وقد شهدت المساعدات الغاز الأحفوري على وجه الخصوص ارتفاعًا لافتا لتتصدر للمرة الأولى الحصة الأكبر من إعانات الوقود الأحفوري في دول مجموعة السبع عام 2023، في انعكاس لتفضيل هذه الدول للغاز الأحفوري بوصفه "وقودا انتقاليا" منخفض الانبعاثات، على الرغم من آثاره البيئية المدمرة ومساهمته الكبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة[172].

ومع ذلك، توجد بعض مجالات التقدم، ولا سيما الانخفاض في التمويل العام الدولي الموجه للوقود الأحفوري. ففي مؤتمر الأطراف 26 عام 2021، أطلقت الدول والمؤسسات المالية العامة "شراكة الانتقال إلى طاقة نظيفة (CETP)، متعهدة بإنهاء التمويل العام الدولي للوقود الأحفوري بحلول عام 2022 وإعطاء الأولوية لتمويل الطاقة النظيفة. ومن بين الدول السبع عشرة ذات الدخل المرتفع الموقعة على الشراكة، قامت عشر دول حتى الآن بمواءمة سياسات تمويل الطاقة لديها بالكامل مع هذا الالتزام (على سبيل المثال، من خلال اعتماد سياسات تمنع تمويل الوقود الأحفوري في وكالات ائتمان الصادرات التابعة لها). وقد انخفض التمويل الدولي للوقود الأحفوري من قبل أعضاء CETP بنسبة 78٪ بحلول عام 2024 مقارنة بمتوسط الفترة 2019–2021، لترتفع النسبة إلى 81٪ مع استثناء الولايات المتحدة، التي انسحبت[173] من الشراكة في فبراير 2025.

حتى الآن، لم تقابل هذه النزعة نحو خفض تمويل الوقود الأحفوري بزيادة متكافئة في دعم الطاقة النظيفة. فقد ارتفع التمويل المخصص لمشروعات الطاقة النظيفة بنحو 3.2 مليارات دولار فقط خلال الفترة نفسها، وهو ما يعني أن أقل من خُمس الأموال التي جرى سحبها من قطاع الوقود الأحفوري أعيد توجيهه فعليا نحو الطاقة النظيفة، حيث ذهب معظم هذا التمويل إلى الدول ذات الدخل المرتفع والدخل المتوسط الأعلى، وهي الدول التي تعتبر الأكثر

[169] أوكسفام وكير(2025) ، *تقرير التمويل المناخي الموازي 2025: تحليل التقدم المحرز في التمويل المناخي ضمن إطار اتفاق باريس.*

[170] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ(2015) (UNFCCC) ، *اتفاق باريس*.

[171] المصدر نفسه

[172] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمعهد الدولي للتنمية المستدامة(2025) (IISD) ، *راصد إعانات الوقود الأحفوري* .تم الدخول في 10 أكتوبر 2025.

[173]" ناتالي جونز ، إنديرا أورازوفا، كلير أومانك، آدم ماكجيبون، وكيت دأنجيليس(2025) ، *الثبات على المسار ، وغياب السرعة: حماية التقدم نحو إنهاء تمويل الوقود الأحفوري وإطلاق دعم الطاقة النظيفة* ، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، أويل تشينج إنترناشونال، وأصدقاء الأرض–الولايات المتحدة".

جاذبية للاستثمار. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول التي خفضت دعمها الدولي للوقود الأحفوري ما زالت تقدم إعانات محلية كبيرة، بل وتصادق أيضا على مشاريع جديدة لاستخراج وتوسيع إنتاج الوقود الأحفوري، مما يفاقم التناقض بين التزاماتها المناخية وسلوكها الفعلي[174].

التحالفات الطوعية: شراكات الانتقال العادل في مجال الطاقة

أُطلقت شراكات الانتقال العادل في مجال الطاقة (JETPs) في عام 2021، وروّج لها بوصفها حلا "قابلا للتوسّع" و'قابلًا للتكرار' لتمويل الانتقال نحو الطاقة المتجددة في البلدان النامية، غير أنها تجسد في الواقع الفكرة القائلة إن التمويل المناخي يمكن أن يكون مربحا طالما تتحمل الدول عبء خفض المخاطر عن الاستثمارات الخاصة[175]. ويتم تنزيل هذه الشراكات في جنوب أفريقيا وإندونيسيا وفيتنام والسنغال، وتمثل أكثر من 45 مليار دولار من التمويل المتعهد به. وبحكم كونها شراكات متعددة الأطراف، يفترض أن تقدّم من خلالها الدول المتقدمة وبنوك التنمية متعددة الأطراف التمويل والمساعدة التقنية لدعم التخلص التدريجي من الفحم والتوسّع في مصادر الطاقة المتجددة. لكن هذه الشراكات اتّسمت حتى الآن بطابع ربحي بحت وبتحديد أولوياتها من قبل الجهات المانحة. فقد تم تقديم غالبية التمويلات الموعودة على شكل قروض واستثمارات خاصة بدلًا من منح، وكثير منها يأتي بأسعار فائدة تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتلقية، مما يزيد من مخاطر ضائقة الديون. كما أن تركيزها الربحي انعكس في توجيه التمويل نحو مشروعات ضخمة وربحية، على حساب مشروعات الطاقة المتجددة المملوكة للمجتمعات أو القرى، وهو ما أدى فعليا إلى إقصاء المجتمعات المحلية من الملكية وصنع القرار والاستفادة من العوائد المادية للانتقال الطاقي[176].

تُظهر شراكات الانتقال العادل في مجال الطاقة (JETPs) أيضا هشاشة الاعتماد على حسن نية المانحين من دول الشمال والممولين من القطاع الخاص. فالشراكة الخاصة بإندونيسيا، البالغة 20 مليار دولار، رُوج لها باعتبارها "أكبر حزمة تمويل للانتقال الطاقي في العالم حتى الآن[177]". ومع ذلك، لم تقدّم الولايات المتحدة أيّ تمويل خلال العامين الأولين من الشراكة، وانسحبت منها في نهاية المطاف في مارس 2025، مما ترك نحو 3 مليارات دولار من التعهدات الموجهة لإندونيسيا وفيتنام معلّقة من دون تنفيذ[178]. وفي الوقت نفسه، واجه فريق العمل التابع لتحالف غلاسكو المالي من أجل صافي الانبعاثات الصفري (GFANZ) المكلف بتعبئة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار من التمويل الخاص لصالح شراكة إندونيسيا، أزمة مصداقية حقيقية. فقد انسحبت أربعة من أصل سبعة بنوك أعضاء فيه (بنك أوف أمريكا، سيتي، HSBC، وماكواري) من تحالف المصارف لصافي الانبعاثات الصفري[179] وهو مبادرة محورية ضمن GFANZ قبل حلّها[180] في سبتمبر 2025، مما أثار شكوكا جدية بشأن استعداد هذه المؤسسات للوفاء بالتمويل الموعود في إطار شراكة الانتقال العادل.

التمويل المبني على المضاربة الموجهه لبلدان الغابات: مرفق الغابات الاستوائية الدائم

ومن بين "الحلول" التي حظيت بإشادة واسعة في سياق العمل المناخي والبيئي، برز مرفق *الغابات الاستوائية الأبدي* (TFFF)، وهو ما يُسوق على أنه آلية تمويل مبتكرة لتعبئة الأموال العامة والخاصة وتقديم تمويل قائم على النتائج للدول الاستوائية التي تتمكّن من خفض معدلات إزالة الغابات، وذلك بهدف توجيه الموارد نحو حفظ الغابات واعادة التشجير[181]. وقد أُطلق المرفق خلال مؤتمر الأطراف 30 في بيلم كمبادرة تابعة لرئاسة البرازيل للمؤتمر، وروّجت له الحكومة البرازيلية بفخر واصفة إياه بأنه "ليس تبرعًا، بل مبادرة تعمل وفق منطق السوق، مستفيدة من تعبئة الموارد الخاصة عبر الاستثمارات

---

[174] المصدر نفسه

[175] شون سويني(2024) ، *انتهى الهوس: لماذا تفشل شراكات الانتقال العادل في الطاقة؟* ، مجلة المنتدى العمالي الجديد.

[176] إنترناشونال ريفرز وائتلاف المدافعين عن المناخ في فيتنام(2024) ، *غياب عنصر "العدالة" في شراكة الانتقال العادل للطاقة في فيتنام*.

[177] "شراكة الانتقال العادل للطاقة – إندونيسيا(2023) ، *الخطة الشاملة للاستثمار والسياسات لعام 2023*.

سيمون جيسوب وفيرجينيا فيرنس(2025) ، *تحالف المصارف لصافي الانبعاثات الصفرية ينهار بعد موجة انسحابات واسعة من الأعضاء* ، رويترز.

[178] أكاديمية الطاقة الإندونيسية(2025) ، *هاشم: مشروع شراكة الانتقال العادل للطاقة فاشل، ولم تصل أي أموال من الولايات المتحدة*.

[179] "داميان غايل(2025) ، *ستة من أكبر البنوك الأمريكية تنسحب من تحالف صافي الانبعاثات الصفرية قبل تنصيب ترامب* ، صحيفة الغارديان.

"سيمون جيسوب وفيرجينيا فيرنس(2025) ، *HSBC ينضم إلى البنوك الأميركية في الانسحاب من التحالف المناخي* ، رويترز.

[180] تيم كوكس، فرانشيسكو غواراشّو، وفرانسيسكا نانغوي(2025) ، *حصريًا: الولايات المتحدة تنسحب من خطة لمساعدة كبار الملوّثين العالميين على الانتقال بعيدًا عن الفحم*، رويترز.

[181] الحكومة الفيدرالية البرازيلية(2025) ، *مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد – (TFFF) المذكرة المفاهيمية 3.0*.

العامة[182]". ومع ذلك، لم تلتزم الدول المانحة سوى بتقديم 5.5 مليارات دولار فقط من أصل الهدف البالغ 25 مليار دولار للمرفق، وكان بعض هذه التعهدات مشروطًا، في سياق فشلت فيه هذه الدول في الالتزام بتقديم التمويل المناخي المباشر خلال مفاوضات[183] مؤتمر الأطراف 30.

وتنظر منظمات المجتمع المدني بعين الريبة إلى مرفق *الغابات الاستوائية إلى الأبد* (TFFF)، كما ورد في رسالة مفتوحة حذّرت من أن هذه الآلية تعمل بشكل مركزي من أعلى إلى أسفل، وتُحوّل الغابات إلى أصول مالية[184] قابلة للاستثمار بدلا من حمايتها فعليا. فالمرفق لا يقدم أي ضمان حقيقي بأن الدول ذات الغابات الاستوائية أو الشعوب الأصلية ستحصل على التمويل الذي تحتاجه، إذ يقوم على نموذج التمويل المختلط الذي يستثمر أمواله في أسواق السندات في البلدان النامية. ووفقا للمذكرة المفاهيمية للمرفق[185]، تُتخذ قرارات الاستثمار بهدف واحد وهو "تعظيم العائد المعدّل حسب المخاطر والحفاظ على ملف مالي قوي[186]". ورغم أن المرفق يتعهد بعدم الاستثمار مباشرة في مشاريع إزالة الغابات أو في كبار الملوثين مثل الفحم والنفط والغاز، فإنه لا يستبعد مشاريع توصف بالـ "خضراء" ظاهريًا لكنها تحمل آثارًا اجتماعية وبيئية خطيرة، مثل السدود الكهرومائية أو استخراج المعادن الاستراتيجية. وبعد ضخ 20% من رأس المال من الأموال العامة، من المتوقع- لكن ليس مضمونًا- أن يأتي 80% من التمويل من مستثمرين مؤسسيين كبار مثل BlackRock وPIMCO، ما يجعل تحقيق الأرباح لهؤلاء المستثمرين أولوية تتقدم على أي دعم فعلي للدول الغابية. وفي النهاية، يبقى حجم الأموال التي ستصل بالفعل إلى البلدان الاستوائية غير واضح بعد أن يحصل المستثمرون والجهات الراعية على عوائدهم[187].

نتعاش جديد للأسواق الطوعية للكربون، بدعم من الأمم المتحدة

فعلى الرغم من الكم الهائل من الأدلة التي تظهر أن آليات التعويض الكربوني فشلت في تحقيق خفض حقيقي وإضافي للانبعاثات[188]، وعلى الرغم من أنها لا تُعد تمويلا مناخيا في الأساس، فإن أسواق الكربون تشهد انتعاشا جديدا. فبعد تراجع مؤقت في قيمة المعاملات بين عامي 2021 و2023 (وهو تراجع ناجم إلى حد كبير عن المخاوف المرتبطة بسلامة هذه الآليات)، تضاعفت تقريبا القيمة السوقية للكربون الطوعي بين عامي 2023 و2024، رغم بقائها دون ذروة[189] عام 2021. ومن المرجح أن يزداد هذا الزخم مع بدء تنفيذ المادة 6 من اتفاق باريس، التي تضع آليات سوقية تسمح للدول بتداول أرصدة الكربون (المادة 6.2 لتداول التخفيضات بين الدول، والمادة 6.4 لإنشاء سوق كربون عالمي يشرف عليه نظام الأمم المتحدة[190]).

ومع ذلك، لا تزال مشكلات النزاهة قائمة، إذ يُظهر تحليل أجرته "مراقبة أسواق الكربون" أن رصيدا واحدا فقط من كل 26 رصيدا كربونيا متوقعا إصداره بموجب المادة 6.4 يُرجح أن يمثل خفضا فعليا وحقيقيا في الانبعاثات[191]. كما تشير البيانات إلى أن معظم الدول المتقدمة التي قدمت خططها المناخية الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2025 تعتزم الاعتماد على أسواق الكربون المنصوص عليها في المادة 6 لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات لديها، وهو ما يرسخ الاعتماد على آلية صُممت في الأساس للسماح لأغنى الدول بمواصلة التلويث[192].

---

[182] " مؤتمر الأطراف 30 – البرازيل(2025) ، *مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد (TFFF) يقترح نموذجًا تمويليًا مبتكرًا لحفظ الغابات*.

[183] مؤتمر الأطراف 30 – البرازيل(2025) ، *أكثر من 5.5 مليارات دولار أُعلن عنها لصالح مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد، بينما تؤيّد 53 دولة الإعلان التاريخي لإطلاق المرفق* .

[184] التحالف العالمي للغابات(2025) ، *لا لمرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد (TFFF) ، نعم لحقوق الغابات: بيان من منظمات المجتمع المدني بشأن إطلاق صندوق الغابات الاستوائية إلى الأبد* .

[185] مؤتمر الأطراف 30 – البرازيل(2025) ، *مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد (TFFF) يقترح نموذجًا تمويليًا مبتكرًا لحفظ الغابات*.
لاري لوهمان(2025) ، *غنائم استعمارية مستمرة: مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد، ذا كورنر هاوس*(The Corner House)

[186] الحكومة الفيدرالية البرازيلية(2025) ، *مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد – (TFFF) المذكرة المفاهيمية 3.0*.

[187] مؤتمر الأطراف 30 – البرازيل(2025) ، *مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد (TFFF) يقترح نموذجًا تمويليًا مبتكرًا لحفظ الغابات*.
لاري لوهمان(2025) ، *غنائم استعمارية مستمرة: مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد*، مؤسسة ذا كورنر هاوس.(The Corner House)

[188] جوزيف روم، ستيفن ليزاك، وأمنا الشامسي(2025) ، *هل يمكن إصلاح تعويضات الكربون؟*، المراجعة السنوية للبيئة والموارد

[189] الأونكتاد(2025) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2025: الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي*.

[190] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (بدون تاريخ)، *المادة 6 من اتفاق باريس*.

[191] إيسا مولدر وبينيا فايكس(2025) ، *فشل مدوّ للموجة الأولى من أرصدة الكربون بموجب المادة 6، مراقبة أسواق الكربون*.(Carbon Market Watch)

[192] شبكة العمل المناخي الدولية(2025) ، *المساهمات المحددة وطنيًا 3.0: إخفاق في تحقيق الطموح والعدالة*.

ارتفاع دعم الوقود الأحفوري للسنة الثالثة على التوالي في الدول السبع الأكثر ثراءً في العالم

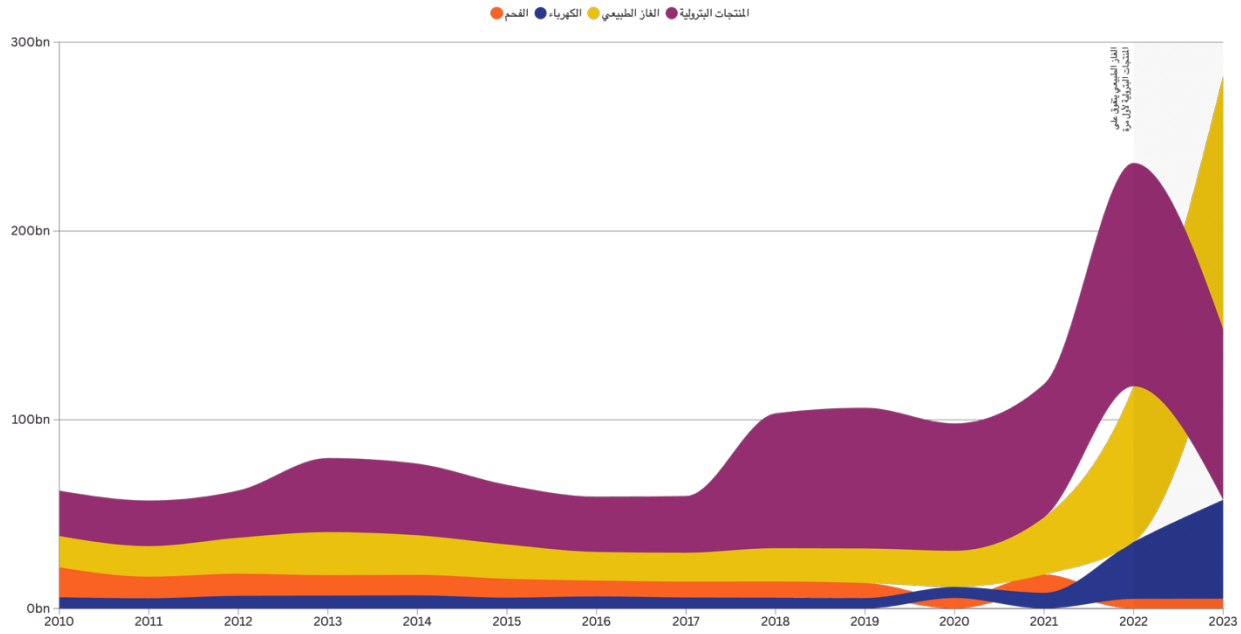

ملاحظة :الملايين من الدولارات للسنة المنتهية في 30يونيو.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة)2025 (متتبع دعم الوقود الأحفوري (تم الولوج إليه في 10 أكتوبر 2025)

مواقع النضال المحلية

احتجاج الشعوب الأصلية في كابور على تجار الكربون *في أراضيها*،(TUXA TA PAME)

تعليق مشروع سوق الكربون في البرازيل يعد انتصارا لسيادة الشعوب الأصلية

في يونيو 2025، أصدرت محكمة اتحادية في البرازيل قرارا بتعليق مشروع مقترح للتعويضات الكربونية داخل أراضي الشعوب الأصلية كاآبور في ولاية ماران هاو، بعدما تبين أنه تقدم دون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من شعب كاآبور. وقد رفع مجلس "توخسا تا بامي" لشعب كاآبور الدعوى، مؤكدًا أن مخطط التعويضات المعتمد على حفظ الغابات يجري الترويج له دون استشارة المجتمع المحلي أو الحصول على

موافقته، في انتهاك للقانون البرازيلي ولأطر حماية حقوق الشعوب الأصلية المعترف بها دوليا[193].

يعكس هذا الحكم اتساع موجة التقاضي المرتبط بتغير المناخ، وهي موجة يرجح أن تتعزز بعد الرأي الاستشاري التاريخي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في يوليو 2025، والذي حدد التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ[194]. لكن على نحو أكثر تحديدا، يمثل الحكم الصادر في البرازيل انتصارا مهما لسيادة الشعوب الأصلية وللعدالة البيئية في البلاد. فهو يرسخ سابقة مهمة في مجال العدالة المناخية، من خلال تأكيد أن الشعوب الأصلية تستطيع استخدام الآليات القانونية لوقف مشاريع التعويضات الكربونية ومبادرات REDD+ قبل تنفيذها، ولا سيما لمواجهة التوسع في مخططات تعويض غير عادلة تهدد حقوقها الإقليمية وتمنح الجهات الملوِّثة فرصة لتلميع صورتها البيئية عبر ما يُعرف بالغرين ووشينغ.

7- لاستحواذ على الشركات

لطالما كانت علاقة شركات التكنولوجيا الكبرى بالرقابة التنظيمية معقدة، فمع أن أكبر الشركات واجهت عددا لا يحصى من التحديات القانونية، فإن جهود الإنفاذ أخفقت باستمرار في الحد من قوتها الاحتكارية. واليوم، أصبحت تبعات إفلاتها من المساءلة أكبر من أي وقت مضى. ورغم أن أكثر مظاهر نفوذها السياسي الصارخة تتجلى في الولايات المتحدة، فإن تداعيات ذلك ذات طابع عالمي. ففي ظل الاضطرابات الجيوسياسية والمنافسة بين دول الشمال العالمي والصين على الهيمنة التكنولوجية، تعمل شركات التكنولوجيا، وخاصة تلك التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا، على ترسيخ وجودها داخل المجمع الصناعي العسكري، دافعة بالعسكرة إلى عمق الحياة المدنية على مستوى العالم، ومعززة الارتباط بين البنية التحتية التكنولوجية وعمليات التراكم الرأسمالي الرقمي ذي الطابع العسكري. ولا يؤدي هذا الترسخ إلا إلى تفاقم المراقبة والعنف الذي تتعرض له النساء والفئات الأخرى الواقعة في الخطوط الأمامية للمقاومة. وفي سباقها للهيمنة على الذكاء الاصطناعي، تسارع شركات التكنولوجيا الكبرى إلى تشييد مراكز بيانات ضخمة عالية الاستهلاك للطاقة، لا تلتهم الموارد النادرة مثل المياه والأراضي فحسب، بل تتسبب أيضا في رفع تكاليف الخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، ما يشكل مثالا إضافيا على تحميل الناس كلفة الإفراط والربحية التي ينعم بها الأثرياء[195].

ملاحظة: يقتصر نطاق هذا الفصل على شركات التكنولوجيا الكبرى. ومع ذلك، ندرك أن الشركات الكبرى في مختلف الصناعات (بما في ذلك الوقود الأحفوري والاستخراجات الأخرى والقطاع المالي والأعمال الزراعية وتصنيع الأسلحة) تمارس نفوذًا واسعًا على صنع القرار العام وتستحوذ بشكل متزايد على الوظائف العامة. لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة استحواذ الشركات،
بما في ذلك شركات الوقود الأحفوري، يُرجى الإطلاع على تقرير أهم الاتجاهات لعام 2023.

[193] أينتسانِه ماركيث وجوانا كابيتو (2025) ، *انتصار قانوني كبير لشعب كاأبور في البرازيل ضد صناعة تعويضات الكربون*، منظمة.

[194] جوانا سيتزر وكاثرين هايغم(2025) ، *الاتجاهات العالمية في التقاضي بشأن تغيّر المناخ: لمحة عن عام 2025*، معهد غرانثام لأبحاث تغيّر المناخ والبيئة – كلية لندن للاقتصاد (LSE)ومركز سابين لقانون تغيّر المناخ".

"لوكاس شاوغ، ناتالي جونز، وجيفري تشي(2025) ، *الرأي التاريخي لمحكمة العدل الدولية يؤكد التزامات الدول المناخية*، المعهد الدولي للتنمية المستدامة .

[195] ساشا لوتشيوني وياسيني جيرنايت (2025) كيف تدعم فواتير المرافق الخاصة بك الذكاء الاصطناعي المتلهم للطاقة، دار نشر سياسة التقنية.

تزايد ثروات المليارديرات والشركات بوتيرة غير مسبوقة

في عام 2024، جمع المليارديرات ما يقرب من 2 تريليون دولار، أي ثلاثة أضعاف المبلغ المسجل في عام 2023 .وهذا يمثل ما يقرب من 15٪ من إجمالي الأموال .في العالم

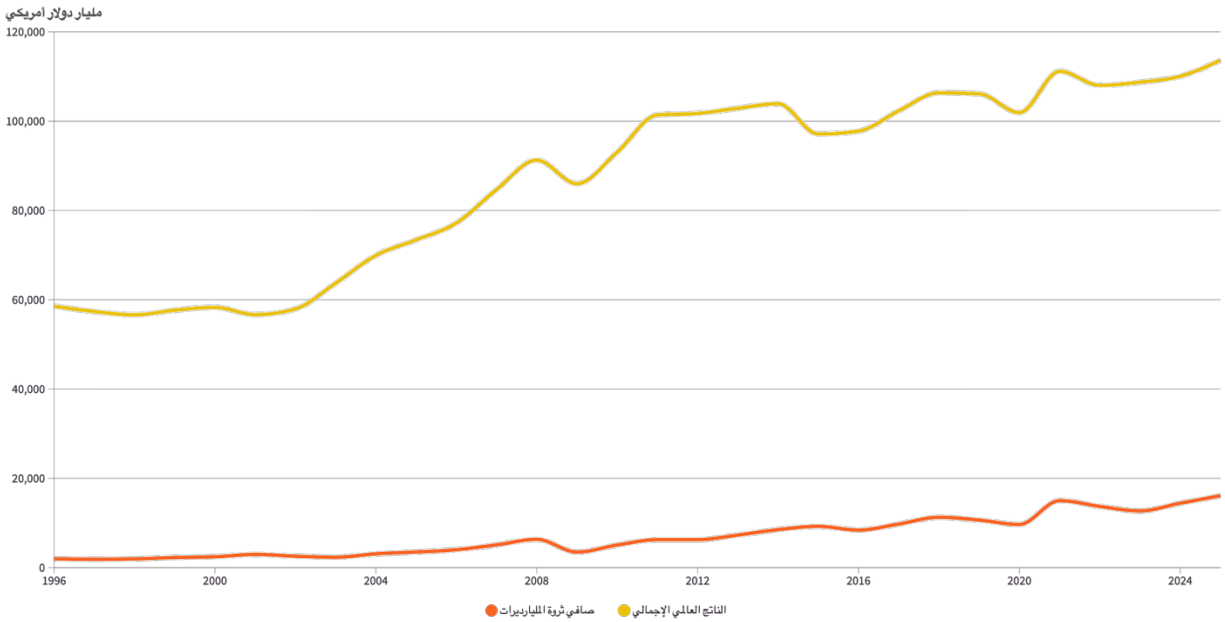

ملاحظة :يتم التعبير عن صافي ثروة المليارديرات بمليارات الدولارات الأمريكية الثابتة، مع فهرسة 2017 =100 .يتم التعبير عن الناتج العالمي الإجمالي بمليارات (GWP)ذ الدولارات الأمريكية الثابتة، مع فهرسة 2015 =100

المصدر: arrepim (2025)

أنابيل ابريل WECF

الأغنياء يزدادون غنى في سياق تتعمق فيه أوجه عدم المساواة

تتنامى ثروات الملياردیرات والشركات بوتيرة غير مسبوقة، مما يغذي هيمنة الشركات على مراكز القرار. ففي عام 2024، راكم الملياردیرات نحو تريليوني دولار، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما حققوه في عام 2023. ويُظهر تحليل أوكسفام أن معظم هذه الثروة لا تُكتسب بجهد، بل تُنتزع، إذ يأتي نحو 60% منها من الميراث أو القوة الاحتكارية أو العلاقات الزبائنية[196]. ويشكّل النظام الضريبي مصدرا آخر رئيسيا لتكديس الثروات دون استحقاق. ففي عام 2024، لم تدفع قرابة 10% من الشركات المدرجة في مؤشر S&P 500 بما في ذلك تيسلا و3M وAirbnb أي ضرائب دخل فدرالية في الولايات المتحدة. وبعد ذلك، يتمكن مالكو هذه الشركات من الملياردیرات[197]، مثل إيلون ماسك مالك تيسلا، من التهرب الفعلي من الضرائب على دخولهم الشخصية عبر تأجيل دفعها إلى حين قيامهم بتسييل أرباحهم الرأسمالية الضخمة[198].

ملياردیرات شركات التكنولوجيا الكبرى، بمن فيهم مارك زوكربيرج وجيف بيزوس وإيلون ماسك، في حفل تنصيب ترامب، يناير 2025) .سول لوب، وكالة فرانس برس)

يحدث هذا التراكم الهائل للثروة على حساب تفاقم عدم المساواة. ففي عام 2025، امتلك أغنى 0.001% من سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف ما يمتلكه نصف سكان العالم مجتمعين[199]. ولا يزال 3.6 مليارات شخص يعيشون في الفقر وهو رقم لم يتغير فعليًا منذ عام 1990، بينما يعيش عدد أكبر في ظروف هشاشة متزايدة، تتشكل بفعل أزمة غلاء المعيشة، وارتفاع تكاليف السكن، وتفاقم حالة الطوارئ المناخية، وضعف الاستثمار في الخدمات العامة[200]. وما يحدث بالتوازي مع التوسع العسكري وتكديس الثروات الفردية والشركات ليس مصادفة، فالقوى التي تبقي العمال بأجور متدنية، وتنهب الأراضي والمياه والموارد المشتركة وتهاجم التعددية تفعل ذلك تحديدا لانتزاع أرباح أكبر فأكبر، مهما كان الثمن الاجتماعي والبيئي.

سيطرة الأوليغارشية التقنية الكبرى واقتصاد الحرب على القرار السياسي

أغنى ثمانية أشخاص في العالم هم جميعًا مؤسسون أو رؤساء لشركات تقنية كبرى، وتشمل القائمة إيلون ماسك ولاري إليسون المؤسس المشارك لشركة أوراكل ومارك زوكربيرغ وجيف بيزوس ولاري بيج وسيرجي برين المؤسسان المشاركان لجوجل وجنسن هوانغ الرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا وستيف بالمر الرئيس التنفيذي السابق لشركة مايكروسوفت. وكل واحد منهم يمتلك ثروة شخصية تتجاوز 150 مليار دولار أمريكي، بل وصلت في حالة ماسك[201] إلى أكثر من 400 مليار دولار. هذه ليست ثروة جُمعت من خلال الابتكار، بل سُرقت عبر التهرب الضريبي والقمع المنهجي للنقابات إلى جانب وسائل أخرى تضر بالشعوب وبالبيئة. وقد كشف تحليل أن عمالقة السيليكون فالي الستة (أمازون، ميتا، ألفابت، نتفليكس، آبل، ومايكروسوفت) تجنبت مجتمعة

---

[196] أنجيلا تانيجا، أنتوني كاماندي، تشاندريي غوهاراي غوميز، دانا عبيد، ماكس لوسون، ونيلانجانا موخيا(2025) ، *آخذون لا صانعون: الفقر غير العادل والثروة غير المستحقة الناتجان عن الاستعمار*، أوكسفام.

[197] مارك كرانتز(2025) ، *نحو 10% من شركات مؤشر S&P 500 لم تدفع أي ضرائب—بما في ذلك تيسلا*، Investor's Business Daily.

[198] إيمي هاناور(2025) ، *إنه يوم الضريبة. لقد دفعتَ حصتك... لكن الملياردیرات لم يفعلوا ذلك*، معهد الضرائب والسياسات الاقتصادية (Institute on Taxation and Economic Policy).

[199] مختبر اللامساواة العالمي(2025) ، *تقرير اللامساواة العالمي 2026*.

[200] أنجيلا تانيجا، أنتوني كاماندي، تشاندريي غوهاراي غوميز، دانا عبيد، ماكس لوسون، ونيلانجانا موخيا(2025) ، *آخذون لا صانعون: الفقر غير العادل والثروة غير المستحقة الناتجان عن الاستعمار*، أوكسفام.

[201] فوربس (2025) قائمة فوربس للملياردیرات في الوقت الحقيقي. (تم الوصول إليه في 17 أغسطس 2025)

ما يقرب من 278 مليار دولار أمريكي من ضرائب الشركات الأمريكية خلال العقد الماضي[202]. وفي الوقت نفسه، تبرز أمازون كأكبر منفق في الولايات المتحدة الأمريكية على محاربة العمل النقابي إذ أنفقت 12.7 مليون دولار أمريكي في عام 2024 وحده لمنع العمال من التنظيم[203].

وفي حفل تنصيب ترامب عام 2025، جلس ماسك وبيزوس وزوكربيرغ في الصف الأمامي أمام مرشحي مجلس الوزراء، مما يعكس كيفية تحول تلك الثروة مباشرة إلى نفوذ سياسي[204]. فخلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024، ضخت شركات التكنولوجيا 1.2 مليار دولار في تمويل الحملات الانتخابية، ذهب ثلثاها لدعم الجمهوريين، فيما ساهم ماسك وحده بأكثر من نصف هذا المبلغ[205]. وبمجرد تولي ترامب منصبه، منح ماسك حرية كاملة لإنشاء وزارة كفاءة الحكومة (DOGE)، مما أتاح له ولوجا غير مسبوق إلى البيانات والأنظمة الفيدرالية[206]، وسمح للوزارة بدفع عمليات تسريح جماعية وتفكيك الوكالات العامة وإلغاء اللوائح الفيدرالية. وخلال ستة أشهر، سحبت إدارة ترامب أو علّقت إجراءات التنفيذ ضد 165 شركة، كان نحو ربعها موجّهًا ضد شركات التكنولوجيا[207].

لقد مكن غياب الرقابة التنظيمية شركات التكنولوجيا الكبرى من النمو بوتيرة متسارعة جدا. فمن عام 2019 إلى 2025، استحوذت أكبر خمس شركات تكنولوجيا (ألفابت، أمازون، آبل، ميتا، ومايكروسوفت) على ما لا يقل عن 191 شركة. ولم تحظر سلطات المنافسة سوى عمليتي اندماج فقط، بينما حققت المفوضية الأوروبية في 4% فقط من هذه الصفقات، إذ تُركت الغالبية الساحقة من عمليات الاستحواذ دون الإبلاغ عنها. ويُظهر هذا الواقع كيف تعمل سياسات المنافسة كإجراءات شكلية أكثر منها أدوات جوهرية، مما يسمح بترسّخ القوة الاحتكارية عبر عمليات استحواذ روتينية لا تخضع للتدقيق الكافي. وفي مارس 2025، مثّل استحواذ غوغل على شركة الأمن السيبراني الإسرائيلية Wiz بقيمة 32 مليار دولار أكبر صفقة لها على الإطلاق، ليُرسّخ انخراط شركات التكنولوجيا الكبرى مباشرة داخل القطاع الدفاعي[208].

ويُعدّ توسّع شركات التكنولوجيا الكبرى في مجال الدفاع اتجاهًا جديدًا نسبيًا، حيث حلّ محلّ موجات الاهتمام السابقة مثل العملات المشفّرة. وقد حصل مسؤولون تنفيذيون من شركات بالانتير وميتا و OpenAIعلى مناصب رسمية في فيلق الابتكار التنفيذي التابع للجيش الأمريكي اعتبارًا من يونيو 2025، بهدف صريح يتمثل في تشجيع شركات التكنولوجيا الكبرى على جعل العمليات العسكرية الأمريكية "أكثر رشاقة وذكاء وفتكًا[209]". وقد تم إلغاء الحظر على الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي الذي كانت تروّج له جوجل وميتا و OpenAIفي عام 2025. والآن، تتعاون OpenAI مع شركة أندوريل في تطوير أنظمة مكافحة الطائرات بدون طيار، فيما تطرح ميتا برامج تدريب قتالي بالواقع الافتراضي للجنود، وتبرّر جوجل أبحاث وتطوير الأسلحة باعتبارها ضرورية لـ"المنافسة الديمقراطية". وارتفع رأس المال الاستثماري في قطاع الدفاع بمقدار الثلث في عام 2024 ليصل إلى 31 مليار دولار[210]. وقد تفوّقت منصات تعتمد على البيانات مثل بالانتير على مصنّعي الأسلحة التقليديين، مما يثبت أن هيمنة البيانات الآن تتفوّق على العسكرة القائمة على العتاد[211].

تحقيق شركات التكنولوجيا الكبرى لأرباح من الإبادة الجماعية الإسرائيلية والفصل العنصري في فلسطين، لكن الجهود لمناهضتها توتي اكلها

لقد لعبت الإبادة الجماعية الإسرائيلية في فلسطين دورًا كبيرًا في دفع شركات التكنولوجيا الكبرى نحو الاندماج في المجمّع الصناعي العسكري. وكما ورد في تقرير المقرّر الخاص للأمم المتحدة حول اقتصاد الإبادة الجماعية، فإن "الاحتلال الأبدي" لفلسطين يوفّر مختبرًا دائمًا للطلب المستمر، حيث يمكن لشركات التكنولوجيا الكبرى ومصنّعي الأسلحة اختبار ونشر الأسلحة دون أي رقابة أو مساءلة، قبل تسويق منتجاتهم عالميًا باعتبارها "مجرّبة ميدانيًا" أو "مجرّبة في المعارك[212]". إن الحروب التي تقودها وتمكّنها دول الشمال العالمي تغذّي الطلب على الطائرات المسيّرة، وتقنيات المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وبرامج التعرّف على الوجوه، وأنظمة القتال الآلية، مما يزيد من أرباح العقود العسكرية[213].

لا يزال الضغط الشعبي قادرًا على إجبار الشركات على تغيير مسارها، خاصة عندما يؤثر تضرّر السمعة بشكل واضح على أرباحها. ففي غشت 2025، نشرت صحيفة *الغارديان* تحقيقًا يكشف كيف كانت مايكروسوفت تتعاون مع الوحدة 8200، وهي وحدة استخبارات عسكرية إسرائيلية نخبوية، لتخزين

---

[202] مؤسسة الضرائب العادلة (2025) السيليكون الستة وفجوة الضرائب العالمية الدائمة لديهم.

[203] ديف جيميسون (2025) أنفقت أمازون ما يقرب من 13 مليون دولار على مستشارين مناهضين للنقابات العام الماضي، هاف بوست؛ وزارة العمل الأمريكية (2025) تقرير LM-10 لصاحب العمل (أمازون).

[204] إدوارد هيلمور (2025) تنصيب ترامب: زوكربيرغ، بيزوس وماسك جالسين أمام مرشحي مجلس الوزراء، صحيفة الغارديان.

[205] ريك كلايبول (2025) حذف تطبيق التقنية: ترامب 2.0 يسحب الدعاوى والتحقيقات ضد قطاع التكنولوجيا الذي ينفق مليار دولار، Public Citizen.

[206] إليزابيث بيفرز ومايك تانغليس (2025) أوليغارشية مخادعة تمارس النص بلا نهاية: لدى إيلون ماسك تضارب مصالح في أكثر من 70 بالمئة من الوكالات المستهدفة من قبل DOGE، المواطن العام.

[207] ريك كلايبول (2025) حذف تطبيق التقنية: ترامب 2.0 يسحب الدعاوى والتحقيقات ضد قطاع التكنولوجيا الذي ينفق مليار دولار، Public Citizen.

[208] مارغاريدا سيلفا، جاسبر فان تيفيلين، وتشاغري تشاوش (2025) تستحوذ شركات التكنولوجيا الكبرى على شركة جديدة كل 11 يوما، وهي سومو.

[209] الجيش الأمريكي (2025) يطلق فيلق الابتكار التنفيذي للفرقة 201 لدفع التحول التقني.

[210] شركة ماكينزي وشركاه (2025) انشاء حدود تكنولوجيا دفاعية حديثة.

[211] شيرا فرينكل (2025) عسكرة وادي السيليكون، نيويورك تايمز.

[212] المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (2025) A/HRC/59/23: من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية.

[213] شيرا فرينكل (2025) عسكرة وادي السيليكون، نيويورك تايمز.

كميات هائلة من البيانات الناتجة عن مراقبة المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك استخدامها في التخطيط لغارات جوية على غزة. وبعد شهر واحد فقط، أنهت مايكروسوفت وصول الوحدة 8200 إلى خدمةAzure ، لتصبح أول حالة معروفة لشركة تقنية أمريكية كبرى تسحب وصول إسرائيل إلى خدماتها[214].

مواقع النضال المحلية

نشطاء كم حركة Movimiento Socioambiental Comunitario por el Agua y el Territorio يحتجون على انشاء مركز بيانات جديد لشركة غوغل في سيريلوس خارج سانتياغو في الشيلي

مقاومة المجتمعات في أمريكا اللاتينية لتوسع مراكز البيانات التي تستنزف المياه

لقد أدّت الزيادة في الطلب على الذكاء الاصطناعي إلى تحويل مراكز البيانات إلى آفاق جديدة من الاستخراجية في الجنوب العالمي. إذ تُحوَّل المياه والكهرباء والأراضي بشكل متزايد لتشغيل وتبريد مزارع السيرفير، وغالبًا في المناطق شبه الحضرية والريفية حيث تفتقر المجتمعات إلى الحماية القانونية الكافية أو النفوذ السياسي. ومع ذلك، يواصل السكان المقاومة من خلال اللجوء إلى التقاضي وبناء التحالفات لإجبار شركات التكنولوجيا على إدخال تغييرات مكلفة وإجراء تقييمات لمخاطر المناخ.

في العاصمة التشيلية سانتياغو، تحدى السكان والمسؤولون المحليون والمدافعون عن البيئة اقتراح غوغل لمركز البيانات الذي تبلغ قيمته 200 مليون دولار أمريكي بشأن خطة استبعادها من طبقة جوفية محلية خلال جفاف دام عقدا من الزمن. وفي فبراير 2024، ألغت محكمة بيئية محلية جزئيا موافقة المشروع لعام 2020 وطلبت من غوغل مراجعة طلبها ليشمل تقييما لتأثيرات المناخ. وبحلول سبتمبر 2024، قالت غوغل إنها ستعيد بدء العملية من الصفر، مع تصميم مبرد بالهواء بدلا من الخطة الأصلية بالماء[215].

وقد تكرّر نمط مشابه في أوروغواي في ظلّ أسوأ موجة جفاف شهدتها البلاد منذ ما يقرب من 75 عامًا، حيث اعترضت المجتمعات المحلية في عام 2023 على مشروع منشأة لغوغل كان من المقرر أن تستهلك ما يصل إلى 7.6 مليون لتر من مياه الشرب يوميًا من النظام العام، وذلك بعد أن استحوذت الشركة عام 2021 على 30 هكتارًا في منطقة التجارة الحرة "باركي دي لاس سيينسياس". وأشار المدافعون عن البيئة إلى التناقض الواضح في أن مياه الصنابير المنزلية أصبحت غير صالحة للشرب فعليًا، بينما يُخصَّص أكثر من 80٪ من استخدام المياه على مستوى البلاد للأغراض الصناعية، مما يقوّض الحق الدستوري في الحصول على المياه لصالح تحقيق الأرباح. وبسبب ردّ الفعل الشعبي، أُعيدت صياغة المشروع وتم الاستغناء عن نظام التبريد بالمياه لصالح التبريد بالهواء، مع تقليص حجم البناء بشكل عام[216].

---

[214] هاري ديفيز ويوفال أبراهام (2025) مايكروسوفت تمنع استخدام إسرائيل لتقنيتها في المراقبة الجماعية للفلسطينيين، صحيفة الغارديان.

[215] Tribunal Ambiental Santiago Chile (2024) Anuló parcialmente su aprobación: Tribunal ordena incorporar efectos del "cambio climático en la evaluación ambiental del proyecto "Cerrillos Data Center"; رويترز (2024) غوغل تعيد خطط مراكز البيانات في تشيلي إلى نقطة الصفر في القضايا البيئية.

[216] غريس ليفينغستون (2023) 'إنها نهب': الأوروغوايون العطشى ينتقدون خطة جوجل لاستغلال إمدادات المياه، الغارديان؛ نيفا ياداف (2024) مركز بيانات أوروغواي التابع لجوجل معتمد بعد إعادة صياغة، Data Center Dynamics.

8- خاتمة

كثيرا ما نصف النظام القائم بأنه معطوب، لكن كما يشير العديد من الناشطين في الحركات الاجتماعية، فإن هذه البنى السلطوية المتجذرة في المنصات متعددة الأطراف، والهندسة المالية الدولية، والأنظمة التجارية، وغيرها، تعمل في الواقع كما صُممت تمامًا بهدف ترسيخ علاقات القوة الإمبريالية. وقد شكل عام 2025 لحظة كاشفة، أزاحت الستار عن أزمة الجشع المتأصلة في قلب هذه المنظومات.
ومع دخول عام 2026، سنواصل التدقيق في مستوى التقدم واستثمار الفرص المتاحة من خلال نقاط الدخول التالية لتعزيز جهود المناصرة النسوية في المجتمع المدني:

- المؤتمر الدولي الأول حول الانتقال العادل بعيدا عن الوقود الأحفوري، الذي تستضيفه حكومتا كولومبيا وهولندا بشكل مشترك في أبريل 2026،
- الجهود المتواصلة لفريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة حول "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي" الهادفة إلى تطوير واعتماد مقاييس جديدة للرفاه تحل محل الناتج المحلي الإجمالي،
- التقدّم المحرز ضمن منصة المقترضين المنبثقة عن مخرجات إشبيلية، وكذلك على صعيد وكالة التصنيف الائتماني الإفريقية، بهدف تعزيز الصوت الجماعي للدول التي تواجه أعباء ديون غير عادلة،
- تنامي التعاون التجاري جنوب-جنوب لمواجهة عقود من اختلالات التجارة بين الشمال والجنوب وتعزيز السيادة الاقتصادية لدول الجنوب العالمي،
- مواصلة المفاوضات الجارية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للضرائب طوال عام 2026، تمهيدا لتقديم النص النهائي وبروتوكولاته في عام 2027،
- العمل المتواصل لتنفيذ آلية الانتقال العادل التي أُقِرّت في مؤتمر الأطراف 30، بالإضافة إلى برنامج العمل المتعلق بالمادة 9 بشأن التمويل المناخي، والصندوق المخصّص للاستجابة للخسائر والأضرار.

ولا تقتصر هذه القائمة على ما ذكر، إذ ندرك أن جانبا كبيرا من التقدم الحقيقي لا يتحقق في أروقة مفاوضات المناخ والتنمية أو في مداولات الخبراء التقنيين، بل في قلب الحركات الشعبية التي تبذل عملا شاقا، وغالبا غير مرئي، لدفع العدالة الاقتصادية والبيئية على أرض الواقع.

بوصفنا نسويات، نستمد قوتنا من نضالنا الجماعي من أجل الرعاية والتحرر. نحن نعرف أننا نحمل الوضوح الأخلاقي والرؤى الجذرية للعدالة اللازمة لبناء العالم الذي نسعى إليه، والذي نوقن تماما بإمكان تحقيقه. وفي زمن يشهد انهيارا بيئيا، وتفاقما للامساواة، وتجليات صريحة للإمبريالية، نتمسك بثبات بتلك الرؤية، مؤكداتٍ أنها السبيل الوحيد للمضي قدما.